

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ
بالتدفقات النقدية المستقبلية
"دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية"

إعداد الطالب:

محمد يوسف الهباش

إشراف:

الدكتور / فارس محمود أبو معمر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من
كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة

يونيو / حزيران ٢٠٠٦م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ
يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا
تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾

[سورة الكهف: الآية ٢٨]

الإهداء

يَا إلى من صدق الله فصدقه...
يَا إلى كل طفل قذف حجراً بيده ففاضت روحه البريئة إلى خالقها...
يَا إلى من سبقوني إلى الجنة وعلى رأسهم شيخ المجاهدين...
يَا إلى الشهداء جميعاً...
يَا إلي من هم خلف قضبان الجلاد التواقين للحرية...
يَا إلي القلوب المقبلية على الله بنيتها الصادقة تطرق أبواب الجنة لتبني أمة الإسلام
وتحمي دار الإسلام...

* * *

يَا إلى روعي والدي الطاهرتين رحمة الله عليهما...
يَا إلى زوجتي الغالية التي قدمت الجهد والعطاء...
يَا إلى أبنائي الأحباء جميعاً...
يَا إلى أخواتي جميعاً... وكل من أحبني وأحب أن يراني في هذا الموقف
البهيج...

* * *

أهدى هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين القائل: «رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ».

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين القائل في الحديث الشريف: [لا يهكر الله، من لا يهكر الناس].

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أحمد الله سبحانه وتعالى أن وفقني على إتمام دراستي وبحثي هذا، ويطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتتان إلى من ساهم في انجاز هذا البحث وأخص بالذكر أستاذي الدكتور فارس أبو معمر على ما بذله وقدمه من نصح وإرشاد لكي يصل هذا البحث إلى هذا الانجاز الذي نراه، فمن علمني حرفاً كنت له عبداً.

كما أتوجه بالشكر إلى أستاذي الكريمين الدكتور على عبد الله شاهين والدكتور سالم أحمد صباح على تفضلهما بقبول مناقشة رسالتي هذه، سائلين المولى أن ينفعنا بما علمنا ويزدنا علماً.

كما أتوجه بالشكر الجزيل والعرفان إلى أخي الفاضل الأستاذ سيف الدين عودة فله الفضل، و الله الفضل جميعاً، فلم يألُ جهداً في تقديم أي نصيحة أو استفسار أو مساعدة إلا وقدمها مشكوراً.

وأتوجه بالشكر أيضاً إلى زملائي جميعاً في سلطة النقد على مساندتهم ودعمهم لي طوال هذا المشوار.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي مساعدة من قريب أو بعيد.

قائمة المحتويات

ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ي	قائمة الملاحق
ك	ملخص البحث باللغة العربية
ل	ملخص البحث باللغة الانجليزية
ل	ABSTRACT

١	الفصل الأول: خطة الدراسة
٢	المقدمة:
٥	مشكلة الدراسة:
٦	فرضيات الدراسة:
٦	أهداف الدراسة:
٧	أهمية الدراسة:
٧	حدود الدراسة:
٨	صعوبات الدراسة:
٨	الدراسات السابقة:

١٦	الفصل الثاني: قائمة التدفقات النقدية
١٧	المبحث الأول: أهداف وأهمية قائمة التدفقات النقدية
١٧	أولاً: لمحة تاريخية عن نشوء وتطور قائمة التدفقات النقدية
٢٠	ثانياً: أهداف قائمة التدفقات النقدية
٢٢	ثالثاً: أهمية قائمة التدفقات النقدية:
٢٣	رابعاً: أغراض قائمة التدفقات النقدية:
٢٤	المبحث الثاني: أقسام قائمة التدفقات النقدية
٢٤	١ - تصنيف المعيار (٩٥) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية: FASB

- ٢٥ - تصنيف المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧): -----
- ٢٨ - تصنيف المعيار البريطاني: FRS 1 -----
- المبحث الثالث: طرق وأساليب عرض قائمة التدفقات النقدية
- ٣١ أولاً: طرق عرض قائمة التدفقات النقدية -----
- ٣٥ ثانياً: أساليب إعداد قائمة التدفقات النقدية -----
- ٣٨ ثالثاً: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية: -----
- المبحث الرابع: قائمة التدفقات النقدية في المصارف ومقاييسها
- ٤٠ أولاً: قائمة التدفقات النقدية في المصارف: -----
- ٤١ ثانياً: أهمية قائمة التدفقات النقدية للمصارف: -----
- ٤١ ثالثاً: تويب قائمة التدفقات النقدية في المصارف: -----
- ٤٢ رابعاً: مقاييس التدفقات النقدية: -----

٤٦ ----- الفصل الثالث: الدخل المحاسبي

المبحث الأول: قائمة الدخل وأهدافها

- ٤٧ تمهيد: -----
- ٤٨ أولاً: مفهوم قائمة الدخل: -----
- ٤٨ ثانياً: أهمية قائمة الدخل: -----
- ٤٩ ثالثاً: أهداف قائمة الدخل: -----

المبحث الثاني: مفهوم الدخل المحاسبي ودوره كأداة للتنبؤ المالي

- ٥٠ أولاً: المفهوم المحاسبي للدخل: -----
- ٥٣ ثانياً: العلاقة بين الفكر المحاسبي والعمل المصرفي: -----
- ٥٥ ثالثاً: الدخل المحاسبي كأداة للتنبؤ المالي: -----
- ٥٧ رابعاً: محددات الدخل المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية: -----
- ٥٧ خامساً: مقاييس العوائد المحاسبية: -----

٥٩ ----- الفصل الرابع: التنبؤ المالي

المبحث الأول: مفهوم وأهمية التنبؤ المالي وأنواعه

- ٦٠ أولاً: مفهوم التنبؤ المالي: -----
- ٦١ ثانياً: أهمية التنبؤ المالي: -----
- ٦٣ ثالثاً: مقومات نجاح عملية التنبؤ المالي باستخدام القوائم المالية: -----
- ٦٣ رابعاً: مقدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ المالي: -----

٦٤	خامساً: دقة التنبؤ المالي: -----
٦٥	سادساً: أنواع التنبؤ المالي -----
٦٨	المبحث الثاني: طرق وأساليب التنبؤ المالي -----
٦٨	أولاً: طرق وأساليب التنبؤ المالي: -----
٧٠	ثانياً: عوامل اختيار طرق وأساليب التنبؤ: -----
٧١	ثالثاً: خطوات التنبؤ المالي: -----
٧٢	رابعاً: محددات التنبؤ المالي: -----

الفصل الخامس: تحليل البيانات واختبار الفرضيات ----- ٧٤

٧٥	المبحث الأول: الجهاز المصرفي الفلسطيني ومؤشراته المالية -----
٧٦	أولاً: هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني: -----
٧٨	ثانياً: المؤشرات المالية: -----
٨٢	المبحث الثاني: إجراءات الدراسة -----
٨٣	مجتمع الدراسة: -----
٨٣	عينة الدراسة: -----
٨٣	منهجية الدراسة: -----
٨٤	متغيرات الدراسة: -----
٨٦	خطوات الدراسة: -----
٨٧	الأساليب الإحصائية المستخدمة: -----
٨٨	المبحث الثالث: اختبار الفرضيات -----
٨٩	مقدمة: -----
٨٩	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة -----
٩٢	اختبار الفرضيات -----
٩٢	أولاً: اختبار الفرضية الأولى: -----
٩٤	ثانياً: اختبار الفرضية الثانية: -----
٩٦	ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة: -----
١٢٠	رابعاً: اختبار الفرضية الرابعة: -----

الفصل السادس: النتائج والتوصيات ----- ١٣٨

قائمة المراجع: ----- ١٤٥

أولاً: المراجع العربية: ----- ١٤٦

ثانياً: المراجع الأجنبية: ----- ١٥١

ثالثاً: المواقع الالكترونية: ----- ١٥٢

الملاحق ----- ١٥٣

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٢٠	مقارنة بين قائمة التغير في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي	١
٧٧	المصارف العاملة في فلسطين وفروعها خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥	٢
٧٩	أهم بنود الميزانية المجمعة للمصارف والاتجاه العام لها خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٣
٨٩	المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة	٤
٩٢	نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية	٥
٩٤	نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون بين مقاييس التدفقات النقدية التقليدية والبديلة	٦
٩٧	نتائج الانحدار الخطي البسيط رأس المال العامل من التشغيل (WCFO) وباقي المتغيرات الأخرى (مقاييس التدفقات النقدية الأخرى ومقاييس العوائد المحاسبية) كلاً على حده	٧
٩٩	نتائج الانحدار الخطي البسيط للتدفق النقدي من عمليات التشغيل (CFO) وباقي المتغيرات الأخرى (مقاييس التدفقات النقدية الأخرى ومقاييس العوائد المحاسبية) كل على حده	٨
١٠١	نتائج الانحدار الخطي البسيط للتغير في النقدية (CC) وباقي المتغيرات الأخرى (مقاييس التدفقات النقدية الأخرى ومقاييس العوائد المحاسبية) كل على حده	٩
١٠٣	نتائج الانحدار الخطي البسيط للتدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI) وباقي المتغيرات الأخرى (مقاييس التدفقات النقدية الأخرى ومقاييس العوائد المحاسبية) كل على حده	١٠
١٠٥	نتائج الانحدار الخطي البسيط للتدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) وباقي المتغيرات الأخرى (مقاييس التدفقات النقدية الأخرى ومقاييس العوائد المحاسبية) كل على حده	١١
١٠٨	نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise) للمتغير التابع (WCFO) لإجمالي المصارف	١٢

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
١١١	نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise) للمتغير التابع (CFO) لإجمالي المصارف	١٣
١١٣	نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise) للمتغير التابع (CC) لإجمالي المصارف	١٤
١١٥	نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Step wise) للمتغير التابع (CFAI) لإجمالي المصارف	١٥
١١٦	نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise) المعدل للمتغير التابع (CFAI) لإجمالي المصارف	١٦
١٢٣	نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise) للمتغير التابع (WCFO) لكل مصرف على حدة	١٧
١٢٦	نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise) للمتغير التابع (CFO) لكل مصرف على حدة	١٨
١٢٩	نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise) للمتغير التابع (CC) لكل مصرف على حدة	١٩
١٣٢	نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise) للمتغير التابع (CFAI) لكل مصرف على حدة	٢٠
١٣٥	نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise) للمتغير التابع (CFIF) لكل مصرف على حدة	٢١

قائمة الملاحق

رقم الملحق	رقم الصفحة	عنوان الملحق
١	١٥٤	رؤوس الأموال المدفوعة للمصارف الوطنية الفلسطينية
٢	١٥٥	القيمة السوقية لمصارف العينة المدرجة في السوق المالي
٣	١٥٦	القيمة الدفترية لمصارف العينة غير المدرجة في السوق المالي
٤	١٥٧	متغيرات الدراسة مرجحة بالقيمة السوقية أو الدفترية لمصارف العينة
٥	١٦١	قيم متغيرات الدراسة لكل مصرف على حده

ملخص البحث باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية والعوائد المحاسبية، وتحديد أكثر تلك المقاييس قدرة وأفضلها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. بالإضافة إلى تقييم القدرة التنبؤية لتلك المقاييس في التنبؤ بالتدفقات النقدية سواء على مستوى إجمالي المصارف أو على مستوى كل مصرف على حده، وذلك بالتطبيق على عينة من المصارف الوطنية الفلسطينية التي تمثلت في سبعة مصارف فلسطينية للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٤م. وقد تم استخدام أسلوب الانحدار الخطى البسيط والمتعدد في تحليل البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية التقليدية علاقة قوية ومعنوية إحصائياً، بينما العلاقة بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية البديلة علاقة ضعيفة بشكل عام. أما عند قياس القدرة التنبؤية لمتغيرات الدراسة فقد تبين أن التدفقات النقدية البديلة هي الأقوى بشكل عام على التنبؤ بالتدفقات النقدية البديلة.

كما أن استخدام مجمل الربح التشغيلي كمقياس للعوائد المحاسبية أفضل من صافي الربح بعد الضريبة عند التنبؤ بالتدفقات النقدية التقليدية، وأن التدفقات النقدية أفضل من العوائد المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

كما أن القدرة التنبؤية لمقاييس التدفقات النقدية أفضل من مقاييس العوائد المحاسبية من حيث الأهمية سواء على مستوى المصرف الواحد أم على مستوى المصارف مجتمعة عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

وأوصت هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية؛ لما تتضمنه من محتوى معلوماتي يعكس قدرة الوحدة الاقتصادية على مواجهة الظروف المحيطة بها ولتقديمها بيانات تمكن مستخدميها الاستفادة منها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية الرشيدة، وكذلك الاهتمام بقائمة الدخل، فلكل من تلك القائمتين أهميتها ودورها.

كما أوصت الدراسة استخدام النماذج التي تم التوصل إليها كمؤشر تنبؤي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمصارف العاملة في فلسطين.

ملخص البحث باللغة الانجليزية

ABSTRACT

This study aimed at testing the relationship between the various cash flows and accounting returns measurements in an attempt to identify the measurements with the best ability to forecast the future cash flows. In addition, the study aimed at assessing the cash flow forecasting ability of such measurements both at the level of each individual bank and at the level of all banks. The study used the simple and multiple linear regression methods to analyze the financial data collected from a sample of Palestinian National banks (Bank of Palestine Ltd., Commercial Bank of Palestine, Palestine Investment Bank, Arab Islamic Bank, Al-Quds Bank for Investment and Development, Palestine Islamic Bank and Arab Palestinian Investment Bank) for the period of 1997-2004.

The study concluded that there is a strong and meaningful statistical relation between the accounting returns and the traditional cash flows measurements, while in general there is a weak statistical relation between accounting returns and the alternative cash flows measurements. However, when measuring the forecasting ability of the variables used in the study, the results showed that in general the alternative cash flows measurements have a stronger forecasting ability to predict alternative cash flows. Please check if this is what you want to say here and compare it to the Arabic version).

The study showed that the use of total operating profit as a measurement for accounting returns is better than using net profit after tax for forecasting the traditional cash flows and the use of cash flows is better than the use of accounting returns for forecasting future cash flows.

The study concluded that there is no substantial difference in importance when it comes to the forecasting ability of future cash flows using data at the individual bank's level or at the level of all banks.

The study recommended that a special attention should be given to the statement of cash flows due to the quality of the provided information which reflects the ability of the economic unit to face surrounding circumstances. Also, the cash flow statement provides its user with quality information that enables them to make better investment and financing decisions. In addition to the cash flow statement, a special attention should be given to the income statement as each of the two statements has its own importance and role.

Finally, the study recommended the use of the used models OR results reached (please check which is better to be used) in this study as a forecasting indicator of future cash flows for operating banks in Palestine.

الفصل الأول

خطة الدراسة

- مقدمة
- مشكلة الدراسة
- فرضيات الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- حدود الدراسة
- صعوبات الدراسة
- الدراسات السابقة

المقدمة:

سادت النظرة إلى مهنة المحاسبة في فترة زمنية على أنها تسجيل وتلخيص وتبويب للعمليات المالية داخل المنشأة إلى أن اتسع الفكر المحاسبي وتطورت معه مهنة المحاسبة، حيث أصبح ينظر إليها على أنها نشاط خدمي ينتج مجموعة من التقارير المالية التي، وتتضمن معلومات مالية كمية تساعد الأطراف المهتمة بتلك التقارير - سواء داخل الوحدة المحاسبية أم خارجها - في اتخاذ القرارات، حيث تساعد تلك التقارير في توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والتمويلية للمستثمرين الحاليين والمرقبين وكذلك الدائنين، وأيضاً توفير المعلومات التي تفيد في التعرف على مدى سلامة المركز المالي للمنشأة، وصافي نتيجة أعمالها، والتعرف على مقدار السيولة ودرجة المخاطرة ومصادر الأموال وأوجه استخدامها.

وإلى حد ليس ببعيد كانت تتضمن التقارير المالية كلاً من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي (الميزانية) بحيث تكونان القائمتين الرئيسيتين اللتين تنشران في التقارير المالية السنوية ونصف السنوية، ومع ذلك فقد كانت بعض الشركات تقوم بإعداد واستخدام قوائم وتقارير تفصيلية متنوعة لتقييم أدائها، وكان أحد هذه التقارير الشائعة الاستعمال ما يطلق عليه قائمة التغيير في المركز المالي والتي يمكن الاستفادة منها في معرفة الكيفية التي جاءت من خلالها النقدية ورأس المال العامل، وكيفية استخدامها، كما أنها تعتبر أداة مفيدة لإعداد وتحضير الموازنات التقديرية⁽¹⁾.

وبقيت قائمة التغيير في المركز المالي تمثل القائمة الرئيسة الثالثة؛ بالإضافة إلى قائمتي المركز المالي والدخل اللتين تنشران في التقارير المالية السنوية ونصف السنوية لأغراض الاستخدام الخارجي إلى أن ظهر المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (95) عام 1987 والذي يتطلب أن تتضمن التقارير المالية قائمة التدفقات النقدية (Cash flow statement) حيث ألزم هذا المعيار جميع الشركات بإعداد قائمة التدفق النقدي ضمن قوائمها المالية، بحيث يتم تصنيف تلك القائمة إلى ثلاثة أجزاء، الجزء الأول يمثل التدفق النقدي من العمليات التشغيلية والذي يبرز التأثير النقدي للعمليات (غير التمويلية والاستثمارية) التي تؤثر على صافي الدخل، والجزء الثاني يمثل التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية، والجزء الثالث يمثل التدفق النقدي من العمليات التمويلية⁽²⁾.

(1) نعيم حسنى دهمش، قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 1995م.
(2) "FASB", "Statement of Cash ", Statement No.95, Stamford, Conn., FASB, 1987.

ولعل من أهم المميزات التي تحققها هذه القائمة قدرتها على تقييم السيولة لدى الشركات، وقدرتها على توفير معلومات مالية لا تشملها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، حيث يمكن من خلالها تحديد مدى مقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من العمليات تكفي للوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين وحملة الأسهم⁽¹⁾، ولذلك فقد زاد الاهتمام في الفكر الإداري والمحاسبي بهذه القائمة لما تحققه من مميزات وقدرة على معالجة أوجه القصور في قائمة التغير في المركز المالي والمعدة على أساس رأس المال العامل.

ولعل من أهم المميزات الأخرى لقائمة التدفقات النقدية إمكانية استخدامها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتحديد الحاجة إلى التمويل الخارجي في الأوقات المناسبة، فالنقدية -وليس الربح المحاسبي- هي التي تستخدم في سداد المطالبات والتوزيعات.

وتبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية في المصارف مقارنة بباقي القطاعات الأخرى وذلك لكبر حجم هذه التدفقات إذا ما قورنت بقاعدة رأس مال تلك المصارف، ولأهميتها لمتخذي القرارات سواء داخل تلك المصارف أو خارجها، وقدرتها التنبؤية على توفير السيولة اللازمة للمصارف للوفاء بالتزاماتها، ومواجهة المخاطر المختلفة التي تتعرض لها خاصة المخاطر الائتمانية وقدرتها على توزيع أرباح في المستقبل⁽²⁾.

حيث تعتبر النقدية التي تحتفظ بها المصارف المشكلة الرئيسة إذ أن زيادتها عن الحد المسموح به يعني عدم قدرة تلك المصارف على تشغيل تلك الأموال وبالتالي يعني التضحية بالمزيد من الأرباح التي كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الأموال، وفي المقابل إن عدم مقدرة المصارف على الاحتفاظ بالسيولة الكافية تعني احتمالية تعرضه إلى مخاطر جسيمة تتمثل في عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلة - والمتمثلة أساساً بودائع العملاء - لتغطية التدفقات النقدية الخارجة لغرض تلبية احتياجات المودعين والوفاء بالتزامات المصرف.

ونظراً لأهمية التدفقات النقدية فقد أصبحت عملية التنبؤ بها وتقديرها محل اهتمام إدارات المصارف لاستخدامها في تخطيط وإعداد الموازنات النقدية وتوفير المعلومات اللازمة لترشيد القرارات الاستثمارية والتمويلية، والاستفادة منها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك من خلال تطوير نموذج تنبؤي للتدفقات لإيجاد تفسير للسياسات المصرفية المستخدمة من قبل الإدارة؛ لذلك تأتي هذه الدراسة لتتناول بالدراسة والتحليل المقدر التنبؤية لمقاييس التدفقات النقدية (التقليدية أو البديلة) ومقاييس العوائد المحاسبية سواء على مستوى المصرف الواحد أو

(1) منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، ١٩٩١م، ص ٦٥.

(2) عبدالستار الصباح، كفاءة إدارة التدفقات النقدية في البنوك التجارية، آفاق اقتصادية، المجلد ٢٠ العدد ٧٩، ١٩٩٩م، ص ٩٣-٩٤.

على مستوى المصارف مجتمعة، واختبار المضمون المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، إضافة إلى دراسة ما إذا كانت العوائد المحاسبية أفضل من التدفقات النقدية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، كما تقوم هذه الدراسة بدراسة علاقة الارتباط بين العوائد المحاسبية والمقاييس المختلفة للتدفقات النقدية مع التفرقة بين المقاييس التقليدية والمقاييس البديلة للتدفقات النقدية، مع محاولة تطوير وتنقيح للنماذج التنبؤية التي استخدمتها الدراسات السابقة للوصول إلى نماذج تنبؤية تتناسب والبيئة المصرفية في فلسطين بحيث تمكن تلك النماذج من استخدام قائمة التدفقات النقدية كأداة تحليلية تفيد المستثمرين والمحليلين والمقرضين وغيرهم في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

وتبرز أهمية هذا التنبؤ في أنه يساعد على تحسين كفاءة أداء المصارف الفلسطينية ومقدرتها على تخطيط واستخدام مواردها المتاحة، كما أن هذا التنبؤ يعتبر وسيلة ملائمة لتقييم الطرق والسياسات المحاسبية حيث يعد بمنزلة اختبار مباشر لمدى فائدة المعلومات المحاسبية لمستخدميها⁽¹⁾، وكأساس للمفاضلة بين البدائل المتاحة عند اتخاذ قرارات الاستثمار وتوظيف الأموال.

(1) الأميرة إبراهيم عثمان، تقييم المنهجية العلمية للإطار الفكري لنظرية المحاسبة الإيجابية، الإدارة العامة، المجلد 39، العدد 4، يناير 2000، ص 729-733.

مشكلة الدراسة:

حظيت قائمة التدفقات النقدية باهتمام كبير سواء لدى الباحثين أو الهيئات المختلفة والمختصة بوضع المعايير المحاسبية المنظمة لتلك القائمة نتيجة لأهمية المعلومات التي توفرها وتحديد قدرتها على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية، وخصوصاً في القطاع المصرفي؛ لما لأهمية التنبؤ من قدرة على تقدير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات التي تتعرض لها تلك المصارف وكذلك تقدير حجم التدفقات النقدية الواردة والصادرة وأيضاً تقدير حجم العوائد من الاستثمارات التي تقوم بها المصارف^(١).

ونظراً لما يمثله القطاع المصرفي الفلسطيني من أهمية، وما يوفره من إفصاح عادل للبيانات المالية، وحيث إنه لا يوجد ما يشير إلى استخدام القطاع المصرفي الفلسطيني لنماذج تنبؤية للتنبؤ بالتدفقات النقدية، حيث إن القرارات المتخذة في هذه المصارف سواء قرارات منح الائتمان أو قرارات الاستثمار تتم - غالب الأحيان - بناء على الخبرة الشخصية للمدراء ومتخذي القرارات في المصارف*؛ وبالتالي فإن عدم استخدام الأساليب العلمية في التخطيط واتخاذ القرارات خاصة أساليب التنبؤ التي تفيد بشكل كبير في عملية تخطيط السيولة ومنح الائتمان والقيام بتوزيعات أرباح على المساهمين، سوف يضعف من قوة وصحة القرارات المتخذة في جميع المجالات سواء الاستثمارية أم الائتمانية علاوة على ذلك فإنه سيزيد من حجم المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها هذه المصارف.

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في اختبار قدرة كل من مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمصارف الفلسطينية؟ وما هي العلاقة بين هذه المقاييس؟ وما هو أفضلها في التنبؤ؟

وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- ١- هل توجد علاقة بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية؟
- ٢- هل توجد علاقة بين مقاييس التدفقات النقدية التقليدية ومقاييس التدفقات النقدية البديلة؟
- ٣- هل تعتبر مقاييس العوائد المحاسبية أفضل من مقاييس التدفقات النقدية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؟
- ٤- هل تختلف القدرة التنبؤية لمقاييس العوائد المحاسبية عن القدرة التنبؤية لمقاييس التدفقات النقدية سواء على مستوى المصرف الواحد أم على مستوى إجمالي المصارف؟

(١) محمود إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، الطبعة الثانية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٥م.

* قام الباحث بالاتصال مع غالبية المصارف العاملة في فلسطين والتأكد من أنها لا تستخدم أي من الأساليب العلمية للتنبؤ بالتدفقات النقدية.

فرضيات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات تمت صياغتها بالصيغة العدمية و قد تمثلت هذه الفرضيات في الآتي:

١ - الفرضية الأولى:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية في المصارف العاملة في فلسطين".

٢ - الفرضية الثانية:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس التدفقات النقدية التقليدية ومقاييس التدفقات النقدية البديلة في المصارف العاملة في فلسطين".

٣ - الفرضية الثالثة:

"لا تعتبر مقاييس التدفقات النقدية أفضل من مقاييس العوائد المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية في المصارف العاملة في فلسطين".

٤ - الفرضية الرابعة:

"لا تختلف القدرة التنبؤية لمقاييس العوائد المحاسبية عن القدرة التنبؤية لمقاييس التدفقات النقدية سواء على مستوى المصرف الواحد أم على مستوى إجمالي المصارف العاملة في فلسطين".

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي تحقيق الأغراض الآتية:

- ١- إبراز أهمية مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي في المصارف العاملة في فلسطين وأيهما أكثر قدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- ٢- تحديد أفضلية كل من مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية.
- ٣- تقييم القدرة التنبؤية لتلك المقاييس في التنبؤ بالتدفقات النقدية على مستوى كل مصرف على حدة وعلى مستوى إجمالي المصارف.
- ٤- اقتراح مجموعة من النماذج التنبؤية الخاصة بالبيئة الفلسطينية التي يمكن استخدامها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- ٥- الخروج بمجموعة من التوصيات تتعلق بتطوير نماذج ذات قدرة تنبؤية بالتدفقات النقدية المستقبلية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول مقاييس التدفقات النقدية والعائد المحاسبي للمصارف، وما توفره من معلومات يمكن الاستفادة منها لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وما يترتب عليه من دور أساس يمكن إدارات المصارف من اتخاذ قراراتها بشكل سليم.

كما تكمن أهميتها أيضا في كونها دراسة تحليلية تحاول تطوير وتنقيح نماذج تنبؤية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية تخص البيئة الفلسطينية بشكل خاص يمكن الاستفادة منها في الآتي:

- ١- توفير قاعدة من المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية للمصارف الفلسطينية يمكن الاستفادة منها في التنبؤ بالتدفقات النقدية من أجل توفير معلومات مالية تخدم أطراف متعددة وتحقق أغراض مختلفة.
- ٢- تسعى إلى تقليل آثار عدم التأكد التي تتعلق بأداء المصارف الفلسطينية في المستقبل، ومقدرتها على المواءمة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- ٣- تكمن أهميتها في كونها الدراسة الأولى في فلسطين - على حد علم الباحث - التي تناولت هذا الموضوع بالبحث والدراسة في القطاع المصرفي الفلسطيني.
- ٤- تعتبر هذه الدراسة ذات فائدة قيمة لمتخذي القرارات سواء في المصارف العاملة في فلسطين أم غيرهم من الباحثين والمستثمرين، كما أنها تفتح المجال أمام الباحثين والمتخصصين في هذا المجال لعمل المزيد من الأبحاث والدراسات المعمقة.

حدود الدراسة:

أ- المحدد الزماني:

تم إجراء هذه الدراسة على قائمتي التدفقات النقدية والدخل المنشورة للمصارف التي تشملها عينة الدراسة خلال الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٤م.

ب- المحدد المكاني:

تغطي هذه الدراسة المصارف الفلسطينية والتي شملتها عينة الدراسة، حيث يقصد بالمصارف الوطنية الفلسطينية المصارف الفلسطينية التسجيل والترخيص.

صعوبات الدراسة:

- ١- اختلاف بيانات قائمتي الدخل والتدفقات النقدية المدرجة في التقارير المالية المنشورة من سنة إلى أخرى.
- ٢- صعوبة إيجاد القيمة السوقية للمصارف غير المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بسبب عدم توفر البيانات اللازمة للتطبيق على المعادلات التي يمكن من خلالها إيجاد القيمة السوقية.
- ٣- عدم وجود سوق غير نظامية يمكن اللجوء إليها في تقدير القيمة السوقية للمصارف غير المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التنبؤ بالتدفقات النقدية سيتم استعراضها كالتالي:

١ - دراسة بوين ودالي (١٩٨٦):

بعنوان "دليل على العلاقة بين الأرباح والمقاييس المتعددة للتدفقات النقدية"^(١).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين المفاهيم التقليدية للتدفق النقدي والمفاهيم البديلة، وبيان أثر كل من تلك المفاهيم كمؤشرات تنبؤية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ومن بعض المفاهيم التقليدية للتدفق النقدي (التدفق النقدي كصافي الدخل قبل البنود غير العادية مضافا إليه الإهلاك والإطفاء للأصول ورأس المال العامل من التشغيل) والمفاهيم البديلة للتدفقات النقدية مثل (النقدية الناتجة من التشغيل، التدفق النقدي بعد الأخذ في الاعتبار الأنشطة الاستثمارية والتدفق النقدي كتغير في حجم النقدية بعد الأخذ في الاعتبار صافي النشاط التمويلي خلال الفترة).

واستخدم الباحث نموذج متغير مفرد أخذ الشكل الآتي: $Y_{i,t+1} = X_{i,t}$

$Y_{i,t+1}$ = التدفق النقدي المتنبأ به للمنشأة i في الفترة $t+1$

$X_{i,t}$ = قيمة المتغير لمنشأة i في الفترة t

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

(1) Bowen, R.D., Burgstahler, And L. Daley, "Evidence on Relationships between Earning and various Measures of cash flow". The Accounting Review, 1986, pp.713-724.

- أن المقاييس التقليدية للتدفقات النقدية ترتبط ارتباطاً قوياً بالأرباح المحاسبية.
- إن العلاقة بين التدفقات النقدية البديلة والأرباح المحاسبية علاقة ضعيفة.
- إن التدفقات النقدية أفضل من الأرباح المحاسبية عند التنبؤ المستقبلي بالتدفقات النقدية.

٢ - دراسة بيرسى ودونالد (١٩٩٢):

بعنوان "دليل آخر على العلاقات التطبيقية بين الأرباح والتدفقات النقدية"^(١).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى العلاقة بين الأرباح المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية التقليدية والبديلة والتأكد من صحة الدراسة التي قام بها بوين عام ١٩٨٦. وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من الشركات الاسترالية يبلغ عددها (٩٩) شركة مختلفة القطاعات الاقتصادية. وقد اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب الانحدار لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة والتي تم تناولها في دراسة بوين السابق الإشارة إليها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- وجود علاقة ضعيفة بين مقاييس التدفقات النقدية التقليدية ومقاييس التدفقات النقدية البديلة.
- وجود علاقة قوية بين مقاييس التدفقات النقدية التقليدية والأرباح المحاسبية، في حين كانت العلاقة بين المقاييس البديلة للتدفقات النقدية والأرباح المحاسبية علاقة ضعيفة وغير معنوية.
- أن مقاييس التدفقات النقدية التقليدية أفضل من مقاييس الأرباح ومقاييس التدفقات النقدية البديلة عند التنبؤ المستقبلي بالتدفقات النقدية.

٣ - دراسة كاثرين فينجر (١٩٩٤):

بعنوان "مدى قدرة الأرباح على التنبؤ بالأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية"^(٢).

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ بالربح المحاسبي والتدفق النقدي من عمليات التشغيل.

(¹) Percy, M. And Donald J. Stoks, " Further Evidence on Empirical Relationships between Earning and cash flow", The Accounting Review, 1992, pp.27-49.

(²) Finger. C. A., The Ability of Earnings to predict Future Earnings and Cash Flow, Journal of Accounting Research 32, No. 2, 1994, pp. 210-233.

وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة مكونة من ٥٠ شركة خلال الفترة من ١٩٣٥ - ١٩٧٨.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب الوصف التحليلي لتغطية الجانب النظري للدراسة، واستخدام أسلوب السلاسل الزمنية لاختبار القدرة التنبؤية الخاصة بالشركة على مدار الفترة كلها، ولمجموعة الشركات محل الدراسة، وذلك لدراسة الحالة التطبيقية (العملية)، حيث تمت مقارنة أخطاء التنبؤ على بعض الشركات خارج العينة لتقييم قدرة الربح المحاسبي على تحسين تنبؤات الربح أو التدفق النقدي، وذلك من خلال استخدام الانحدارات الخاصة بالمنشأة لاختبار القدرة التنبؤية في العينة.

وقد اعتمدت الدراسة على اختبار ما إذا كانت الأرباح بمفردها هي مؤشر التنبؤ بالربح المحاسبي أو التدفق النقدي من خلال تقدير المعادلتين الآتيتين لكل شركة:

$$X_t = a + \sum_{i=1}^N b_i EARNINGS_{t-1} + j_1$$

$$CASHFLOW_t = a + \sum_{i=1}^N b_i EARNINGS_{t-1} + \sum_{i=1}^N Y_i CASHFLOW_{t-1} + j_1$$

حيث أن:

X = الربح المحاسبي أو التدفق النقدي.

N = هي ٢، ٤، ٨ كفترات زمنية للتحليل.

وقد افترضت الدراسة علاقة ثابتة بين الأرقام المحاسبية عبر الوقت، وأن التغيرات تكون متوقعة مثل (التغيرات في الطرق المحاسبية والبيئية الاقتصادية).

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- أن الربح المحاسبي كان مؤشراً ذو معنوية إحصائية للمنشآت داخل العينة.
- تفوق نماذج المسار العشوائي في الأداء على نماذج الأرباح المقدرة وذلك بافتراض عدم تغير الأرباح.
- يعتبر التدفق النقدي مؤشر للتنبؤ بالتدفقات النقدية أفضل من الربح المحاسبي.

- أن الأرباح السابقة تساعد في التنبؤ بالربح والتدفق النقدي، ولكنها لم تكن مؤيدة لتأكيدات (Fasb) الصادرة عام ١٩٧٨ المتعلقة بأفضلية الأرباح كمؤشر للتنبؤ بالتدفق النقدي.

٤ - دراسة لوريك وويلينجر (١٩٩٦):

بعنوان "نموذج تنبؤي للسلاسل الزمنية المتعددة لبيانات التدفق النقدي"^(١).

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة القدرة التنبؤية لبيانات التدفق النقدي من خلال تطوير النموذج التنبؤي للسلاسل الزمنية المتعددة باستخدام القيم السابقة للربح المحاسبي والاستحقاقات قصيرة الأجل في التنبؤ بالقيم المستقبلية. وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من الشركات، من خلال استخدام بياناتها الربع سنوية، بما يأخذ في الاعتبار العلاقات الموسمية للمتغيرات المأخوذة في الدراسة. وقد احتوى النموذج التنبؤي على التدفقات النقدية في الفترة السابقة، وعلى الأرباح المحاسبية على أساس الاستحقاق في الفترة نفسها، كما استخدمت الدراسة أيضاً المتغيرات المتعلقة بالمخزون والمدينين والدائنين، وقد أخذ النموذج الشكل الآتي:

$$CF_t = A + B_1 (CF_{t-1}) + B_2 (CF_{t-4}) + B_3 (OIBD_{t-1}) + B_4 (OIBD_{t-4}) + B_5 (REC_{t-1}) + B_6 (INV_{t-1}) + B_7 (PAY_{t-1}) + e_t$$

حيث أن:

$$\begin{aligned} CF_t &= \text{التدفقات النقدية من التشغيل في الفترة } t \\ OIBD_{t-1} &= \text{الدخل الناتج عن التشغيل قبل الإهلاك في الفترة } t-1 \\ REC_{t-1} &= \text{الحسابات المدينة في الفترة } t-1 \\ INV_{t-1} &= \text{المخزون للفترة } t-1 \\ PAY_{t-1} &= \text{حسابات الدفع للفترة } t-1 \\ e_t &= \text{الخطأ الحالي} \end{aligned}$$

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن دخل التشغيل يؤدي إلى نتائج أفضل بالتدفقات النقدية من استخدام صافي الدخل.
- أن الربح المحاسبي أفضل مؤشر للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

^(١) Lorck K. S. T. Schaefer, and G. Willinger, " Times- Series Properties and predictive Ability of Fund Flow Variables", The Accounting Review, 1993, pp. 151-163.

٥ - دراسة يوسف (١٩٩٧):

بعنوان "المحاكاة التاريخية والمستقبلية للقدرة التنبؤية لمفاهيم التدفق النقدي والربح المحاسبي"^(١).

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة القدرة التنبؤية لكل من مقاييس التدفق النقدي والربح المحاسبي في التنبؤ المستقبلي لكل من الربح المحاسبي أو التدفق النقدي. وقد تم تطبيق هذه الدراسة على قطاع الغزل والنسيج بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من عام ١٩٧٣ - ١٩٩٣ م. حيث استخدم الباحث النماذج الأحادية والمتعددة المتغيرات للوصول إلى التنبؤ بالتدفقات النقدية والربح المحاسبي المستقبلي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن مقاييس التدفق النقدي التقليدية أو البديلة تعتبر أفضل مؤشر تنبؤي في الأجل القصير للتنبؤ بالتدفق النقدي المستقبلي والربح المحاسبي.
- إن التدفق النقدي من التشغيل يعتبر أفضل مؤشر للتنبؤ بالتغير في النقدية.
- إن استخدام الأساليب الإحصائية يساعد في الحصول على نماذج تنبؤية أكثر دقة.

٦ - دراسة طعيمة (١٩٩٨):

بعنوان "نموذج متعدد المتغيرات للتنبؤ بالتدفقات النقدية مع التطبيق على الشركات في المملكة العربية السعودية"^(٢).

هدفت هذه الدراسة إلى توفير دليل على وجود علاقة بين مقاييس التدفقات النقدية المختلفة والأرباح المحاسبية المعدة على أساس الاستحقاق للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام نموذج متعدد المتغيرات.

وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من الشركات في المملكة العربية السعودية، وذلك عن طريق دراسة العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية المختلفة والربط بينهما وبين الأرباح للتعرف على المقدرة التنبؤية لها في التنبؤ بالتدفقات النقدية.

(١) أحمد محمود يوسف، المحاكاة التاريخية والمستقبلية للقدرة التنبؤية لمفاهيم التدفق النقدي والربح المحاسبي دراسة تطبيقية لقطاع الغزل والنسيج خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٣ في مصر، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد الثامن، ١٩٩٦ م.

(٢) نساء محمد إبراهيم أبو طعيمة، نموذج متعدد المتغيرات للتنبؤ بالتدفقات النقدية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد ١٢، العدد الأول، ١٩٩٨ م.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن مقاييس التدفقات النقدية التقليدية ترتبط ارتباطاً قوياً بالأرباح، أما مقاييس التدفقات النقدية البديلة فترتبط ارتباطاً ضعيفاً بالأرباح.
- إن مقاييس التدفقات النقدية أفضل من مقاييس الأرباح المحاسبية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

٧- دراسة عساف (١٩٩٩):

بعنوان "أهمية مقاييس التدفقات النقدية في تفسير مخاطر السوق المالي بالتطبيق على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية"^(١).

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت مقاييس التدفق النقدي توفر معلومات مختلفة عن التي يقدمها صافي الدخل وذلك في تفسير مخاطر السوق المالي، وتحديد أي من هذه المقاييس له قدرة أكبر على تفسير مخاطر السوق المالي. وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة مكونة من ٢٥ شركة من الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية خلال فترة خمس سنوات من عام ١٩٨٧ - ١٩٩١ وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لتقدير قيمة بيتا السوق، وبيتا صافي الدخل، وبيتا مقاييس التدفق النقدي، وأيضاً نموذج الانحدار المزدوج متعدد المتغيرات ويشمل (بيتا السوق كمتغير تابع ومتغيرين مستقلين من المتغيرات المحاسبية) وذلك بالاعتماد على اختبار F، T للحكم على معنوية العلاقة بينهما، واختبار R2 لاختبار القوة التفسيرية الإضافية لهذه المتغيرات في تفسير مخاطر السوق المالي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- عدم وجود دليل إحصائي على أن مقاييس التدفق النقدي تقدم معلومات مختلفة عن التي يقدمها صافي الدخل في تفسير مخاطر السوق المالي (بيتا).
- أفضل مقاييس التدفق النقدي في تفسير مخاطر السوق المالي هو التدفق النقدي عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

(١) جميلة شافع عساف، أهمية مقاييس التدفق النقدي في تفسير مخاطر السوق المالي بالتطبيق على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ١٩٩٣م.

• أن صافي الدخل يوفر معلومات إضافية مختلفة عن التي تقدمها مقاييس التدفق النقدي باستثناء التدفق النقدي عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية في تفسير مخاطر السوق المالي.

وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة التركيز على درجة الإفصاح المطلوبة في قائمة التدفق النقدي، مع ضرورة اتجاه الشركات إلى إعداد قائمة التغير في المركز المالي على أساس التدفق النقدي، والتي توضح التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

٨ - دراسة الشولي (٢٠٠٢):

بعنوان "قدرة مقاييس التدفق النقدي والربح المحاسبي على التنبؤ بالتدفقات النقدية للبنوك التجارية في الأردن"^(١).

حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية ومقاييس الأرباح المحاسبية وتقييم قدرتهما التنبؤية بحجم التدفقات النقدية على مستوى قطاع المصارف التجارية ثم مقارنة أفضلية كل من مقاييس التدفقات النقدية ومقاييس الأرباح المحاسبية في التنبؤ بالتدفقات المستقبلية.

وقد اشتملت عينة الدراسة على أربعة عشر مصرفاً تجارياً أردنياً مدرجاً في بورصة عمان المالي خلال الفترة من ١٩٩٣ - ٢٠٠٠م.

وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي في دراسته النظرية كما استخدم الأساليب الإحصائية التالية -في دراسته التطبيقية- استخدام تحليل الانحدار التدريجي المتعدد وتحليل الانحدار البسيط ومصفوفة ارتباط بيرسون، لتحليل البيانات الأولية للدراسة والمستخرجة من القوائم المالية للمصارف وذلك من خلال تطبيق ثلاثة نماذج تنبؤية لاختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- وجود علاقة قوية ومعنوية إحصائية بين مقاييس التدفقات النقدية التقليدية ومقاييس الأرباح المحاسبية، بينما العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية البديلة والتقليدية علاقة ضعيفة وغير معنوية إحصائية، وكذلك الحال بين مقاييس التدفقات البديلة ومقاييس الأرباح المحاسبية.
- أن مقاييس التدفقات النقدية البديلة ذات قدرة تنبؤية عالية أفضل من مقاييس التدفقات النقدية التقليدية ومقاييس الأرباح المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

(١) أكرم الشولي، قدرة مقاييس التدفق النقدي والربح المحاسبي والربح المحاسبي على التنبؤ بالتدفقات النقدية للبنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٢م.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتدفقات النقدية كمدخلات إضافية بالإضافة إلى المتغيرات المحاسبية الأخرى في نماذج القرارات لما لها من محتوى ذو أهمية قد لا يستطيع مستخدمو القوائم المالية استنباطها مباشرة من قائمتي المركز المالي والدخل والذي يكشف عما تتمتع به المصارف من سيولة ومرونة مالية، وقدرة على سداد التزاماتها تجاه الدائنين وإجراء توزيعات الأرباح للملاك.

التعليق على الدراسات السابقة:

ومن خلال الاستعراض السابق لتلك الدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين التدفقات النقدية التقليدية والتدفقات النقدية البديلة وكذلك الأرباح المحاسبية ومقارنة أفضلية كل من الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية من حيث القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، يمكن استخلاص بعض النتائج التالية:

١- أن العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية التقليدية ومقاييس التدفقات النقدية البديلة علاقة ضعيفة.

٢- أن العلاقة بين المقاييس التقليدية للتدفقات النقدية والأرباح المحاسبية علاقة قوية، في حين كانت العلاقة بين المقاييس البديلة للتدفقات النقدية علاقة ضعيفة.

٣- انقسمت نتائج الدراسات ما بين مؤيد ومعارض لنشرة معايير المحاسبة الدولية لعام ١٩٧٨م والتي تشير إلى أن الأرباح المحاسبية أفضل من التدفقات النقدية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

٤- إن دخل التشغيل أفضل من صافي الدخل عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

٥- تنوع الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسات السابقة فمنها من استخدم أسلوب تحليل الانحدار لبيانات سنة أو عدة سنوات، ومنها من اعتمد على أسلوب السلاسل الزمنية لبيانات ربع سنوية لاختبار القدرة التنبؤية لمتغيرات الدراسة.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها قامت بتطوير وتنقيح نماذج تنبؤية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، منها نماذج تنبؤية أخذت التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI) والتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) كمتغيرات تابعة من أجل تحديد المتغيرات المستقلة المعنوية إحصائياً ولها القدرة على التنبؤ بهما، علماً بأن هذين المتغيرين لم يسبق دراستهما كمتغيرات تابعة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

الفصل الثاني

قائمة التدفقات النقدية

المبحث الأول: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية

المبحث الثاني: أقسام قائمة التدفقات النقدية

المبحث الثالث: طرق وأساليب عرض قائمة التدفقات النقدية

المبحث الرابع: قائمة التدفقات النقدية في المصارف ومقاييسها

المبحث الأول أهداف وأهمية قائمة التدفقات النقدية

أولاً: لمحة تاريخية عن نشوء وتطور قائمة التدفقات النقدية

لم تكن قائمة التدفقات النقدية وليدة اللحظة، إنما هي خلاصة جهود دراسات متعددة مرت في مراحل زمنية طويلة نسبياً تطورت خلالها من حيث الشكل والمضمون واتخذت القائمة خلال كل مرحلة زمنية نموذجاً يلبي حاجات مستخدميها، إلى أن استقرت على ما هي عليه الآن، وسوف نتناول هذه الدراسة أهم المراحل الزمنية التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية وذلك بشكل موجز كما يلي:

١ - مرحلة قائمة مصادر الأموال واستخدامها:

بدأت هذه المرحلة بتحليل مبسط أطلق عليه "قائمة من أين تم الحصول على الأموال وكيف ذهبت" "Where- Got and where -come statement" حيث لم تتضمن سوى عملية عرض للزيادة أو النقص في بنود قائمة الميزانية للشركة، وبعد عدة سنوات تغير اسم هذه القائمة ليصبح "قائمة الأموال المخصصة" "The Fund Statement".

وفى سنة ١٩٦٣ قام مجلس المبادئ المحاسبية Accounting Principle Board (APB) بإعادة تنميط عملية إعداد وعرض قائمة الأموال المخصصة؛ لتصبح "قائمة مصادر الأموال وأوجه استخدامها" بحيث تُعرض كمعلومات مكملة للتقارير المالية المنشورة، إلا أنها لا تحمل صفة إلزامية العرض وأن رأى المراجع في هذه القائمة يكون اختيارياً^(١).

٢ - مرحلة قائمة التغيرات في المركز المالي:

أصدر مجلس المبادئ المحاسبية عام ١٩٧١ الرأى المحاسبي رقم (١٩) بعنوان "التقرير عن التغيرات في المركز المالي" ألزم فيها الشركات بضرورة أن تكون هذه القائمة أحد القوائم الرئيسية التي يتم نشرها على أن تخضع للمصادقة من قبل المراجع الخارجي مثلها مثل أي قائمة مالية أخرى، وأن يصبح اسمها قائمة "التغيرات في المركز المالي".

(١) رونالد كسو وجيرى ديمانت، المحاسبة المتوسطة، ترجمة احمد حجاج، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض،

وقد استمر إعداد هذه القائمة خلال الفترة من عام ١٩٧٤ - ١٩٨٧ وفقاً لمفهوم رأس المال العامل.

والجدير بالذكر أن الرأي المحاسبي رقم (١٩) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية (APB) عرّف الأموال على أنها "رأس المال العامل أو النقدية"^(١).

إلا أن تلك القائمة تعرضت للعديد من الانتقادات والجدل حول مدى فعاليتها وجدواها، خاصة بعد تصاعد حالات الإفلاس التي تعرضت لها الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت القوائم المالية لتلك الشركات تفصح عن صافي أرباح مرتفع بينما كانت تواجه عجزاً في السيولة النقدية لديها، مما حدا بمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Financial Accounting Standard Board القيام بعدة دراسات وأبحاث محاولة منه للتعرف على أوجه القصور في مفهوم رأس المال العامل.

ومن أهم هذه الانتقادات الآتي^(٢):

١ - استخدام قائمة التغير في المركز المالي كأساس الاستحقاق المحاسبي لا يعبر عن التدفقات النقدية للمشروع بالشكل المطلوب.

٢ - إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال العامل لا يوفر معلومات مفيدة عن السيولة و المرونة المالية كتلك التي توفرها القائمة المعدة على الأساس النقدي^(٣).

٣ - تعدد الاختلافات نتيجة لتعدد المفاهيم الخاصة بالأموال مثل النقدية أو رأس المال العامل.

٤ - لا تقدم قائمة التغيرات في المركز المالي أساساً للمقارنة السليمة بين المشروعات نتيجة لتعدد نماذج إعدادها.

٥ - المعلومات المستقاة منها غير مفيدة للمستثمرين والمستخدمين الآخرين^(٤).

٦ - لا تعترف قائمة التغير في المركز المالي كغيرها من القوائم المالية بالتضخم مما حدا بالعديد من المستخدمين إلى البحث عن معيار أكثر تجرداً لتقييم مدى نجاح أو فشل العمليات^(٥).

(١) وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٤.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) نعيم دهمش، قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، ١٩٩٦.

(٤) كمال الدين الدهرواي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.

(٥) محمد فياض، العلاقة بين المؤشرات المالية المستخدمة من قائمة التدفق النقدي المعدلة ومخاطر السوق بيتا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥، ص ٢١.

٧- لا تقدم معلومات جديدة بل يمكن الحصول على معلوماتها من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر.

٣- مرحلة التوجه نحو قائمة التدفقات النقدية:

نتيجة للانتقادات التي تم توجيهها إلى قائمة التغيرات في المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال العامل زاد الاهتمام بالأساس النقدي كأساس لإعداد قائمة التغير في المركز المالي حيث لا يعتبر مستخدمو القوائم المالية رأس المال العامل مؤشراً جيداً على تقييم سيولة المنشأة، لذلك برزت الحاجة إلى وجود قائمة توضح المصادر والاستخدامات في المنشأة تعد على الأساس النقدي وتجب عن استفسارات مستخدمي القوائم المالية مثل: ما هي كمية النقود التي حصلت عليها المنشأة من أنشطتها؟ هل حصلت المنشأة على النقدية اللازمة للمصاريف؟ لماذا توزع الشركة ذات الربحية الأكبر أرباحاً قليلة؟ كيف يمكن للشركة أن تدفع عوائد أسهم عندما تكون صافي نتائج الأعمال خسائر؟

إلى أن انتهى الأمر بصدور المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (٩٥) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بعنوان "قائمة التدفقات النقدية"، حيث ألزم الشركات بضرورة تضمين القوائم المالية بقائمة التدفقات النقدية جنباً إلى جنب مع قائمتي الدخل والمركز المالي، وبذلك تكون قائمة التدفقات النقدية قد حلت محل قائمة التغيرات في المركز المالي.

وفي عام ١٩٩٢م أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) المعيار الدولي رقم (٧) المعدل بعنوان "قائمة التدفقات النقدية" حيث أصبح ساري المفعول على القوائم المالية ابتداءً من يناير ١٩٩٤^(١).

وبالنظر إلى ما سبق يمكن حصر الاختلاف بين قائمة التغير في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي في مفهوم الأموال حيث تنظر القائمة الأولى على أن الأموال هي رأس المال العامل فيما تنظر القائمة الثانية على أن الأموال هي النقد والنقد المعادل، وفيما يلي جدول يوضح الفروق الأساسية بين القائمتين^(٢):

(١) IASC, "statement of cash flow", IAS, N 07, 1992.

(٢) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٣.

جدول رقم (١)

مقارنة بين قائمة التغير في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي

الرقم	بيان	قائمة التغير في المركز المالي	قائمة التدفق النقدي
١ -	تعريف الأموال	الأموال تعني رأس المال العامل، النقدية	الأموال تعني النقدية والنقد المعادل
٢ -	أهداف القائمة	إظهار التغيرات في رأس المال العامل	توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية
٣ -	شكل القائمة	عرض المصادر واستخدامات رأس المال العامل	عرض التدفقات النقدية حسب الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية
٤ -	أسلوب الإعداد	الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة والثانية هي الأكثر شيوعاً	الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة والأولى الأكثر شيوعاً
٥ -	العمليات غير النقدية	تعرض في صلب القائمة	لا تعرض في صلب القائمة
٦ -	جدول رأس المال العامل	يعرض كجزء لا يتجزأ من القائمة	لا يعرض في تلك القائمة

ثانياً: أهداف قائمة التدفقات النقدية

صممت قائمة التدفقات النقدية لمجموعة من الأهداف تسعى إلي تحقيقها ويأتي في مقدمة هذه الأهداف مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية، ومراقبة أداء وإدارة التدفقات النقدية الفعلية الداخلة والخارجة، والمساعدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وقياس قدرة الوحدة علي الوفاء بالتزاماتها، وذلك من خلال توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة.

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB هدفين لقائمة التدفقات النقدية يتمثلان في

الآتي^(١):

(١) (FASB", Statement of cash flow", op.cit. p.5.)

- ١ - الهدف الرئيس: هو إعطاء معلومات ذات أهمية عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة.
- ٢ - الهدف الثانوي: توفير معلومات على أساس نقدي عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للوحدة الاقتصادية.
- في حين حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC مجموعة من الأهداف والأغراض من قائمة التدفقات النقدية يمكن ذكرها فيما يلي^(١):
- ١ - أن قائمة التدفقات النقدية تساعد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة من خلال تزويدهم بأساس سليم؛ لتقييم قدرة المنشأة في الحصول على النقدية وكيفية الحصول عليها وتوقيت الحصول عليها ودرجة التأكد المرتبطة بالحصول عليها.
- ٢ - توفير معلومات تاريخية عن التغيرات التي حدثت على النقدية في المنشأة في كافة الأنشطة سواء أكانت تشغيلية أم استثمارية أم تمويلية.
- ٣ - توفر إفصاحاً شاملاً عن كيفية الحصول على النقدية وما يعادلها وكيفية استخدامها.
- ٤ - وضع وتطوير نماذج تساعد في إجراء المقارنات بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية.
- ٥ - التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال البيانات التاريخية لهذه التدفقات وقياس درجة التأكد المرتبطة بها ومراجعة دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية، وفحص العلاقة بين الربحية والتدفق النقدي وتأثير التغير في الأسعار على كل منها.
- ٦ - المساهمة بجانب القوائم المالية الأخرى في تقييم التغيرات التي طرأت على صافي موجودات المنشأة، وهيكلها المالي، ومقدرتها على التأثير على مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها بهدف التكيف مع الظروف المتغيرة.
- وعليه يمكن القول أن هدف قائمة التدفقات النقدية هو تقديم بيانات شاملة عن وضع السيولة النقدية لدى المنشأة من خلال التعرف على التدفقات النقدية من أنشطة العمليات، فعندما يكون صافي هذا التدفق إيجابياً فهذا يدل على أن وضع السيولة جيد لدى المنشأة، أما التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية فتشير إلى مقدرة المنشأة على التوسع والانكماش، فعندما تكون التدفقات الخارجية كبيرة يعني أن المنشأة لديها القدرة على التوسع، وعندما تكون التدفقات هذه

(١) معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي رقم (٧) قائمة التدفقات النقدية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ١٩٩٩، ص ١٢٣-١٢٤.

صغيرة فهذا يعنى أن سياسة المنشأة انكماشية، أما التدفقات التمويلية فتشير إلى أسلوب الإدارة في تمويل نشاطها سواء أكانت من مصادر داخلية أم خارجية.

ثالثاً: أهمية قائمة التدفقات النقدية:

يمكن تلخيص أهمية قائمة التدفقات النقدية بشكل عام حسب تصنيفات الأنشطة في الآتي^(١):

١- توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الهيكل المالي للمنشأة (شاملة السيولة والقدرة على السداد).

٢- توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات إضافية عن أصول وخصوم وحقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

٣- تعزز قائمة التدفقات النقدية من المقدرة على مقارنة تقارير الأداء التشغيلي للوحدات الاقتصادية من خلال استبعاد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والأحداث التي تؤدي إلى نتائج مختلفة.

٤- تعمل قائمة التدفقات النقدية كمؤشر يمكن استخدامه في تقدير حجم التدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك في تقييم دقة التخطيط الماضي للتدفقات النقدية المستقبلية.

٥- توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الأنشطة التشغيلية ولذلك فهي تعكس مقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل من خلال تقييم مقدرتها على توليد تدفقات نقدية لسداد الالتزامات وتغطية كافة الأنشطة التشغيلية^(٢).

٦- تزود قائمة التدفقات النقدية معلومات مفيدة عن الأنشطة الاستثمارية فهي بذلك تعكس سياسة أداء الوحدة الاقتصادية سواء أكانت توسعية أم انكماشية، فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية عن التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصول المنتجة فإن ذلك يعد مؤشراً جيداً على سياسة توسعية ونمو متزايد في الأنشطة الاستثمارية.

٧- توضح قائمة التدفقات النقدية سياسة الوحدة الاقتصادية في تمويل أنشطتها من حيث اعتمادها على مصادر داخلية من حقوق ملكية أو على مصادر خارجية من الاقتراض،

(١) طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، مكتب الناسخ جيت للكمبيوتر، الجزء الثاني، القاهرة ٢٠٠٢.

(٢) الوابل بن على الوابل، المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية، الإدارة العامة، المجلد ٣٦، العدد ٢، السعودية، ١٩٩٦، ص ٢٢٥.

كما أنها تبين الحد الأقصى من الاقتراض الذي يمكن أن تتعرض فيه الوحدة إلى العسر المالي نتيجة للسياسة التوسعية المبالغ فيها في الاقتراض دون أدنى مبرر.

رابعاً: أغراض قائمة التدفقات النقدية:

من أهم الأغراض التي تسعى قائمة التدفقات النقدية إلى تحقيقها الآتي^(١):

١ - تقييم جودة أو نوعية أرباح المنشأة:

تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن الاستفادة منها في التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده على أساس الاستحقاق، وبين التدفق النقدي الذي يتم تحديده على الأساس النقدي، إذ أن تحقيق المنشأة لصافي دخل مرتفع لا يعنى بالضرورة تدفق نقدي مرتفع والعكس بالعكس، إلا أن ارتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي يعنى ارتفاع نوعية وجودة الأرباح والعكس بالعكس.

٢ - تقييم سيولة المنشأة:

يرتبط وضع السيولة لدى المنشأة بصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، فكلما زاد التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كلما كان مؤشراً على وجود فائض نقدي موجب (سيولة) لدى المنشأة يمكن استغلاله في إعادة الاستثمار، أو لسداد أية التزامات مستحقة، أما إذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية سالبا، فذلك يعنى وجود عجز نقدي يتطلب من المنشأة البحث عن مصادر تمويل لهذا العجز، إما عن طريق بيع جزء من الاستثمارات، أو البحث عن مصادر تمويل خارجية كالاقتراض، بالإضافة إلى ذلك فإن عرض مصادر واستخدامات النقد التشغيلي يفيد في اختبار مدى كفاءة سياسة التحصيل التي تتبعها المنشأة.

٣ - تقييم سياسة التمويل:

حيث يمكن استخدام المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في تقييم سياسة التمويل التي تتبعها المنشأة.

٤ - التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية:

يمكن استخدام مؤشرات التدفقات النقدية التاريخية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

(١) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق.

المبحث الثاني

أقسام قائمة التدفقات النقدية

تعددت أقسام وتصنيفات قائمة التدفقات النقدية حسب المعايير المحاسبية التي تناولتها، إلا أن أغلبها يشير إلى اشتغالها على أقسام ثلاثة وهي، التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية. وفيما يلي عرض لهذه التصنيفات حسب بعض المعايير التي تناولت تلك القائمة:

١ - تصنيف المعيار (٩٥) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB:

وقد صنف هذا المعيار قائمة التدفقات النقدية إلى الآتي^(١):

أ - التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

وتمثل الآثار النقدية للعمليات والوقائع التي تدخل في تحديد صافي الربح. وتشمل المقبوضات النقدية الناتجة عن بيع بضائع أو خدمات أو تحصيل حسابات مدينة (المدينون وأوراق القبض)، وكذلك المقبوضات النقدية من عوائد القروض ومن عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، والمقبوضات النقدية من الأنشطة التي لا ينطبق عليها التعاريف الخاصة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية مثل: تعويضات الموردين أو تسوية تأمين معين أو تعويضات دعاوى... الخ.

أما المدفوعات النقدية فتشمل المدفوعات النقدية لشراء مواد خام للتصنيع، أو بضائع للبيع أو سداد حسابات دائنة (الموردين وأوراق الدفع)، والمدفوعات النقدية للموظفين مقابل أجورهم وخدماتهم، والمدفوعات النقدية للحكومة كضرائب ورسوم وغرامات، والمدفوعات النقدية للمقرضين كفوائد على قروضهم، والمدفوعات النقدية من الأنشطة التي لا ينطبق عليها التعاريف الخاصة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

ب - التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

وتتضمن المقبوضات والمدفوعات النقدية من الأنشطة المتعلقة ببيع أو شراء الأوراق المالية، وبيع وشراء الأصول الثابتة، وأية أصول منتجة أخرى، وكذلك القروض المقدمة للغير والقروض المستردة من الغير.

(١) قرارات مجلس أنماط المحاسبة المالية، المعيار الدولي رقم (٩٥) قائمة التدفقات النقدية، ترجمة محمد السيد غياشي، ١٩٨٧م.

وتشمل المقبوضات النقدية الداخلة كلاً من، المقبوضات من بيع أسهم الشركات الأخرى أو رد الاستثمار فيها إلى الشركة، والمقبوضات من بيع سندات الشركات الأخرى المملوكة للشركة، والمقبوضات من استرداد القروض الممنوحة لشركات أخرى، والمقبوضات من بيع الأصول الثابتة وأية أصول منتجة أخرى.

أما المدفوعات النقدية الخارجة فتشمل، المدفوعات النقدية لشراء أسهم الشركات الأخرى، والمدفوعات لشراء الأصول الثابتة وأية أصول منتجة أخرى، والمدفوعات الناتجة عن تقديم قروض لشركات أخرى، والمدفوعات لشراء سندات شركات أخرى.

ج - التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

وتتضمن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للأنشطة التمويلية التدفقات المتعلقة بالحصول على أموال الملاك ودفع عوائد على استثماراتهم، وكذلك اقتراض الأموال وسدادها، والحصول على أية مبالغ من الدائنين لأجل طويل تم سدادها.

وتشمل المقبوضات النقدية الداخلة كلاً من النقدية المستلمة من إصدار الأسهم، والنقدية من إصدار سندات القرض طويل أو قصير الأجل.

أما المدفوعات النقدية الخارجة فتشمل المدفوعات النقدية لعوائد الأسهم أو توزيعات الأرباح للملاك أو المدفوعات لإعادة اقتناء أسهم الشركة، والمدفوعات النقدية المتعلقة بسداد أصل الديون (المبالغ المقترضة).

٢ - تصنيف المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧):

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) تبويب قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي^(١):

أ - التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

يعبر عن مبلغ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بالمقدار الذي ساهمت فيه العمليات التشغيلية في توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الديون والحفاظ على المقدرة التشغيلية، وكذلك القدرة على توزيعات أرباح الأسهم، والقيام باستثمارات جديدة دون الاعتماد على مصادر خارجية لتمويل العمليات الداخلية.

(١) معايير المحاسبة الدولية، معيار رقم (٧) قائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق، ص ١٢٥-١٢٧.

فالمعلومات عن المكونات المحددة للتدفقات النقدية التشغيلية التاريخية مفيدة بالاقتران مع معلومات أخرى في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

ويتم اشتقاق التدفقات النقدية التشغيلية من الأنشطة الرئيسية المنتجة لإيراد المنشأة؛ لذا فهي تنتج من العمليات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة. ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المقبوضات النقدية من بيع السلع والخدمات، والمقبوضات النقدية من العمولات والرسوم وغيره، والمقبوضات النقدية من عقود يحتفظ بها لأغراض التعامل أو الاتجار.

أما المدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية، فتشمل المدفوعات النقدية للموردين مقابل بضائع وخدمات، والمدفوعات لشركات التأمين مقابل أقساط ومطالبات التعويض، ومنافع عقود التأمين، ودفعات المنافع السنوية وغيرها، والمدفوعات النقدية أو المبالغ المستردة من ضريبة الدخل والتي لا يمكن ربطها مباشرة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية، والمدفوعات النقدية من عقود يحتفظ بها لأغراض التعامل أو الاتجار.

وكذلك بعض العمليات المالية التي تنتج عنها ربح أو خسارة تدخل في تحديد صافي الربح والخسارة، مثل بيع إحدى بنود الآلات فإنها تعتبر تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية. وأشار المعيار إلى أن التدفقات النقدية الناتجة عن بيع وشراء الأوراق المالية لأغراض التعامل أو الاتجار على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، وكذلك السلف والقروض التي تقدمها المؤسسات المالية تصنف على أنها أنشطة تشغيلية لكونها تتعلق بالنشاط الرئيس للمنشأة المنتج للإيراد في المنشأة.

وتفيد هذه المعلومات عن الأنشطة التشغيلية في الإجابة على التساؤلات الآتية^(١):

- إذا كانت الوحدة الاقتصادية تحقق أرباحاً فلماذا تعاني من عجز في النقدية؟
- كيف تحمل الوحدة الاقتصادية خسائر خلال الفترة رغم أنها تنفق مبالغ كبيرة على التوسعات وعلى توزيعات للمساهمين؟

ب - التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

ويعبر عن مبلغ التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية بمدى الإنفاق الذي قامت به المنشأة للحصول على الموارد اللازمة لتوليد الدخل والتدفقات النقدية مستقبلاً.

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الداخلة، المقبوضات النقدية من بيع الآلات والممتلكات والمعدات والأصول غير الملموسة وأية أصول طويلة الأجل، والمقبوضات من بيع الأسهم

(١) وصفى أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، مرجع سابق.

وسندات الدين لمنشآت أخرى والحصص في المشروعات المشتركة عدا المقبوضات الخاصة بالأدوات المالية التي يحتفظ بها لأغراض التعامل والاتجار، والأدوات المالية التي تعتبر معادلة للنقدية، والمقبوضات النقدية من تحصيل السلف والقروض التي تمنح لأطراف أخرى عدا السلفيات والقروض التي تتعامل بها المؤسسات المالية.

أما التدفقات النقدية الخارجة، فتشمل المدفوعات النقدية مقابل اقتناء الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة لمنشآت أخرى وغيرها من الأصول طويلة الأجل، والمدفوعات النقدية المتعلقة بتكاليف التطوير المرسلة والممتلكات والآلات والمعدات التي تقوم المنشأة بتشبيدها ذاتياً، والمدفوعات النقدية للحصول على الأدوات المالية من أسهم وسندات والحصص في المشروعات المشتركة عدا الأدوات التي يحتفظ بها لأغراض التعامل أو الاتجار، والأدوات التي تعتبر معادلة للنقدية، وكذلك السلفيات والقروض لأطراف أخرى عدا سلفيات وقروض المؤسسات المالية.

وكذلك المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة بعقود التعامل المستقبلي أو لعقود آجلة أو عقود المقايضة باستثناء العقود التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض التعامل أو الاتجار أو يتم تصنيفها ضمن الأنشطة التمويلية.

وتساعد هذه المعلومات عن الأنشطة الاستثمارية في الإجابة على التساؤلات الآتية^(١):

- هل قامت الوحدة الاقتصادية بإنفاق استثماري لإحلال أصولها أو توسيع نطاق عملياتها؟
- هل اشترت الوحدة استثمارات مالية طويلة الأجل أو أية أصول أخرى تحقق دخلاً؟
- هل تخلصت الوحدة من بعض أصولها طويلة الأجل؟ وما مقدار التدفقات النقدية التي حصلت عليها من هذا التخلص؟

ج- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

يعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية أمراً مهماً؛ لأنه يفيد في التنبؤ بمطالبات أصحاب رأس المال (الملاك) في المنشأة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، المقبوضات النقدية من إصدار أسهم وغيرها من أدوات حقوق الملكية، والمدفوعات النقدية لمالكي المشروع لشراء أو رد الأسهم، وكذلك المدفوعات النقدية من قبل المستأجر لتخفيض الالتزام القائم عليه والمتعلق بعقد تأجير

(١) وصفى أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، مرجع سابق.

تمويلي، وكذلك المتحصلات والمدفوعات النقدية من السندات والقروض والرهونات العقارية وغيرها.

وتساعد هذه المعلومات عن الأنشطة التمويلية في الإجابة على التساؤلات الآتية^(١):

- ما هي مصادر التمويل طويلة الأجل سواء أكانت من المساهمين أم من المقرضين؟
- هل تم سداد قروض أو استرداد سندات، أو تم دفع توزيعات؟ وما مقدار هذه التدفقات؟

٣ - تصنيف المعيار البريطاني FRS 1:

يتطلب هذا المعيار تحليل قائمة التدفقات النقدية إلى ثمانية أقسام هي^(٢):

أ - أنشطة التشغيل:

ويقصد بها التدفقات النقدية المتعلقة بالصفقات والعمليات المرتبطة بالتشغيل أو الأنشطة التجارية والتي تظهر في قائمة الدخل وتتضمن توزيعات الأرباح المحصلة من الشركات الزميلة إذا كانت الأرباح من هذه الشركات داخلة في حساب الأرباح والخسائر.

ولابد أن تتضمن قائمة التدفقات النقدية التسوية بين الأرباح التشغيلية والتدفقات النقدية

التشغيلية وذلك في إيضاحات قائمة التدفقات النقدية.

ب - العوائد علي الاستثمارات وخدمة التمويل:

وهي المقبوضات الناتجة عن الاستثمار، والمدفوعات التي تتم من أجل الحصول علي التمويل. ومن أمثلة التدفقات الداخلة الفوائد المستلمة وأية مبالغ مستردة مرتبطة بها، وصافي العوائد بعد طرح الضرائب عليها، أما التدفقات الخارجة فتشمل الفوائد المدفوعة سواء تم رسملتها أم لا، والفوائد المدفوعة لتمويل عقود الإيجار التمويلي، وتكلفة التمويل، والتوزيعات المدفوعة على أسهم المنشأة التي لا تمتلك حصة في رأس المال مثل أسهم التمتع التي تُعطى للمستثمرين الذين رد إليهم رأسمالهم وما زال المشروع قائماً؛ لأن طبيعة المشروع تستوجب أن يُستهلك رأس المال خلال فترة زمنية معينة.

ج - الضرائب:

وهي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المرتبطة بالسلطات الضريبية والمتعلقة بعوائد المنشأة وأرباحها ورأسمالها والضرائب علي المبيعات، وكذلك الضرائب التي تقوم المنشأة بأخذها من الغير لتسديدها إلى السلطات الضريبية فتشكل هذه المبالغ النقدية الداخلة من الضرائب.

(١) وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، مرجع سابق.

(٢) طارق عيد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سابق.

د - المصاريف الرأسمالية والاستثمارات المالية:

وهي التدفقات المرتبطة بالحصول أو التخلي عن أصل من أصول المنشأة الثابتة. وتشمل التدفقات الداخلة النقدية المستلمة من بيع أصل ثابت والقروض الممنوحة من الغير لصالح المنشأة، أما التدفقات الخارجة، فتشتمل على النقدية المدفوعة لشراء أصل ثابت والقروض المسددة للغير.

هـ - عمليات الاستحواذ والتصرف في الأصول:

وهي التدفقات المرتبطة بالتجارة أو الاستثمار في شركة تابعة أو زميلة أو مشروع مشترك. وتتضمن التدفقات الداخلة النقدية المستلمة من بيع أسهم الشركات التابعة والمقبوضات من بيع استثمارات في شركة مشتركة أو شركة محاصة أو المقبوضات من إيراد صفقات أو بيع شركة أو حصة فيها.

أما المدفوعات النقدية فتشمل المدفوعات النقدية لشراء أسهم شركات مشتركة أو شركة محاصة، والمدفوعات لشراء أسهم في الشركات لتصبح تابعة، والمدفوعات المتعلقة بالعمليات أو شراء شركة معينة.

و - توزيعات حقوق الملكية المدفوعة:

وهي التدفقات الخارجة المتعلقة بتوزيعات عوائد أسهم الشركة مع استبعاد أية ضريبة مدفوعة مقدماً عنها.

ز - إدارة الموارد السائلة:

وهي التدفقات المرتبطة بمصادر السيولة لدى المنشأة، حيث يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن أي تغيير في سياسة المنشأة تجاه ذلك.

ومن أمثلة مصادر السيولة الداخلة المسحوبات من الإيداعات قصيرة الأجل، التدفقات الداخلة من استرجاع الأموال من الاستثمارات الأخرى ووضعها في النقدية، أما التدفقات الخارجة لمصادر السيولة هي الدفعات من أجل إيداعات قصيرة الأجل، والتدفقات الخارجة نتيجة شراء استثمارات أخرى.

ح - التمويل:

وتشمل المبالغ المقبوضة أو المعاد دفعها من رأس المال للممولين الخارجيين. وتشمل التدفقات النقدية الداخلة المقبوضات من إصدار أسهم أو استثمارات حقوق الملكية الأخرى، والمقبوضات من إصدار سندات القرض أو الاقتراض طويل الأجل بخلاف السحب على المكشوف.

أما التدفقات النقدية الخارجة فتشمل المدفوعات لسداد سندات القرض أو الاقتراض طويل الأجل عدا السحب على المكشوف، والمدفوعات لاسترجاع بعض الأسهم والمدفوعات لمصاريف وعمولات إصدار الأسهم.

ويمكن القول من خلال استعراض التصنيفات السابقة حسب كل معيار إلى أن المعيار الأمريكي رقم (٩٥) والمعيار الدولي رقم (٧) قد اتفقا في تصنيفهما لقائمة التدفقات النقدية، فيما توسع المعيار البريطاني في هذه التصنيفات، ولكن يعتمد الأخذ بهذه التصنيفات على طبيعة عمل كل منشأة وما تتطلبه من إفصاحات وعلى مبدأ التكلفة والعائد في اختيار تلك التصنيفات. إلا أنه في الحياة العملية يلاحظ اعتماد معظم المنشآت على التصنيفات الرئيسة الثلاث الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) حيث أنه الأكثر انتشاراً وتطبيقاً في العالم.

المبحث الثالث

طرق وأساليب عرض قائمة التدفقات النقدية

أولاً: طرق عرض قائمة التدفقات النقدية

تستخدم طريقتان لعرض قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، أما التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية فلا تختلف طرق عرضهما وفق الطريقتين، وفيما يلي توضيح لتلك الطريقتين:

١ - الطريقة المباشرة:

بموجب هذه الطريقة يتم التوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي، (مثل النقدية الحاصلة من العملاء) وتحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الخارجة من النشاط التشغيلي، (مثل النقدية المدفوعة مقابل شراء بضاعة) وبشكل منفصل كل على حدة، ثم تحديد الفرق بينهما وهو يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية^(١).

كما طالب مجلس معايير المحاسبة المالية وفقاً لهذه الطريقة بإعداد مذكرة تسوية في جدول مستقل ومرفق يوضح تعديل صافي الدخل باستخدام الطريقة غير المباشرة للتوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

وللعمل بموجب هذه مذكرة التسوية يجب تحويل أرقام قائمة الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي وذلك بالاستعانة بالتغيرات التي حدثت في أرصدة الميزانية أول المدة وآخرها والمتعلقة بالدخل (الموجودات والمطلوبات المتداولة)^(٢).

وقد شجع المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) المنشآت على إعداد التدفقات النقدية وفقاً للطريقة المباشرة لما توفره هذه الطريقة من معلومات تمكن من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لا توفرها الطريقة غير المباشرة^(٣).

- مميزات الطريقة المباشرة:

(١) نعيم دهمش، قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية، مرجع سابق.

(٢) Roger H.Hermanson, James Don Edwards, R.F.Salmonson, Accounting principles, Fourth Edition, IRWIN, Boston, USA.1989.

(٣) معايير المحاسبة الدولية، المعيار الدولي رقم (٧) قائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق، ص ١٢٨.

- تتمتع الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية بمجموعة من المزايا أهمها^(١):
- ١- الإفصاح عن مصادر المتحصلات النقدية من الأنشطة التشغيلية ومجالات استخدام النقدية لفترات سابقة مما يساعد في تقدير توقع التدفقات النقدية المستقبلية.
 - ٢- انسجام هذه الطريقة مع الهدف الرئيس لقائمة التدفقات النقدية، حيث توفر معلومات ملائمة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية بما فيها المقبوضات والمدفوعات التشغيلية.
 - ٣- تعتبر المعلومات التي توفرها الأرقام التفصيلية عن التدفق النقدي التشغيلي أكثر فائدة بالمقارنة مع الرقم الإجمالي للتدفق النقدي التشغيلي مما يساعد في تقييم قدرة المنشأة على توفير سيولة كافية لسداد التزاماتها وإمكانية إعادة الاستثمار في عملياتها، وما هي التوزيعات النقدية المحتملة للمساهمين.
 - ٤- تتميز المبالغ المحسوبة على أساس هذه الطريقة بموضوعية الاستخراج مما يمكن من التأكد من صحتها وسلامتها بكل سهولة ودون تحيز أو اجتهاد شخصي^(٢).
 - ٥- توفر معلومات عن مفادير التدفق النقدي خلال الفترة والتي لا يمكن الحصول عليها باستخدام الطريقة غير المباشرة.
 - ٦- تعتبر المعلومات المفصلة عن التدفق النقدي التشغيلي مفيدة للمحلل المالي في اشتقاق نسب ومؤشرات مالية أكثر وفرة وملاءمة عن النشاط التشغيلي للمنشأة من تلك التي توفرها الطريقة غير المباشرة^(٣).
- **عيوب الطريقة المباشرة:**
- يعتبر عيب الطريقة المباشرة هو إضافتها لأعباء جديدة على نظام المعلومات المحاسبية؛ لكونه مصمماً لتلبية متطلبات أساس الاستحقاق^(٤).

٢ - الطريقة غير المباشرة:

وتسمى هذه الطريقة بطريقة التسوية وبموجب هذه الطريقة فإن قائمة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية تبدأ بصافي الدخل (الخسارة) والتي يمكن الحصول عليها مباشرة من قائمة الدخل، ثم يضاف إليه أو يخصم منه بنود الإيرادات والمصروفات غير المؤثرة على النقدية.

(١) عراقي عبد الصمد العراقي، المحاسبة عن التدفقات النقدية طبقاً للمعايير الأمريكية، دراسة اختبارية، الإدارة العامة، العدد ٦٥، السعودية، ١٩٩٠.

(٢) هاني سليمان أبو عويضة، قائمة التدفقات النقدية وأهمية الإفصاح عنها في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، نقلاً عن هاشم السويج، التدفق النقدي، المحاسب القانوني العربي، عدد ٦٥، يونيو ١٩٩١.

(٣) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق.

(٤) رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٣.

فمثلاً: يتم إضافة الإهلاك والاستهلاك؛ لأنهما من المصروفات التي تؤدي إلى تخفيض صافي الدخل دون التأثير على النقدية.

وقائمة التدفقات النقدية وفق هذه الطريقة تركز على التغيرات في مكونات معظم الأصول والخصوم المتداولة مثل التغيرات في المخزون، الموردين، حسابات القبض... الخ. ولذلك فالعناصر غير النقدية التي تم طرحها لتحديد صافي الدخل يجب إضافتها لتحديد صافي التدفق النقدي وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات غير النقدية التي أضيفت لتحديد صافي الدخل يجب طرحها لتحديد صافي التدفق النقدي^(١).

- مميزات الطريقة غير المباشرة:

تتمتع هذه الطريقة بمجموعة من الميزات أهمها^(٢):

١- تركز هذه الطريقة على الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية؛ لذا فهي توفر علاقة جيدة ومفيدة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

٢- تعتبر هذه الطريقة أقل تكلفة من الطريقة المباشرة لكونها مألوفة عند الكثير من المحاسبين الذين كانوا يتعاملون مع قائمة التغيرات في المركز المالي وفقاً لمفهوم رأس المال العامل.

٣- تكسب هذه الطريقة مستخدمي القوائم المالية القدرة على تحويل وتعديل هذه القوائم لعدة فترات محاسبية بحيث تتوافر لديهم معلومات عن التدفقات النقدية لعدة فترات متتالية تكفي لإجراء التنبؤ على أساس سليم.

٤- تقدم هذه الطريقة معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في معرفة كيفية الانتقال من الأرقام المحاسبية وفق أساس الاستحقاق إلى تدفقات نقدية داخلية وخارجية.

ويرى المعيار المحاسبي رقم (٩٥) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية أن الطريقة المباشرة الرسمية هي الطريقة المفضلة في إعداد قائمة التدفقات النقدية لما توفره من إفصاح شامل عن المقبوضات والمدفوعات النقدية لكل عنصر من عناصر الأنشطة التشغيلية.

ويؤخذ على هذا المعيار سماحه بإعداد القائمة وفقاً لطريقتين مما قد يؤدي إلى اختلاف في شكل التقرير المعد لذلك فهو يقلل من الفائدة المرجوة عند استخدام قائمة التدفقات النقدية لأغراض التحليل وإجراء المقارنات^(٣).

(١) رولاند كسسو وجيرى زيغابت، المحاسبة المتوسطة، مرجع سابق.

(٢) وصفى أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، مرجع سابق.

(٣) قرارات مجلس أنماط المحاسبة الدولية رقم (٩٥) قائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق.

أما المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) فقد شجع المنشآت على إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة لما توفره هذه الطريقة من معلومات تساعد في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية لا توفرها الطريقة غير المباشرة^(١).

ويرى الدكتور العراقي أن استخدام الطريقة غير المباشرة في التقرير عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يؤثر على جودة التقرير المالي ولا يفصح عن معلومات يمكن أن يستفيد منها محللو الائتمان لأن المحلل المالي بحاجة إلى معلومات تفصيلية أكثر لا توفرها الطريقة غير المباشرة.

كما أن الطريقة المباشرة تتميز بالشمولية حيث تفصح عن كل عنصر من عناصر التدفقات النقدية التشغيلية مما يساعد مستخدميها على فهم كل عنصر من تلك العناصر دون اللجوء إلى القوائم المالية الأخرى المعروضة^(٢).

وعليه يمكن القول أن لكلا الطريقتين مميزات يمكن الاستفادة منها في عرض قائمة التدفقات النقدية بحيث يتم تطبيق الطريقة المباشرة أولاً ومن ثم الطريقة غير المباشرة ثانياً وذلك عن طريق تخصيص جزء لبيان تعديل صافي الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.

المقارنة بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة:

من خلال الاستعراض السابق لعرض قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة وغير المباشرة يمكن إجراء المقارنة التالية^(٣):

- ١ - تقدم الطريقة المباشرة معلومات أفضل من التي تقدمها الطريقة غير المباشرة عن الدورة النقدية لعمليات المنشأة. فالمعلومات التي توفرها الطريقة المباشرة تفيد في تقدير أفضل لمبالغ التمويل المطلوبة بالإضافة إلى المبالغ النقدية المتوقع توفرها في المستقبل.
- ٢ - تعتبر الطريقة المباشرة أكثر ارتباطاً مع الهدف الرئيس لقائمة التدفقات النقدية لما توفره من معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية التشغيلية، أما الطريقة غير المباشرة فلا تقرر عن ذلك.
- ٣ - يستلزم إعداد القائمة باستخدام الطريقة المباشرة تكاليف أكثر من التي يستلزمها عند استخدام الطريقة غير المباشرة.

(١) معايير المحاسبة الدولية، المعيار الدولي رقم (٧) قائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٢) عراقي عبد الصمد العراقي، المحاسبة عن التدفقات النقدية طبقاً للمعايير الأمريكية، مرجع سابق.

(٣) نعيم دهمش، قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية، مرجع سابق.

- ٤ - الطريقة غير المباشرة مفضلة عند كثير من الباحثين عن الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفق النقدي التشغيلي ويرجع هذا التفضيل للأسباب الآتية:
- أ- توفر الطريقة غير المباشرة ربطاً بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل وقائمة الميزانية.
- ب- قلة تكلفتها.
- ج- العلم والدراية التي يتمتع بها مستخدمو القوائم المالية للطريقة غير المباشرة.
- د- التفسير الخطأ في بعض الأحيان للطريقة المباشرة عند النظر إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كمقياس أفضل للأداء من صافي الدخل.

ثانياً: أساليب إعداد قائمة التدفقات النقدية

يتطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية توفر المصادر التالية^(١):

- ١ - الميزانية العمومية المقارنة: وتعطي معلومات عن التغيرات التي حدثت على الأصول والخصوم وحقوق الملكية خلال الفترة من بدايتها حتى نهايتها.
- ٢ - قائمة الدخل السنوية: وتفيد في تقديم معلومات عن النقدية التي تم استخدامها خلال العام في تغطية أنشطة العمليات الجارية، وتلك التي تم توليدها خلال العام (الفترة المحاسبية). بنود إضافية: ويتم انتقاؤها من دفتر الأستاذ العام حيث توفر معلومات إضافية تفيد في معرفة كيفية الحصول على النقدية واستخدامها خلال العام.

ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية من خلال أسلوبين هما:

- ١ - أسلوب ورقة العمل . Worksheet Approach
- ٢ - أسلوب الحسابات المستقلة . T- Account Approach

١ - أسلوب ورقة العمل:

يستخدم أسلوب ورقة العمل في إعداد قائمة التدفقات النقدية عندما يكون لدى الشركة كم هائل من الحسابات والعديد من العمليات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، تصبح فيها عملية تحليل الحسابات غير النقدية عملية معقدة وصعبة.

(١) وصفى أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، مرجع سابق.

فأسلوب ورقة العمل يساعد في توبيخ وتجميع البيانات ويعمل على تنظيم المعلومات المطلوبة لإعداد وتحضير قائمة التدفقات النقدية.

ويحتاج هذا الأسلوب إلى وجود أرصدة حسابات الميزانية عند بداية الفترة ونهايتها وكذلك أرصدة قائمة الدخل عن تلك الفترة، بالإضافة إلى معلومات أخرى حول أنشطة تلك الفترة.

ويتم عرض أسلوب ورقة العمل عند إعداد قائمة التدفقات النقدية مع طريقتين هما:

أ - أسلوب ورقة العمل مع الطريقة المباشرة:

تكون ورقة العمل وفق هذه الطريقة في شكل جدول لتحويل قائمة الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، وتتضمن ورقة العمل أربعة أعمدة يوضع في العمود الأول أرصدة حسابات قائمة الدخل على أساس الاستحقاق، ويترك العمودان الثاني والثالث للحركات (إضافة وتنزيلاً) والتي سيعدل المبلغ فيهما من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، فيما يظهر في العمود الرابع المبالغ التي عدلت من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يمثل العمود الرابع النقدية المستلمة والمدفوعة في كل مجموعة من المجموعات التابعة لأنشطة العمليات^(١).

ب - أسلوب ورقة العمل مع الطريقة غير المباشرة:

تعد ورقة العمل وفق هذه الطريقة في شكل جدول يتضمن أربعة أعمدة، يوضع في العمود الأول والرابع أرصدة حسابات الميزانية في أول الفترة وآخرها على التوالي، فيما العمودين الثاني والثالث لتسجيل التغيرات بين الأرصدة (مدين ودائن) من أجل إنشاء قائمة التدفقات النقدية، وعملية تحليل التغيرات في حسابات الميزانية تبدأ بقائمة الدخل التي يتم إدخالها أسفل الميزانية في أعمدة التغيرات ويتم إدخال الإيرادات والأرباح في العمود الدائن والخسائر والمصروفات في العمود المدين، وفي أسفل القائمة يتم تسجيلها كأول حركة نقدية داخلية وخارجية ومن ثم تتوالى الحركات لتحويل صافي الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، حيث تمثل هذه الحركات الجزء الأول من قائمة التدفقات النقدية وهي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ثم تتوالى التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

وعندما يتم تحديد الأنشطة التمويلية والاستثمارية غير النقدية من خلال التحليل فإنه يتم

إدخالها في السطور الأخيرة من ورقة العمل^(٢).

(١) Glenn A. Welsch, Charles, T. Zlatkovich, Intermediate Accounting, Eighth Edition, IRWIN, Boston, USA, 1989, p917-925.

(٢) رونالد كسسو وجيرى ديجانت، المحاسبة المتوسطة، مرجع سابق.

- مزايا أسلوب ورقة العمل:

- ١- تعرض ورقة العمل أسلوباً منظماً لإعداد قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للمسائل المعقدة.
- ٢- استخدام أسلوب ورقة العمل يعطي تأكيداً وضماناً بأن جميع العناصر قد تم أخذها بعين الاعتبار.

- عيوب أسلوب ورقة العمل^(١):

- ١- يُعتبر استخدام أسلوب ورقة العمل مضيعه للوقت لعدم الحاجة في أغلب الأحيان إلى مثل هذه التفاصيل التي تتضمنها ورقة العمل.
- ٢- صعوبة استخدام أسلوب ورقة العمل لأغراض إعداد وتحضير قائمة التدفقات النقدية.

٢- أسلوب الحسابات المستقلة:

ابتكرت طريقة الحسابات المستقلة لإعداد قائمة التدفقات النقدية؛ وذلك لتلافى العيوب الخاصة بطريقة ورقة العمل، حيث توفر هذه الطريقة أسلوباً منظماً ومميزاً لتجميع المعلومات اللازمة لعرضها في قائمة التدفقات النقدية الرسمية، كما أنها تقوم بتحليل كافة العمليات الخاصة بالمنشأة مستعينة بالحسابات مما جعلها أكثر انتشاراً في الحياة العملية.

ويتم عرض أسلوب الحسابات المستقلة عند إعداد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين هما:

أ- أسلوب الحسابات المستقلة بالطريقة غير المباشرة:

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق هذه الطريقة بالخطوات التالية^(٢):

- الخطوة الأولى: يتم وضع الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي للحسابات من واقع حسابات الميزانية الختامية وميزانية نهاية العام السابق.
- الخطوة الثانية: تبدأ بتحليل كل حساب واستخلاص الحركة النقدية التي أدت للانتقال من رصيد أول المدة إلى رصيد آخر المدة للوصول إلى صافي الحركة النقدية، ومن ثم يتم تسجيل قيود اليومية بالفرق المستنتج من الحساب ويرحل إلى كل من حساب النقدية والحساب قيد التحليل، شريطة أن يكون حساب النقدية مقسم حسب أنشطة قائمة التدفقات النقدية.

(١) نعيم دهمش، قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية، مرجع سابق.

(٢) Gack L. Smith, Robert M. Keith, William L. Stephens, Financial Accounting, McGraw-Hill, New York, USA, 1988, p 618.

وبموجب هذه الطريقة يعتبر صافى الدخل هو أول حركة نقدية، حيث يسجل قيد بين الأرباح المحتجزة والنقدية (لأن الطريقة غير المباشرة تتطلب تعديل صافى الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي) ومن ثم يبدأ بتحليل الحسابات للوصول إلى المبالغ التي ستعدل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.

ب - أسلوب الحسابات المستقلة بالطريقة المباشرة:

وفق هذه الطريقة يُستعمل نفس التحليل لجميع الحسابات للوصول إلى التدفق النقدي من الحساب نفسه، وليس من تسوية صافى الدخل للوصول إلى التدفق النقدي، ويتم فتح الحسابات لتسجيل العمليات التي حدثت خلال العام من واقع قائمة الدخل وبشكل إجمالي وبالتالي يستنتج التدفق النقدي.

مميزات أسلوب الحسابات المستقلة^(١):

- ١ - يمكن هذا الأسلوب من إعداد هذه القائمة بطريقة أكثر سرعة.
- ٢ - يساعد استخدام هذا الأسلوب في تفهم أوضح للعلاقات بين البنود النقدية وغير النقدية.

ثالثاً: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية:

في ظل التزايد المستمر لغزو الأسواق العالمية، وتوجه عدد كبير من الشركات للتبادل التجاري فيما بينها وبعملات أجنبية، لجأت معظم الشركات إلى توفير حسابات نقدية بالعملات الأجنبية تنفذ من خلالها عملياتها الخارجية، وتغطي كافة التزاماتها وتودع فيها كافة إيراداتها، أصبح معه أمراً واقعاً وجود تدفقات نقدية بعملة أجنبية لدى تلك الشركات، اضطر فيه البعض إلى التساؤل عن كيفية عرض هذه التدفقات النقدية هل يتم عرضها بشكل منفصل وفي قائمة منفصلة أو أن يتم عرضها في قائمة واحدة تضم كافة التدفقات النقدية للمنشأة؟ وبأي عملة يتم عرضها؟ هل هي بالعملة المحلية (عملة الحساب) أم بالعملة الأجنبية؟

وقد تمت الإجابة على هذه التساؤلات من قبل عدة جهات محاسبية دولية منها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB الذي يرى في المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (٩٥) أنه يتعين على المنشأة التي لديها عمليات بالعملة الأجنبية أن تفصح عن تلك التدفقات النقدية بالعملة التي تعد بها الحسابات الختامية وعلى أساس أسعار العملة السائدة عند حدوث التدفقات النقدية.

(١) نعيم دهمش، قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية، مرجع سابق.

كما يتعين على المنشأة أن تفصح عن أثر التغير في أسعار الصرف على أرصدة النقدية بالعملات الأجنبية كجزء منفصل عن التسوية التي تجرى للتغيرات في القيمة النقدية والنقدية المعادلة خلال العام.

وسمح هذا المعيار للمنشآت باستخدام السعر الوسطى المرجح إذا كانت النتائج مماثلة للنتائج التي ستحصل باستخدام أسعار الصرف لكل حركة^(١).

فيما ترى لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في المعيار الدولي رقم (٧) بوجوب تسجيل التدفقات النقدية الناشئة من العمليات بالعملة الأجنبية باستخدام عملة المنشأة التي تنشر بموجبها قوائمها المالية، وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المنشأة باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ التدفق النقدي^(٢).

أما مجلس معايير المحاسبة البريطانية فيرى في المعيار 1 FRS أن قائمة التدفقات النقدية للشركة القابضة على شركة أجنبية يجب أن تحوي التدفقات النقدية للشركة التابعة وتحويل أرقامها للعملة المحلية وعلى أساس سعر الصرف السائد أثناء العمليات، وأي أثر للتغير في سعر الصرف يجب الإفصاح عنه كجزء من التسوية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية^(٣).

وعليه يمكن القول بأن معايير المحاسبة السابقة أشارت إلى ضرورة أن يتم عرض التدفقات النقدية الناشئة عن العمليات بالعملة الأجنبية بعملة التقارير المالية التي يتم إعدادها من قبل المنشأة (عملة الحساب) وباستخدام أسعار الصرف في تاريخ الحركة أو على أساس السعر الوسطى المرجح.

(١) قرارات مجلس أنماط المحاسبة المالية، المعيار الدولي رقم (٩٥) قائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق.

(٢) معايير المحاسبة الدولية، المعيار الدولي رقم (٧) قائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٣) طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سابق.

المبحث الرابع

قائمة التدفقات النقدية في المصارف ومقاييسها

أولاً: قائمة التدفقات النقدية في المصارف:

عند صدور المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (٩٥) ألزم المؤسسات والشركات بإعداد قائمة التدفقات النقدية كقائمة أساسية مع القوائم المالية الأخرى، رأت آنذاك المؤسسات المالية والبنوك بأنها ليس في حاجة إلى إعداد مثل هذه القائمة؛ وذلك لأن طبيعة عملها وطبيعة تدفقاتها النقدية تختلف اختلافاً كبيراً عن المنشآت الأخرى وأن إعداد مثل هذه القائمة لن يكون ذا مغزى بالنسبة لأنشطتها لكونها الأقدر على خلق النقود، وأن هذه النقدية تمثل المنتج النهائي لها لذا لن يكون لكشف التدفقات النقدية أية فائدة في تقدير سيولتها.

إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عارض جزءاً من تلك الآراء وقال إن الاختلاف في طبيعة عمل المؤسسات المالية عن المنشآت الأخرى لا يبرر استثناءها من إعداد هذه القائمة كجزء من القوائم المالية المطلوبة، كما أن اعتبار النقدية كمنتج نهائي للبنوك لا يعنى أنها لا تحتاج إلى النقدية لنفس الأسباب التي تحتاج إليها المنشآت الأخرى، ولكي تستمر هذه البنوك في مزاوله أعمالها يجب عليها أن تنتج تدفقات نقدية موجبة أو متعادلة على الأقل. أما الجزء الذي أخذه المجلس بعين الاعتبار من بين الآراء المعارضة تمثل في الآتي^(١):

١- إن قدرة البنك على الإيفاء بكامل التزاماته يتوقف على الفرق بين تكلفة الأموال والفوائد المحصلة بدرجة أكبر من توقفه على وجود تدفقات نقدية كافية.

٢- أن هناك معلومات أخرى أكثر فائدة للبنوك وهي حساسية أسعار الفائدة وجداول الاستحقاق للإقراض والإقتراض، وهي الأقدر على تقدير السيولة والمرونة المالية ودرجة المخاطرة التي تتعرض لها البنوك من كشف التدفقات النقدية.

٣- إن قائمة التدفقات النقدية يجب أن تركز على التغيرات التي تطرأ على الأصول المدرة للدخل بدلاً من التركيز على النقدية.

إلا أن هذا المعيار ألزم في النهاية البنوك والمؤسسات المالية بإعداد قائمة التدفقات النقدية كقائمة أساسية مع القوائم الأخرى، وسمح بأن تظهر التدفقات النقدية الصافية لبعض الأنشطة بدلاً من التدفقات النقدية الإجمالية.

(١) قرارات مجلس أنماط المحاسبة المالية، المعيار الدولي رقم (٩٥) قائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق.

أما المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) فقد أتاح للمؤسسات المالية التقرير عن التدفقات النقدية الناشئة من بعض الأنشطة على أساس الصافي^(١).

ثانياً: أهمية قائمة التدفقات النقدية للمصارف:

تكتسب قائمة التدفقات النقدية في المصارف أهمية خاصة بالمقارنة مع المنظمات الأخرى حيث تكون التدفقات من وإلى المصرف ضخمة بالمقارنة مع رأس المال، إضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب تلك الأموال خارج المصرف. وبشكل عام تكمن أهمية التدفقات النقدية للمصارف في الآتي:

- ١- توفر معلومات تفيد في تقدير حجم السيولة وتقييم القدرة على سداد الالتزامات.
- ٢- تقييم المخاطر التي تترتب على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء.
- ٣- تستخدم كأداة تحليلية يمكن من خلالها حساب نسبة التغطية وتقييم مقدرة المصرف على خدمة الدين ودفع التوزيعات على المساهمين.
- ٤- تقييم استثمارات البنك والمخاطر المرتبطة بها.
- ٥- تساعد في تخطيط المتطلبات المالية وتخصيص الموارد ورصد التدفقات النقدية والتنبؤ بها.
- ٦- المساعدة في تحقيق الأهداف الآتية^(٢):
 - أ- التخطيط للمستقبل واستبعاد أية تقديرات جزافية للاحتياجات المالية للمصرف.
 - ب- خلق معيار محدد للقياس والحكم على مدى كفاءة التخطيط في المصرف.
 - ج- المساعدة في تحديد وتقدير أوقات حدوث العجز أو الفائض النقدي وإعطاء الوقت الكافي للمعالجة.
 - د- مساعدة الإدارة في استخدام الأموال لتوليد نقدية.
 - هـ- المساعدة في التعرف على كمية ونوع وتوقيت الأموال التي يحتاجها المصرف.

ثالثاً: تبويب قائمة التدفقات النقدية في المصارف:

لم يتناول المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) تبويب قائمة التدفقات النقدية في البنوك والمؤسسات المالية بالشرح والإيضاح إنما اكتفى بالإشارة في الملحق رقم (٢) لنفس المعيار إلى

(١) معايير المحاسبة الدولية، المعيار الدولي رقم (٧) قائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق.

(٢) عبد الستار الصياح، كفاءة إدارة التدفقات النقدية في البنوك التجارية، مرجع سابق.

كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية في البنوك والمؤسسات المالية باستخدام الطريقة المباشرة وبوبها كالاتي^(١):

أ- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

وتتضمن مقبوضات الفوائد والعمولات، ومدفوعات الفوائد، واسترداد قروض كانت قد شطبت سابقاً، ومدفوعات نقدية للموظفين والموردين، بالإضافة إلى التغيرات في الأصول والالتزامات التشغيلية.

ب- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

وتتضمن بيع الشركة التابعة، أرباح أسهم مقبوضة، فائدة استثمارات مقبوضة، المتحصلات من بيع أوراق مالية غير خاضعة للتداول، وشراء أوراق مالية غير خاضعة للتداول، شراء ممتلكات وآلات ومعدات.

ج- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

وتتضمن إصدار قروض، إصدار أسهم ممتازة، إعادة تسديد قروض طويلة الأجل، صافي النقص في القروض الأخرى، أرباح أسهم مدفوعة.

رابعاً: مقاييس التدفقات النقدية:

تناولت العديد من الدراسات السابق ذكرها قائمة التدفقات النقدية، حيث استخدمت هذه الدراسات مجموعة من المقاييس الخاصة بقائمة التدفقات النقدية، بعض من هذه المقاييس تم إعدادها على أساس الاستحقاق، وذلك بعد إجراء بعض التعديلات على الربح المحاسبي وهذه المقاييس تم استخراجها من قائمة التغيرات في المركز المالي (والتي كانت تستخدم قبل صدور معيار قائمة التدفقات النقدية) وتسمى بالمقاييس التقليدية.

أما الجزء الآخر من المقاييس فأعدت على الأساس النقدي ويتم الحصول عليها من قائمة التدفقات النقدية، وتسمى بالمقاييس البديلة، وقد سميت بهذا الاسم على اعتبار أن قائمة التدفقات النقدية استخدمت بديلاً لقائمة التغيرات في المركز المالي.

والهدف من هذه المقاييس سواء أكانت التقليدية أم البديلة هو إيضاح الاتجاهات العامة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة ومن ثم استخدامها كمؤشر لقياس قوة المركز النقدي للمشروع، إضافة إلى استخدامها لأغراض التنبؤ بحجم التدفقات النقدية المستقبلية ومعرفة

(١) معايير المحاسبة الدولية، المعيار الدولي رقم (٧) قائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق.

أفضلية كل من العوائد المحاسبية والتدفقات النقدية (السابقة) في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ومحاولة تطوير نماذج تنبؤية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

وقد ساق الدكتور الوابل مجموعة من المبررات للتأكيد على مدى الحاجة إلى مقاييس للتدفقات النقدية منها⁽¹⁾:

- ١ - أن قائمة التدفقات النقدية تنسم بالموضوعية والبساطة وهي أكثر دلالة من الأرقام التي يوفرها أساس الاستحقاق.
- ٢ - صعوبة تفسير دلالة الأرباح في قائمة الدخل للمنشآت الضخمة ذات الأنشطة المتعددة واستخدامها كمؤشر للتدفقات النقدية للمنشأة.
- ٣ - يمكن للإدارة التحكم في مستوى الأرباح المعلنة عن طريق تعجيل تحقق الإيرادات وتأجيل النفقات وهذا ما يطلق عليه إدارة الأرباح.
- ٤ - إن استمرار المنشأة لا يرتبط بقدرة المنشأة على تحقيق أرباح، إنما يرتبط بقدرتها على تسديد التزاماتها عند الاستحقاق، فقد يكون هناك تعارض بين السيولة والربحية فالأنشطة المرعبة قد لا تقدم سيولة في الوقت المناسب.

ومن جانب آخر أشار الدكتور مطر إلى مزايا مقاييس المعلومات بالنسبة للقوائم المحاسبية الختامية وتفوقها على النسب المالية من زوايا عدة أهمها⁽²⁾:

- ١ - أن مقاييس المعلومات تمثل مقاييس للتغيير فهي تركز على معدل التغيير الذي أصاب قيمة البند على مدار فترة زمنية معينة، أما مقاييس النسب المالية فهي مقاييس تركز على المقارنة بين قيم البنود في لحظة معينة.
- ٢ - تتميز مقاييس المعلومات بالديناميكية مما يجعلها أكثر ملاءمة لأغراض التنبؤ من النسب المالية.
- ٣ - تعتبر مقاييس المعلومات مقاييس مسافة لكنها بدون اتجاه. بمعنى أن هذه المقاييس تعبر عن التغيير في قيمة البند دون أن توضح فيما إذا كان هذا التغيير إيجابياً أم سلبياً، فمعدل التغيير في قيم بنود التقرير المالي إنما يمثل المسافة التي تحركتها قيمة هذا البند.

(١) الوابل بن على الوابل، المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق.

(٢) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق.

وبناء على ما سبق يتضح أن مقاييس التدفقات النقدية تنقسم إلى قسمين هما:

١ - مقاييس التدفقات النقدية التقليدية وتشمل:

المقياس الأول: صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء:

وينتج عن إضافة مصروف الاستهلاك والاستنفاد للأصول إلى صافي الدخل، ويتم الحصول عليه كما يلي:

صافي الدخل + الاستهلاك والاستنفاد للأصول = صافي الدخل بعد إضافة الاستهلاك والاستنفاد Net Income Plus Depreciation ويرمز له (NIDPR).

المقياس الثاني: رأس المال العامل الناتج عن عمليات التشغيل:

وينتج عن إضافة تعديل على الأرباح لاستبعاد أثر المكاسب والخسائر عن بيع الأصول والمكاسب والخسائر على الاستثمارات التي يتم حسابها باستخدام طريقة الملكية واستنفاد علاوة أو خصم إصدار السندات والضرائب المؤجلة أي أن:

صافي الدخل بعد إضافة الاستهلاك والاستنفاد + أو - خسارة (مكاسب) بيع الأصول الثابتة + أو - استنفاد خصم (علاوة) إصدار السندات + أو - أي بنود أخرى لا تؤثر على رأس المال العامل = رأس المال العامل الناتج عن عمليات التشغيل Working Capital Form Operating ويرمز له (WCFO).

ويعتبر هذان المقياسان من المقاييس التقليدية شائعة الاستخدام في المحاسبة واستخدمت في البحوث السابقة على أنها التدفقات النقدية Cash Flow.

علماً بأن الأرباح المحاسبية يرمز لها في نماذج التنبؤ بالرمز (NI)، وأنه يتم قياس الأرباح على أساس صافي الدخل قبل العناصر غير العادية لاستبعاد أثر الأحداث غير المتكررة.

٢ - مقاييس التدفقات النقدية البديلة وتشمل:

المقياس الأول: النقدية الناتجة من عمليات التشغيل:

وينتج عن إضافة أو طرح التغيرات في الأصول المتداولة (فيما عدا النقدية والالتزامات المتداولة) ويساوي إجمالي التدفقات الناتجة عن التشغيل Cash Flow Operating ويرمز له (CFO).

المقياس الثاني: التدفقات النقدية بعد الأخذ في الاعتبار الأنشطة الاستثمارية:

وينتج عن تعديل النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل بأنشطة الاستثمار خلال الفترة كالتالي:

التدفقات النقدية بعد الأخذ في الاعتبار الأنشطة الاستثمارية = النقدية الناتجة عن التشغيل + التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار Cash Flow Activities Investments ويرمز لها (CFAI).

المقياس الثالث: التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل:

وينتج عن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل Cash Flow Investments Finance ويرمز لها (CFIF).

المقياس الرابع: التغيير في النقدية:

ينتج عن تعديل النقدية الناتجة عن التشغيل بأنشطة الاستثمار والتمويل خلال الفترة أي أن:

التغيير في النقدية = النقدية الناتجة عن التشغيل + التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل، Chang Of Cash ويرمز له بالرمز (CC).

ولقد تم تحديد مقاييس التدفقات النقدية البديلة على ضوء المعايير الخاصة بقائمة التدفقات النقدية، والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، ولجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC).

ويلاحظ أن الغالبية العظمى من الدراسات التي تناولت قائمة التدفقات النقدية استخدمت المقاييس السابقة للمفاضلة بينها وبين مقاييس العائد المحاسبي عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، إلا أن بعض الدراسات مثل دراسة (طعيمة) أخذت التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل بمفردها دون إضافة التدفقات من أنشطة الاستثمار إلى النقدية الناتجة من التشغيل.

وسوف تعتمد هذه الدراسة على نفس المقاييس السابقة والتي تم استخدامها في الدراسات السابقة بهدف التعرف على المقدرة التنبؤية لهذه المقاييس في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

الفصل الثالث

الدخل المحاسبي

المبحث الأول: قائمة الدخل وأهدافها

المبحث الثاني: مفهوم الدخل المحاسبي ودوره كأداة للتنبؤ المالي

المبحث الأول قائمة الدخل وأهدافها

تمهيد:

تمثل قائمة الدخل مكانة هامة في علم المحاسبة؛ لكونها القائمة الأساسية للمشروع فهي تمثل التقرير الذي يقيس مدى نجاح المشروع خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة من أجل تحقيق الربح، وأكثرها فائدة من وجهة نظر المستثمرين لتقدير الإيرادات الحالية والمستقبلية، وكذلك الأداء المستقبلي الذي يمثل بدوره أفضل مؤشر لتوزيع الأرباح المستقبلية، إضافة إلى استخدامها كمقياس للحكم على مدى فعالية وكفاءة الإدارة في مزج عوامل الإنتاج المختلفة وتقييمها في صور سلع وخدمات، وأيضاً استخدام المعلومات التي توفرها في تسهيل عملية التحليل المالي خاصة تلك المؤشرات المرتبطة بربحية المشروع، ومن أجل المساعدة في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية بشكل سليم.

وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في نشرة معايير المحاسبة المالية رقم (1) عام ١٩٧٨م إلى أن قائمة الدخل تقدم للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهم في التنبؤ بكمية ووقت عدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية، وأن الأرباح المحاسبية أفضل من التدفقات النقدية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية^(١).

فيما أثبتت العديد من البحوث الحديثة أهمية الربح المحاسبي والقوة الكسبية Earning Power في التنبؤ بالأرباح المستقبلية من ناحية، والتدفقات النقدية المستقبلية من ناحية أخرى، كما أن بعض من هذه الدراسات تفضل استخدام التدفقات النقدية على استخدام الأرباح المحاسبية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية^(٢).

وسيتعرض هذا الفصل إلى مفهوم قائمة الدخل وأهميتها، وكذلك الدخل المحاسبي ودوره في التنبؤ المالي.

(١) كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، مرجع سابق.

(٢) المرجع نفسه.

أولاً: مفهوم قائمة الدخل:

تعددت تسميات هذه القائمة في العرف المحاسبي حيث جرى استخدام مصطلح صافي الدخل أو الربح Net Profit المتحقق خلال الفترة المالية للتعبير عن نتيجة عمليات الوحدة الاقتصادية، فيما كان يطلق على القائمة التي تستخدم كوسيلة لقياسه بقائمة المكاسب أو قائمة العمليات أو قائمة الأرباح والخسائر، أما الآن فقد شاع استخدام مصطلح صافي الدخل وأصبح يطلق على القائمة التي تستخدم في القياس المحاسبي قائمة الدخل، واقتصر استخدام مصطلح الربح على مرحلة واحدة في قائمة الدخل وهي مرحلة قياس إجمالي الربح عن طريق إجراء المقابلة بين الإيرادات المتولدة من المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة^(١).

وتعتبر قائمة الدخل مهمة لأغراض التحليل المالي حيث تعد جزءاً مكملاً لقائمة المركز المالي والقوائم المالية الأخرى وذلك لإعطاء صورة متكاملة عن حياة المشروع المالية^(٢).

ثانياً: أهمية قائمة الدخل:

تكمن أهمية قائمة الدخل في الآتي (٣):

توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهم في التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل. حيث يساعد التنبؤ بالتدفقات النقدية في تقدير القيمة الاقتصادية للمنشأة، وتحديد احتمال استرداد الدائنين لحقوقهم بالمنشأة، وتقييم الأداء الخاص بالشركة في السنوات السابقة.

تستخدم في تحديد قدرة المنشأة على تقديم السلع والخدمات المطلوبة.

تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الإيرادية خلال فترة محاسبية معينة.

تظهر التغيرات الناتجة عن العمليات التي تمت خلال السنة المالية.

تعتبر أداة مهمة لعملية التخطيط المستقبلي، والرقابة على الأعمال المنفذة من خلال

مقارنة البيانات الفعلية التي تعبر عنها مع بيانات الميزانية التقديرية أو المعدلات المعيارية (٤).

تستخدم كمقياس لتقييم فاعلية وكفاءة الإدارة.

توفر معلومات يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة (٥).

(١) وصفى أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠.

(٢) يوحنا آل آدم، صالح الرزق، مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.

(٣) رونالد كسسو وجيرى ديجانت، المحاسبة المتوسطة، مرجع سابق.

(٤) وليد ناجي الحيايلى، المحاسبة المتوسطة، الطبعة الأولى، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦.

(٥) طارق عبدالعال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، مرجع سابق.

ثالثاً: أهداف قائمة الدخل:

إن الهدف الأساس من قائمة الدخل، ومن أي قائمة مالية أخرى هو تزويد مستخدميها بمعلومات مفيدة لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، ومن أهم القرارات والأهداف التي تحققها قائمة الدخل الآتي (١):

تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها.

تقييم كفاءة الإدارة وفعاليتها.

تقييم مدى جدارة المشروع بالاقتراض من المصارف ومن الجمهور (المستثمرين). الاستفادة من التنبؤ بالتدفقات الداخلة المستقبلية من خلال البيانات التاريخية؛ لدراسة إمكانية تحويل التدفقات الداخلة إلى تدفقات نقدية.

قياس مدى نجاح المشروع خلال فترة زمنية معينة في استغلال موارد المنشأة بالشكل الأمثل لتحقيق الأرباح (٢).

ورغم أن الدخل المحاسبي الظاهر بقائمة الدخل يتحدد وفقاً لأساس الاستحقاق فإنه يرتبط ارتباطاً كبيراً بالتدفقات النقدية للمشروع، كما تنعكس في صورة اليسر المالي للمشروع، بالإضافة إلى التدفقات النقدية من الاستثمارات والديون (٣).

ويمكن القول من خلال الاستعراض السابق لقائمتي الدخل والتدفقات النقدية أنه وإن كانت تلك القائمتين تتفقان في أنهما توفران معلومات للمستثمرين والدائنين تساعد في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية، إلا أن قائمة الدخل تظهر قدرة المنشأة على تحقيق المكاسب الإيرادية (الأرباح) خلال فترة زمنية معينة، أي أنها بمثابة قياس وتقويم لأداء الوحدة الاقتصادية خلال تلك الفترة غير أنها لا تظهر توقيت تدفق التدفقات النقدية ولا تظهر أثر العمليات على مدى سيولة المنشأة ومقدرتها على سداد التزاماتها، أما قائمة التدفقات النقدية فتختص بإظهار توقيت التدفقات النقدية ومصادر هذه التدفقات، ومدى سيولة المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها، وأنها لا تملك القدرة على قياس الربحية، وأنها ليست بديلة لرقم صافي الربح.

(١) رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق.

(٢) كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، مرجع سابق.

(٣) المرجع نفسه.

مفهوم الدخل المحاسبي ودوره كأداة للنتبؤ المالي

أولاً: المفهوم المحاسبي للدخل:

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB الدخل بشكل عام بأنه "الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الدورة المحاسبية في صورة تدفقات إلى الدخل أو الزيادة في الأصول ينتج عنها زيادات في حقوق الملكية من غير تلك المرتبطة بمساهمات أصحاب حقوق الملكية".
فيما قدم تعريفاً للدخل الشامل بأنه "التغير الحادث في حقوق ملكية المنشأة خلال فترة معينة نتيجة للمعاملات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر ليست متصلة بالملك" (١).
فيما عرف الدكتور حنان الدخل بأنه "الفرق بين الإيرادات المحققة الناشئة من العمليات خلال الدورة المحاسبية وبين التكلفة التاريخية لهذه الإيرادات" (٢).
وبالنظر إلى هذا التعريف للدخل يمكن استنباط خمس سمات أساسية للدخل المحاسبي أهمها^(٣):

١ - اعتماد الدخل المحاسبي على العمليات الفعلية للمنشأة: حيث ينتج عن العمليات المالية الفعلية في المنشأة إيرادات يقابلها تكاليف لازمة لتحقيق هذه الإيرادات، والعمليات الفعلية إما أن تكون عمليات خارجية تتسم بالدقة ووضوح أسلوب المعالجة المحاسبية لاستنادها على ثوابت موضوعية ومن أمثلتها إقتناء المنشأة لأصل من الأصول أو سلع أو خدمات من وحدات أخرى، أو تكون عمليات داخلية لكنها أقل دقة وموضوعية وتوجد عدة أساليب لإثباتها محاسبياً كالمطرق المتعددة لإهلاك الأصل الثابت ومن أمثلتها تخصيص أصل ثابت نتيجة لاستخدامه.

٢ - اعتماد الدخل المحاسبي على فرض الدورية: لهذا فإن قائمة الدخل تمثل الإنجاز المالي للمنشأة خلال الفترة المحاسبية.

٣ - اعتماد الدخل المحاسبي على مبدأ تحقق الإيراد.

٤ - يتطلب الدخل المحاسبي قياس المصروفات بناء على التكلفة التاريخية.

(١) طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، مرجع سابق.

(٢) رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق.

(٣) المرجع نفسه.

٥- يتطلب الدخل المحاسبي مقابلة الإيرادات المحققة خلال الفترة المالية بالنفقات ذات الصلة.

ومن خلال استعراض التعاريف السابقة للدخل ومميزات بعض منها يمكن تعريف الدخل المحاسبي بأنه "صافي إيرادات العمليات بعد خصم التكاليف الخاصة بها والتي تنتج عنها زيادة في حقوق الملكية من مصادر غير مرتبطة بمساهمات حقوق الملكية".

إيجابيات الدخل المحاسبي:

يحظى نموذج الدخل المحاسبي المستند على منهج التكلفة التاريخية (المفهوم التقليدي) بالعديد من المؤيدين الذين ساقوا له الإيجابيات التالية^(١):

- ١- إن المفهوم التقليدي للدخل المحاسبي قد اجتاز الاختبارات المستمرة له في الحياة العملية، إذ أن العديد من مستخدمي البيانات المالية أشادوا بفوائد أسلوب تحديد الدخل المحاسبي وقالوا أن عناصره تمثل الركيزة الأساس في اتخاذ قراراتهم وأنها لو لم تكن مفيدة لما استمروا في استخدامها.
- ٢- يعتمد الدخل المحاسبي على العمليات الفعلية لذا فإن قياسه والتقرير عنه يتم بكل موضوعية مما يجعله قابلاً للتحقق والتدقيق.
- ٣- إن اعتماد مبدأ تحقق الإيراد -ليكون أساساً للاعتراف بالإيراد في قائمة الدخل المحاسبي- ينسجم مع مطلب الحيطة والحذر، حيث يحتاط عند قياس الدخل والتقرير عنه وذلك بتجاهل تغيرات القيمة والاعتراف فقط بالدخل والمكاسب المحققة فعلاً.
- ٤- يعد الدخل المحاسبي مفيداً للرقابة على أداء الإدارة وتقييمها في استغلال الموارد المتاحة في المنشأة.

سلبات الدخل المحاسبي:

تعرض المفهوم التقليدي للدخل المحاسبي إلى الانتقاد الشديد في أدبيات النظرية المحاسبية، وتركزت هذه الانتقادات بمجملها على أن الدخل المحاسبي غير ملائم عموماً لاتخاذ القرارات، وفيما يلي أهم هذه الانتقادات^(٢):

لا يعترف الدخل المحاسبي بالزيادة غير المحققة في قيم الأصول خلال الفترة المحاسبية بسبب تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ تحقق الإيراد، مما يجعل الأرقام المحاسبية خليطاً غير

(١) رضوان حلوه حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣.

(٢) رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق.

متجانس من مكاسب فترات سابقة وحالية؛ لذا فإن الدخل الناتج لا يعبر بشكل فعال عن دخل الفترة الحالية.

إن اعتماد الدخل المحاسبي على مبدأ التكلفة التاريخية يجعل البيانات والمعلومات المحاسبية غير قابلة للمقارنة. لأن الدخل التاريخي يسمح بالاختيار بين عدة طرق لحساب التكلفة مثل تقويم المخزون السلعي، وعدة طرق لتخصيص التكاليف مثل إهلاك الأصول الثابتة. إن اعتماد الدخل المحاسبي على مبدأ تحقق الإيراد والتكلفة التاريخية، ومبدأ الحيطة والحذر يمكن أن يسمح بتزويد المستخدمين ببيانات مالية مضللة وغير ملائمة، بسبب ضعف القدرة على التنبؤ، وعدم منفعة نسب التحليل المستندة على القوائم المالية التي تم إعدادها على المبادئ السابقة.

تتأثر جودة الدخل المحاسبي باستخدام بعض الطرق المحاسبية أو القرارات الاستثمارية أو التمويلية التي قد تزيد من صافي الدخل في الأجل الطويل (١).

خصائص التحليل المحاسبي للدخل:

يتصف التحليل المحاسبي للدخل بالخصائص الآتية (٢):

يتصف التحليل المحاسبي للدخل بكونه تحليلاً عملياً، إذ إن الاهتمام الأساس له يدور حول القواعد والإجراءات الخاصة بالتطبيق العملي.

يعتمد النموذج المحاسبي في تعريف الدخل على ما يعرف بمنهج العمليات الذي يقوم على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تحقق مجموعة متماسكة ومنطقية للأحداث والعمليات ذات الصلة بالوحدة المحاسبية، حيث تتركز الميزة الرئيسية لمنهج العمليات في أنه يوفر المعلومات التي يوفرها منهج المحافظة على رأس المال (منهج الميزانيات)، بالإضافة إلى بيان مصادر الدخل الخاص بالفترة المحاسبية؛ لذا فإن هذا المنهج يتصف بالمرونة في الإفصاح عن مكونات الدخل الأمر الذي يتلاءم مع تعدد احتياجات مستخدمي التقارير المالية.

ويقصد بمفهوم المحافظة على رأس المال هو المحافظة على رأس المال المستثمر

كحد أدنى دون مساس، مع العمل على زيادة الأرباح الناتجة عن استثمار رأس المال (٣).

(١) كمال الدين الدهراوى، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، مرجع سابق.

(٢) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٠.

(٣) رضوان حلوه حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، مرجع سابق.

ثانياً: العلاقة بين الفكر المحاسبي والعمل المصرفي:

لاشك أن هناك تشابهاً من الناحية النظرية بين عناصر ومحتويات النظام المحاسبي في المصارف وبين عناصر ومحتويات أي نظام محاسبي آخر، إلا أنها تختلف اختلافاً كبيراً من الناحية العملية حيث للنظام المحاسبي في المصارف طابعه الخاص الذي يتميز بتنوع الأعمال المحاسبية وشموليتها وتشعبها(١).

ورغم هذه الاختلافات فإننا نجد أن إعداد الحسابات الختامية في المصارف يشابه إعداد الحسابات الختامية في المنشآت التجارية الأخرى، ولكنه يختلف في الأرباح والخسائر من حيث مفردات الإيرادات والمصروفات والذي يرجع إلى طبيعة النشاط التي تمارسها تلك المصارف(٢).

لذا فإن المحاسبة المصرفية ما هي إلا تطبيق للمبادئ المحاسبية العامة التي تتطلب معرفة تامة بأصول وقواعد المحاسبة وطرقها من جهة، وفهماً عميقاً لطبيعة العمليات المصرفية وتقنياتها المتميزة من جهة أخرى(٣).

فنجد أن المعايير المحاسبية التي تطبق على المنشآت التجارية هي التي يتم تطبيقها على المصارف ما لم يرد استثناءً لمعيار محدد من هذه المعايير، بل إن المعايير الدولية أفردت معايير خاصة للمصارف منها المعيار الدولي رقم (٣٠) والخاص بالإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة، والمعيار الدولي رقم (٣٢) المعدل بالمعيار رقم (٣٩) والخاص بالأدوات المالية.

فقد تطلب المعيار الدولي رقم (٣٠) من البنوك الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتعامل مع البنود التالية(٤):

السياسات المحاسبية المتبعة للاعتراف بالأنواع الرئيسية للدخل. ومن أمثلتها الاعتراف بدخل الفائدة ومصروفات القروض على أساس زمني، أما الدخول والأرباح الأخرى فلا يتم الاعتراف بها إلا عند تحققها، وأيضاً إيقاف الاعتراف بالفائدة المستحقة على القروض المشكوك في تحصيلها والتي مضى على استحقاقها أكثر من تسعين يوماً.

(١) فواز الزعبي، أصول محاسبة البنوك في الأردن، الطبعة الثانية، الناشر المؤلف، عمان، ١٩٨٧.

(٢) فؤاد توفيق ياسين، احمد عبدالله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

(٣) عمر السيد حسنين، النظام المحاسبي في المنشآت المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، ١٩٧٩.

(٤) معايير المحاسبة الدولية، المعيار الدولي رقم (٣٠)، الإفصاح عن القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، مرجع سابق، ص ٥٥٠.

السياسات المحاسبية المرتبطة بتقييم الاستثمارات والأوراق المالية التجارية. السياسات المحاسبية التي توضح الفروق بين المعاملات والأحداث التي ينتج عنها الاعتراف بالأصول والخصوم داخل الميزانية وتلك البنود التي تؤدي إلى التزامات محتملة بما في ذلك البنود خارج الميزانية. ومن أمثلتها الإفصاح عن القروض الممنوحة للعملاء والتي يتم استخدامها حتى نهاية العام. السياسات المحاسبية التي توضح أسس تحديد مخصص خسائر القروض المقدمة للعملاء، وآلية شطب القروض والسلف التي لا يمكن استردادها (الديون المعدومة). السياسات المحاسبية التي توضح أسس تحديد وتجنب بعض المبالغ التي توجه للمخاطر المصرفية العامة والمعالجة المحاسبية لهذه المبالغ التي تم تجنبها.

كما أصدرت لجنة (بازل) للرقابة المصرفية تقريراً حول السياسات المحاسبية وأسس التقييم والقياس المحاسبية التي يجب على المصارف الإفصاح عنها، وتمثلت هذه السياسات في الآتي (١):

الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تم استخدامها لقياس الأنشطة المختلفة والواردة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

الإفصاح عن الطرق المستخدمة لتقييم الأصول وما إذا تم استخدام أساس التكلفة التاريخية أم السوقية أم القيمة العادلة، مع ضرورة الإفصاح عن كيفية احتساب القيمة العادلة عند تقييم الأصول.

وصف المعالجة المحاسبية للديون التي تم سدادها قبل موعد الاستحقاق. شرح السياسات المحاسبية المطبقة لتحديد المخصصات اللازمة لمواجهة مخاطر الائتمان والتشغيل والسيولة.

شرح المعالجة المحاسبية لأي بند من بنود القوائم المالية التي لم يتم اعتماد المعايير المحاسبية لإعدادها.

وتعتبر الربحية هدف استراتيجي تسعى إليه المصارف مثلها مثل باقي المؤسسات التجارية والمالية الأخرى، فهي تعبر عن قدرة المصرف والإدارة على توظيف أمواله التي

(¹) Basel Committee on Banking supervision, "Survey of disclosures about trading and derivatives activities of banks and securities firms", joint report no. 28, November, 1996.

يحصل عليها من مصادر متعددة وتخفيض نفقاته بالقدر الذي يحقق له أرباحاً، بهدف تعظيم ثروة الملاك، ومن أجل المحافظة على بقاء تلك المصارف واستمرارها. كما أن الربحية تمثل صافي عدد كبير من السياسات والقرارات، بل إنها مؤشر عام لأداء إدارة المصارف في تحقيق الأرباح(١). وتهدف المصارف إلى تعظيم ثروة الملاك بزيادة الربحية وذلك بالاستثمار في أصول تحقق أكبر عائد ممكن وعلى النحو الذي يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المصرف في السوق المالي.

وبشكل عام يمكن تحديد أهمية الأرباح في المصارف بوجه عام حسب رؤية الباحث في الآتي:

تمثل الأرباح مقياساً لتقييم مدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال.

تعكس مدى فعالية السياسات المالية والنقدية المطبقة، ودقة نظام الضبط الداخلي داخل المصرف.

تساعد الأرباح المحققة في تعزيز المركز المالي للمصرف وزيادة حقوق الملكية. تعتبر الأرباح ضرورة لمقابلة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف والتي لا يمكن الحد منها مثل مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل والسوق وغيره. تعمل الأرباح المحققة على تعزيز ثقة المتعاملين بالوضع المالي للمصرف. تساهم في زيادة القيمة السوقية لأسهم المصرف.

ثالثاً: الدخل المحاسبي كأداة للتنبؤ المالي:

اهتم الاقتصاديون بالأرباح التي تحققها المنشآت الاقتصادية الهادفة للربح وذلك كمؤشر للحكم على متانة وقوة الاقتصاد المالي، كما اهتم المحللون الماليون بهذه الأرباح لاستخدامها كأداة للتنبؤ المالي وللمفاضلة بين مجموعة من البدائل الاستثمارية المختلفة.

(١) محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، ١٩٩٨.

وبالمثل اهتم المحاسبون بالتنبؤ بالأرباح بهدف البحث عن أفضل وسيلة تمكن من توصيل المعلومات المحاسبية للمستفيدين منها، ومدى قدرة المعلومات المحاسبية المستقبلية المتنبأ بها لمساعدة متخذي القرارات الاقتصادية.

وتكمن أهمية الدخل المحاسبي كأداة للتنبؤ المالي في تحديده لقدرة المنشأة على الاستمرار ومعرفة مقدرتها على توليد تدفقات نقدية مستقبلية وتحقيق الأرباح في المستقبل (١). ولقد أوضحت قائمة المفاهيم رقم (١) لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB أهمية الأرباح للمستثمرين والدائنين لمساعدتهم في تقييم القدرة الكسبية للمنشأة، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية لها واستخدامها للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة (٢).

كما أشار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في مؤتمره الذي عقد ١٩٧٩م والمتعلق بتحليل المشاكل المتعلقة بالتقرير عن الأرباح أن متخذي القرارات يعتمدون في تنبؤاتهم بالتدفقات النقدية المستقبلية على الأرباح المحاسبية وليس على بيانات التدفقات النقدية التاريخية، وأن العلاقة بين الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية تحدد بالأطر التالية (٣):
استخدام البيانات التاريخية للأرباح للتنبؤ بالأرباح المستقبلية.

١ - تعديل تقديرات الأرباح المحاسبية المستقبلية للوصول إلى تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

وأشار هندريكسن إلى أن من أهداف الدخل المحاسبي كأداة للتنبؤ المالي هو استخدام بياناته التاريخية في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للنشاط أو التوزيعات المستقبلية للأرباح، كما أن هناك علاقة مفترضة بين الدخل المحاسبي والتدفقات النقدية المتضمنة التوزيعات النقدية على أصحاب حقوق الملكية (٤).

كما تناولت عدة دراسات اختبار العلاقة بين المقاييس المختلفة للتدفقات النقدية والأرباح المحاسبية واختبار فعالية كل منها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، و كان من نتائج بعض الدراسات التوصل إلى تأكيد ما رآه مجلس معايير المحاسبة المالية بأن الأرباح المحاسبية أفضل من التدفقات النقدية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، فيما خالفت نتائج بعض الدراسات ما

(١) محمود إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، مرجع سابق.

(٢) FASB, "Objective of financial reporting by business enterprises" OP. CIT., Para,37.

(٣) FASB, "An Analysis of Issues Related to reporting earnings D.M." Stamford, Conn.: FASB 1979, Para 8.

(٤) الدون بن هندريكسن، نظرية المحاسبة، مرجع سابق.

رآه مجلس معايير المحاسبة المالية، علما بأنه قد سبق الإشارة إلى هذه الدراسات في الدراسات السابقة في الفصل الأول من هذه الدراسة.

رابعاً: محددات الدخل المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية:

سبق وأن تمت الإشارة إلى سلبيات الدخل المحاسبي بشكل عام والتي تمثلت في مجملها بأن الدخل المحاسبي غير ملائم عموماً لاتخاذ القرارات، وسوف يتم تناول المحددات التي تعيق استخدام الدخل المحاسبي كأداة للتنبؤ المالي بشكل خاص وفيما يلي أهمها (١):

- ١- اعتماد الدخل المحاسبي على أساس التكلفة التاريخية دون الأخذ بالتغير في مستوى الأسعار.
- ٢- اعتماد الدخل المحاسبي على أساس الاستحقاق الذي يخضع في بعض أحكامه للحكم الشخصي.
- ٣- توفر مصادر معلومات أخرى تمكن المستثمرين والملاك من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.
- ٤- السماح بتطبيق بعض الممارسات المحاسبية التي تجيز عدم تطبيق وحدة الثبات عند قياس الدخل المحاسبي للمنشآت المختلفة.
- ٥- تعدد المفاهيم الخاصة بالدخل.
- ٦- تعدد طرق المعالجة المحاسبية وتعدد تطبيق المبادئ المحاسبية.
- ٧- قدرة التأثير على الدخل مما يتيح للإدارة التحكم ببعض الممارسات لتحقيق أهداف معينة^(٢).

خامساً: مقاييس العوائد المحاسبية:

سبق وأن تمت الإشارة في الفصل الأول والثاني من هذه الدراسة إلى مجموعة من الدراسات والأبحاث التي تناولت مقاييس التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية واختبار العلاقة بينهما، وأن عدداً من هذه الدراسات قد اتفقت مع وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية الذي أوصى في نشرته الصادرة عام ١٩٧٨ بأن يكون التركيز في التقارير المالية على الأرباح المحاسبية كمقابل لبيانات التدفقات النقدية باعتبار أن الأرباح أفضل من التدفقات النقدية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، حيث أن الأرباح المحاسبية للمنشأة والمعدة على أساس

(١) الدون بن هندريكسن، نظرية المحاسبة، مرجع سابق.

(٢) الوايل بن على الوايل، المحتوى الاعلامي لقائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق.

الاستحقاق، عموماً، توفر مؤشرات أفضل عن قدرة المنشأة الحالية والمستقبلية لتوليد التدفقات النقدية المرغوب فيها إذا ما قورنت بالمعلومات المحدودة والمرتبطة بالجوانب المالية للمتحصلات والمدفوعات النقدية(١).

وما أكدته مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في نشرته الصادرة عام ١٩٨١ أن الأرباح المحاسبية التاريخية أفضل بشكل واضح من التدفقات النقدية التاريخية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية(٢).

كما أوضحت عدد من هذه الدراسات أن الأرباح السابقة تساعد في التنبؤ بالربح والتدفق النقدي ولكنها لم تكن مؤيدة للتأكيدات الصادرة عام ١٩٧٨ من أن الأرباح هي أفضل مؤشر للتنبؤ بالتدفقات النقدية.

وقد اعتمدت هذه الدراسات على مقاييس الأرباح المحاسبية وهي مقاييس للربح في المرحلتين الرئيسيتين التي يمر بها عند قياسه وهما:

صافي الدخل قبل الضريبة:

وهو يمثل مقياساً للأرباح المحاسبية على أساس الاستحقاق، مقسوماً على القيمة السوقية لرأس مال الأسهم العادية في أول المدة.

مجمّل الربح التشغيلي:

ويقصد به مقدار زيادة عوائد العمليات التشغيلية على تكاليفها، مقسوماً على القيمة السوقية لرأس مال الأسهم العادية في أول المدة.

وسوف تعتمد هذه الدراسة على نفس المقاييس التي تم استخدامها في الدراسات السابقة بهدف التعرف على مقدرتها التنبؤية، واختبار أفضليتها مقارنة بمقاييس التدفقات النقدية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

(١) FASB, Statement of financial Accounting concepts NO. 1: Objectives of financial Reporting by Business Enterprises, Stamford, Conn.: FASB, 1978.

(٢) FASB, Reporting Income, Cash Flow, and Financial Position of Business Enterprises Exposure draft, 1981.

الفصل الرابع

التنبؤ المالي

المبحث الأول: مفهوم وأهمية التنبؤ المالي وأنواعه

المبحث الثاني: طرق وأساليب التنبؤ المالي

المبحث الأول مفهوم وأهمية التنبؤ المالي وأنواعه

مقدمة:

يعتبر التنبؤ المالي أحد المسؤوليات الرئيسية للمدير المالي، إذ في ضوءه يتم تزويد المشروع بالأسس والقواعد التي تستند عليها عمليات التخطيط والرقابة بالمشروع^(١).
فالمدير المالي ينظر إلى المشروع كوحدة واحدة يهتم بالخطط الطويلة والقصيرة والمتوسطة الأجل ذات الطبيعة التشغيلية، فهو بحاجة ماسة دائماً إلى أدوات وطرق يستطيع من خلالها تقدير احتياجاته المالية الحالية والمستقبلية، وتحديد كل مصدر من مصادر هذه الاحتياجات^(٢).

ولعل من أهم الأدوات والطرق لتقدير حجم الاحتياجات المالية والتي لاقت اهتمام المحللين والمدراء الماليين هو تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، حيث تعتبر قائمة التدفقات النقدية المبنية على أساس تحليل التدفق النقدي المتوقع أداة فاعلة نستطيع من خلالها تقدير مدى النمو المتوقع للمشروع وتقدير احتياجاته النقدية، واختبار أفضل السبل لتمويل هذه الاحتياجات، لهذا فهي أداة قيمة تساعد في التخطيط والتنبؤ بالاحتياجات النقدية القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى أنها تبين مدى حاجة المشروع للأموال والوقت الذي ستحتاج فيها إلى هذه الأموال^(٣).

لهذا جاء اهتمام مستخدمي البيانات المالية سواء أكانوا مستثمرين أم مقرضين أم غيرهم، بالتنبؤ المالي والقدرة التنبؤية للقوائم المالية للاستفادة منها في التنبؤ بالمستقبل كل حسب حاجته منها، وباعتباره ركناً أساسياً من أركان التخطيط المالي للمشروعات الاقتصادية، ووسيلة تعمل على تحديد الاحتياجات اللازمة للمشروع قبل تحديد المصادر المناسبة لتوفير هذه الاحتياجات، إضافة إلى قدرته على ترشيد جملة القرارات التي تتخذها الإدارة والمستثمرين وغيرهم.
وسوف يتناول الباحث في هذا الفصل مفهوم التنبؤ المالي، وأهميته، وأنواعه، وطرقه وأساليبه، وأدواته، ومحدداته.

(١) عبدالغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

(٢) محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.

(٣) زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، الطبعة الثانية، الناشر المؤلف، عمان، ١٩٨٤.

أولاً: مفهوم التنبؤ المالي:

يقصد بالتنبؤ لغة: تقدير المجهول.

أما التنبؤ بشكله العام: فيقصد به بأنه محاولة عقلانية لتقدير المتغيرات المستقبلية المحتملة من خلال معرفة التغيرات السلوكية وغير السلوكية لتلك الظاهرة^(١). ويعرف بأنه الدراسات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت هذه الدراسات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي أم انتهجت هذه الدراسات المنهج التخطيطي بإتباع أساليب علمية منظمة وشاملة أم استخدمت هذه الدراسات أساليب رياضية وإحصائية لقياس العلاقات الدالية بين المتغيرات للوصول إلى معدلات التغير بينها^(٢).

أما التنبؤ المالي: فقد عرف مجلس المحاسبين في إنجلترا وويلز ICAWE التنبؤ بأنه: عملية تقدير للنتائج المالية التي تعد من القوائم المالية السابقة عن فترة محاسبية تالية^(٣). وعرف (Fortnum) التنبؤ المالي بأنه: "مجموعة التقديرات والقياسات التي يضعها الفرد أو المؤسسة والمتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية، بهدف الإعداد لمواجهة الظروف التي توقعها وذلك عن طريق الخطط والسياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظروف"^(٤). وعليه يمكن القول أن التنبؤ المالي هو عبارة عن "مجموعة التقديرات والنتائج المتعلقة بالمستقبل والتي يتم إعدادها بناء على أسس علمية وأساليب رياضية وإحصائية وباستخدام بيانات مالية تاريخية سابقة للوصول إلى معلومات مستقبلية، بهدف المساعدة في مواجهة الظواهر والأحداث والنتائج المالية المستقبلية".

ثانياً: أهمية التنبؤ المالي:

ترجع أهمية التنبؤ المالي لكونه أداة هامة تمكن من مساعدة متخذي القرارات الاقتصادية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية بشكل مناسب وسليم، إضافة إلى أن التنبؤ المالي يساعد في تخفيض درجة عدم التأكد ويعمل على تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بالمستقبل^(٥). وتتجلى أهمية التنبؤ بشكل واضح في أهمية المعلومات المحاسبية المستقبلية الناتجة من عملية التنبؤ والتي يمكن إيجاز أهميتها في النقاط التالية^(٦):

(١) أموري هادي كاظم الحساوي، طرق القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٢.

(٢) أبو الفتوح على فضالة، إستراتيجية القوائم المالية، دار الكتب العلمية للنشر، القاهرة، ١٩٩٦.

(٣) محمود إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، مرجع سابق.

(٤) Fortnum, N.R. and Ievorn W. staton, Quantitative forecasting Methods, Boston: RWS- Kent, 1982.

(٥) وائل إبراهيم الراشد، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، المجلة العربية المحاسبية، المجلد الثالث، العدد الأول، ١٩٩٩.

(٦) محمود تركي، تحليل التقارير المالية، مرجع سابق.

١- تحتاج معظم قرارات الاستثمار إلى معرفة المستثمر مسبقاً بحجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والعوائد المتوقعة من عملية الاستثمار، وأثر العوامل الاقتصادية على تحقيق العائد مستقبلاً.

٢- تحتاج قرارات إدارة المحافظ الاستثمارية إلى دراسة مستقبلية لكل نوع من أنواع الاستثمار والعوائد المتوقعة والمرتبطة بها، ودرجة المخاطرة التي قد تترتب على هذا النوع من الاستثمار خاصة في ظروف عدم التأكد.

٣- تحتاج إدارة المشروعات إلى التنبؤ بالضرائب المتوقع دفعها أو المتوقع تحصيلها وأثر ذلك على التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة، وعلى دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع مقارنة بالمشروعات الأخرى.

٤- تحتاج قرارات التمويل إلى معلومات مستقبلية عن الأثر المتوقع لكل مصدر من مصادر التمويل على الربحية والسيولة في الأجل الطويل، وعلى مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته المستقبلية.

٥- كما يحتاج المستثمر عند شراء أو بيع الأسهم التنبؤ بالأرباح المتوقعة ونصيب السهم الواحد من هذه الأرباح.

٦- يستلزم الاستثمار في رأس المال العامل التنبؤ بكمية المخزون السلعي والتحصيلات من العملاء والنقدية المتاحة لسداد الالتزامات العاجلة.

هذا وقد أصدرت الجهات العلمية والعملية في أمريكا وإنجلترا بعض التوصيات الخاصة بالتنبؤ المالي أهمها^(١):

١- تقوم إدارة المشروعات بالتنبؤ المالي لأغراض تحقيق عمليات الرقابة والتخطيط.

٢- تقوم إدارة المشروعات بالتنبؤ المالي لأغراض جذب المستثمرين المتوقعين أو للإعلان عن مدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل ومقارنتها مع غيرها من الإدارات في الشركات الأخرى.

٣- إن عملية التنبؤ تتم في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وفي حدود القوائم المالية ذات الغرض العام.

ويتضح من الاستعراض السابق أن عملية التنبؤ تعتمد بشكل أساسي على البيانات المالية التاريخية في القوائم المالية، بهدف تحليلها والتنبؤ بالأحداث والعمليات المستقبلية^(٢).

(١) محمود تركي، تحليل التقارير المالية، مرجع سابق.

(٢) هشام حسبو، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٦.

ثالثاً: مقومات نجاح عملية التنبؤ المالي باستخدام القوائم المالية:

سبق الإشارة إلى أن عملية التنبؤ تعتمد بشكل أساسي على القوائم المالية التي تتمثل في (قائمة الدخل، الميزانية العمومية، قائمة التدفقات النقدية) للوصول إلى قوائم مالية متوقعة يتم إعدادها بناء على افتراضات معينة تراعى الأداء التاريخي للمنشأة، وظروفها الحاضرة والمستقبلية المحيطة بها، حيث يتطلب إعداد مثل هذه القوائم التنبؤ بكل بند فيها على حدة ضمن شروط وافتراضات تتعلق بخصوصيات هذا البند^(١).

ويتوقف نجاح وفعالية هذه القوائم كأداة للتنبؤ على مجموعة من الشروط الواجب توافرها وأهمها^(٢):

١- أن تتسم البيانات المالية التاريخية بالموضوعية والشمول بحيث تغطي أوجه النشاط المختلفة للمشروع وتغطي فترة زمنية طويلة نسبياً.

٢- أن تكون الافتراضات التي تبنى عليها التوقعات المستقبلية مقبولة وتتسم بالاتساق بين فترة وأخرى، كما تراعى الظروف المحيطة بالمشروع.

٣- أن تبنى النماذج التي يتم استخدامها في عملية التنبؤ على منهج علمي يراعى جميع المتغيرات المحيطة بالنشاط محل التنبؤ، مع التركيز على المتغير المتحكم به.

٤- أن تكون الفترة الزمنية المنوي التنبؤ بها قصيرة نسبياً، فكلما قصرت الفترة الزمنية كلما زادت دقة التنبؤ، والعكس صحيح.

٥- الحرص على عملية استقراء النتائج

بمعنى أن نماذج التنبؤ السابقة التي تم اشتقاقها خلال فترة زمنية معينة من عمر النشاط قد لا تصلح لفترة زمنية أخرى عند تغير حجم النشاط لنفس المشروع.

رابعاً: مقدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ المالي:

أشارت لجنة معايير المحاسبة المالية FASB إلى أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعلاقتها بالقدرة التنبؤية، والقدرة على استرجاع المعلومات، وقد توصلت هذه اللجنة إلى مجموعة من التوصيات تتعلق بقدرة هذه المعلومات على التنبؤ المالي أهمها^(٣):

(١) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق.

(٢) محمد مطر، التحليل المالي، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان، ١٩٩٧.

(٣) محمود تركي، تحليل التقارير المالية، مرجع سابق.

- ١- تتوقف نوعية القرارات المتخذة على مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لهذه القرارات عند إعداد نماذج التنبؤ أو عند إدخال تعديلات على التوقعات السابقة.
- ٢- أن تكون للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤية. أي إمكانية استخدام هذه المعلومات كمدخلات في عملية التنبؤ، أو قيمة ناتجة عن إعادة تغذية المعلومات (استرجاع المعلومات).
- ٣- ترتبط القيمة التنبؤية للمعلومات بالمقدرة على استخدام المعلومات المحاسبية في عملية التنبؤ، وتعتبر هذه القيمة التنبؤية أساساً للفرقة بين مدى ملاءمة هذه المعلومات أو غير ملاءمتها لاتخاذ القرارات.

كما توصل عدد من الباحثين إلى أن معيار القدرة التنبؤية ملائم كأساس لتقييم الطرق والسياسات المحاسبية البديلة، حيث يعتبر بمنزلة اختبار حقيقي ومباشر لمدى فائدة وأهمية المعلومات المحاسبية لمستخدميها^(١).

خامساً: دقة التنبؤ المالي:

تتوقف دقة التنبؤ المالي على عاملين أساسيين يجب توفرهما للحكم على صحة ودقة عملية التنبؤ وهما^(٢):

- ١- نوع البيانات المستخدمة في عملية التنبؤ ومدى ملاءمتها للقيام بعملية التنبؤ وخدمتها لأغراض التنبؤ.
 - ٢- الظروف المحيطة التي تغطي على هذه البيانات.
- وعليه لا يمكن الاعتماد على أية عملية تنبؤ ما لم تأخذ في الحسبان العوامل السابقة، وتقوم بالإفصاح عن النماذج والأساليب المستخدمة في عملية التنبؤ التي من شأنها إعطاء ثقة أكثر في عملية التنبؤ.
- ويمكن إضافة عامل آخر إلى العوامل السابقة ذو أهمية تتوقف عليه دقة عملية التنبؤ وهو مدى ملاءمة ودقة الأسلوب الإحصائي المستخدم في عملية التنبؤ.
- إذ لا يمكن أن تكون النتائج إيجابية ودقيقة ما لم يتم استخدام أسلوب علمي إحصائي سليم يتناسب مع طبيعة البيانات المستخدمة.

(١) الأميرة إبراهيم عثمان، تقييم المنهجية العلمية للإطار الفكري لنظرية المحاسبة الإيجابية، مرجع سابق.

(٢) Spyros, Makridakis, The forecasting Accuracy of Major Time series Methods, PRV.

سادسا: أنواع التنبؤ المالي

يمكن تقسيم التنبؤ المالي إلى عدة أنواع أهمها^(١):

- حسب العلاقة بين عناصر القوائم المالية

١ - التنبؤ المالي الساكن: Static Forecasts

ويستند هذا النوع من التنبؤ على فرضية ثبات العلاقة بين عناصر القوائم المالية من فترة زمنية إلى أخرى، ولهذا فإن التنبؤ بالأرباح للفترات الزمنية المقبلة يقوم على البيانات التاريخية لعدة سنوات من خلال استخدام نماذج إحصائية كمعادلة الخط المستقيم وعلاقات الارتباط والانحدار بين العناصر المختلفة المؤدية للدخل، ويعتمد التحليل الفني للقوائم المالية على التحليل الساكن.

٢ - التنبؤ المالي الديناميكي: Dynamic Forecasts

ويقوم هذا النوع من التنبؤ على أساس الأخذ في الاعتبار كافة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسة المحيطة بالنشاط، وما يترتب على ذلك من آثار على نتائج النشاط في الفترة المستقبلية.

ويعتمد التحليل الأساس للقوائم المالية على التحليل الديناميكي.

- حسب القائم بعملية التنبؤ^(٢):

١ - التنبؤ بمعرفة الإدارة:

ويتم هذا النوع من التنبؤ لأغراض داخلية بهدف تحقيق الرقابة على الموارد المتاحة والتخطيط طويل الأجل، ولأغراض خارجية بهدف التنبؤ بالأرباح للفترة المقبلة ومعرفة نصيب السهم من الأرباح.

٢ - التنبؤ بمعرفة المحللين الماليين:

ويعتمد هذا التنبؤ على عدد من المحللين الماليين يهدف إلى إفادة مستخدمي القوائم المالية الذين يرغبون في الاستثمار أو منح ائتمان.

(١) محمود تركي، تحليل التقارير المالية، مرجع سابق.

(٢) المرجع نفسه.

- حسب الغرض من عملية التنبؤ:

ويعتمد هذا النوع من التنبؤ على الغرض الأساس منه، فقد يكون الهدف من التنبؤ هو التنبؤ بالأرباح أو التنبؤ بالعوائد المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية أو التنبؤ بالأزمات في الأسواق المالية، والتنبؤ بالاحتياجات المالية... الخ.

- حسب طبيعة عملية التنبؤ^(١):

١ - تنبؤات تاريخية بحثية: Persistent Forecasts

ويفترض هذا النوع من التنبؤ أن ما حدث في الماضي سيستمر حدوثه في المستقبل، ويتميز هذا النوع من التنبؤ بأنه يأخذ في الاعتبار كل التغيرات الدورية التي سبق وأن حدثت في الماضي، ويعتبر هذا النوع من أكثر الأنواع شيوعاً.

٢ - تنبؤات إتجاهية: Trajectory (Trend) Forecasts

ويفترض هذا النوع من التنبؤ أن التغيرات التي حدثت في اتجاه النشاط صعوداً أو هبوطاً سوف تستمر في نفس الاتجاه دون تغيير، كما أن هذا النوع يعتمد أيضاً على البيانات التاريخية لأغراض التنبؤ بالمستقبل. ويكون هذا النوع مقبولاً في التنبؤات قصيرة الأجل التي تتضاءل فيها فرص التغيير في النشاط، أما التنبؤات طويلة الأجل فإن استخدام مثل هذا النوع سوف يؤدي إلى نتائج خاطئة.١.

٣ - تنبؤات دورية: Cyclical Forecasts

ويعتمد هذا التنبؤ على البيانات التاريخية الموسمية، وبافتراض أن ما ارتفع في موسم معين سوف يكون مرتفعاً في الموسم المقبل والعكس صحيح، وبافتراض أن فترات الارتفاع والانخفاض وكأنها تسير وفق نموذج معين.

٤ - تنبؤات اقتراعية: Associative Forecasts

ويقوم هذا النوع على أساس الاعتماد على إحصائيات رسمية تصدر من جهات رسمية، ولإيجاد رقم قياسي مناسب يوحد بينها وبين نشاط المشروع، بمعنى إيجاد رقم قياسي يرتفع أو ينخفض قبل أن يرتفع أو ينخفض نشاط المنشأة.

(١) عمر السيد حسنين، تطور الفكر المحاسبي، الطبعة الرابعة، دار الجامعات المصرية للنشر، الإسكندرية، ١٩٨٥.

٥ - تنبؤات المقارنة بالمثل: Analog Prediction

ويعتمد هذا النوع على مقارنة نقطة بنقطة من الظاهرة بالنقاط المماثلة لها من الظواهر الأخرى بهدف شرح هذه الظاهرة.

٦ - التنبؤ على أساس المقدرة على التوقع بناء على ما حدث فعلاً: Forecasts Hindsight

ويعنى التنبؤ بحدث وقع فعلاً، بحيث يكون للمتنبئ القدرة على وضع ملاحظات هامة عن هذا الحدث، إضافة إلى مقدرته على اختيار أهم هذه الأحداث التي حدثت بالنسبة لنشاط المشروع.

من خلال الاستعراض السابق لأنواع التنبؤ المالي يمكن القول بان نجاح أو فشل عملية التنبؤ تعتمد بشكل أساس على الأسس والأساليب العلمية والعملية المستخدمة التي تتلاءم مع طبيعة الظاهرة محل التنبؤ، وكذلك على مدى الأخذ بالحسبان العوامل المحيطة بموضوع التنبؤ، إضافة إلى صحة البيانات التاريخية التي يتم الاعتماد عليها ودرجة الإفصاح والشفافية المحيطة بها.

المبحث الثاني طرق وأساليب التنبؤ المالي

أولاً: طرق وأساليب التنبؤ المالي:

يوجد عدة طرق للتنبؤ المالي بعضها يعتمد على النماذج الكمية وبعضها الآخر يعتمد على النماذج النوعية، وفيما يلي أهم هذه النماذج^(١):

١ - النماذج الكمية:

تهتم النماذج الكمية للتنبؤ المالي بالمعلومات التي يمكن قياسها كمياً خلال عدد من الفترات وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة ويمكن تقسيم النماذج الكمية إلى الآتي:

أ - السلاسل الزمنية:

ويقصد بالسلسلة الزمنية بأنها مجموعة من القيم (المشاهدات) التي تأخذ ظاهرة معينة في فترات زمنية غالباً ما تكون متساوية ومنتالية، والعلاقة الدالية التي تأخذ شكل السلاسل الزمنية عادة ما تتضمن متغيرين إحداها يمثل الزمن (المتغير المستقل) والثاني يمثل الظاهرة (المتغير التابع)^(٢).

ويهدف هذا النوع من النماذج إلى معرفة التغيرات التي تطرأ على الظاهرة خلال سلسلة زمنية لإجراء التنبؤات لهذه الظاهرة كما يستخدم هذا النموذج في التنبؤات قصيرة الأجل لكون أسلوب الحصول عليها بسيطاً وتتناول الظاهرة بشكلها العام دون الخوض في تفاصيل العوامل المؤثرة في تكوين الظاهرة.

ويعتمد النموذج على تجميع البيانات التاريخية خلال سلسلة زمنية معينة بهدف التنبؤ بالفترة المقبلة^(٣).

ب - تحليل الانحدار:

ويعرف بأنه تحليل العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، ويتميز بأنه يتسع ليشمل كافة المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة^(٤).

ويعتبر من أكثر الأساليب التنبؤية وأفضلها خاصة عند استخدام التنبؤات طويلة الأجل.

(١) محمود تركي، تحليل التقارير المالية، مرجع سابق.

(٢) أموري هادي الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، مرجع سابق.

(٣) محمود تركي، تحليل التقارير المالية، مرجع سابق.

(٤) أموري هادي الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، مرجع سابق.

ج- تحليل التعادل:

يعتبر تحليل التعادل أحد الأدوات التحليلية التي تستخدمها الإدارة في فهم واستيعاب العلاقة بين التكلفة والحجم والربح ونتيجة تفاعلها على مقدار الأرباح المحققة^(١). ويكتسب تحليل التعادل أهمية كأسلوب علمي محاسبي له دوره المؤثر في مجال التخطيط واتخاذ القرارات من خلال إسهامه في تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح، والتنبؤ بأحد العناصر بمعلومية الآخر^(٢).

د - المؤشرات المالية:

تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعاً؛ لأنها توفر مؤشرات مالية يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركات وتقييم كفاءة الإدارة، إضافة إلى أنها من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للشركات^(٣). وتقوم هذه الطريقة على أساس أن ما حصل في الماضي يحدث في المستقبل على أنه يمكن الحذف منه أو الإضافة إليه^(٤).

ويتمثل الفرض الأساس لهذا الأسلوب هو إمداد المستفيدين أو المحللين الماليين بمؤشرات مالية تساعد في اتخاذ قراراتهم المستقبلية، والتنبؤ بالوضع المالي للمشروع وقدرته على تحقيق أرباح مستقبلاً أو المحافظة على الأرباح المحققة^(٥). إضافة إلى وجود بعض الأساليب والطرق الأخرى للتنبؤ التي ارتأى الباحث عدم ذكرها، واقتصر العرض على الأساليب السابقة الذكر التي تخدم الهدف من هذه الدراسة.

٢ - النماذج النوعية:

ويعتمد هذا النوع من النماذج على آراء المتخصصين وذوى الخبرة من متخذي القرارات واستقاء آرائهم في التنبؤ بالأحداث والقيم والعمليات المستقبلية استناداً إلى تلك الخبرات^(٦).

(١) على عبدالرحيم، يوسف العدلي، محمد العظمة، أساسيات التكاليف والمحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩٠.

(٢) أحمد حجاج، ومكرم باسيلي، المحاسبة الإدارية، الطبعة الثالثة، المؤلفان، المنصورة، ٢٠٠١.

(٣) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق.

(٤) أبو الفتوح على فضالة، إستراتيجية القوائم المالية، مرجع سابق.

(٥) محمود تركي، تحليل التقارير المالية، مرجع سابق.

(٦) المرجع نفسه.

وعادة ما يتم اللجوء إلى مثل هذه النماذج عند تعذر الحصول على بيانات تاريخية أو عدم الثقة بالبيانات التاريخية الموجودة فعلاً.

ويمكن القول إنه على الرغم من أهمية النماذج النوعية في الحياة العملية لأغراض التنبؤ، إلا أن معظم الدراسات الحديثة -التي تحظى باهتمام عدد كبير من الباحثين والنقاد والدارسين- تعتمد على النماذج الكمية والأساليب الرياضية والإحصائية الحديثة، حيث إنها كانت أكثر تفسيراً في فهم واستيعاب الظواهر وأكثر مصداقية ودقة في عمليات التنبؤ، إلا أن هذه النماذج يتوقف صحة نتائجها بدرجة أساسية على القدرة على فهم واستيعاب الظاهرة وعلى صحة البيانات وشفافيتها وعلى دقة وصحة اختيار وتحديد النموذج الرياضي والإحصائي المستخدم في عملية التنبؤ.

ثانياً: عوامل اختيار طرق وأساليب التنبؤ:

يتوقف اختيار طرق التنبؤ المالي على مجموعة من العوامل أهمها^(١):

١- الفترة محل التنبؤ:

كلما قلت الفترة التي يشملها التنبؤ كلما قل خطأ التنبؤ وزادت درجة الدقة في المعلومات المستقبلية.

٢ - البيانات المتاحة للقيام بعملية التنبؤ من حيث كمية ونوع البيانات:

كلما زادت كمية ونوعية البيانات المتاحة وكذلك درجة الثقة والموضوعية التي تتميز بها البيانات كلما كانت عملية التنبؤ أكثر دقة وأقرب إلى النتائج الفعلية.

٣ - تكلفة القيام بعملية التنبؤ:

يتوقف اختيار طرق وأساليب التنبؤ على تكلفة الدراسات والبرامج التحليلية المستخدمة، فكلما زادت هذه التكاليف -بحيث أصبحت أكبر من العائد المتوقع منها- كلما كان ذلك مدعاة إلى عدم استخدام هذه البرامج وعدم القيام بهذه الدراسات، أما إذا كانت العوائد المتوقعة أكبر فإن ذلك أدعى إلى التطبيق بكل سهولة ويسر.

(١) منير عباد، العلاقة بين الماخطر ودقة التنبؤ بالأرباح، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٠.

٤ - درجة الدقة:

يتوقف اختيار طرق التنبؤ على الطرق التي تحقق نتائج أفضل وأقل أخطاء، إذ كلما كانت الفوارق بين النتائج الفعلية والنتائج المتوقعة أقل فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة درجة الدقة. ولغرض قياس الدقة في التنبؤ يمكن الاستفادة من المقاييس التالية (متوسط الانحراف المطلق، متوسط مربع الخطأ، متوسط نسبة الخطأ) وجميعها مقاييس إحصائية.

٥ - القائم بعملية التنبؤ:

ويعنى هذا العامل درجة إلمام القائم بعملية التنبؤ بالأساليب والطرق والنماذج الكمية المستخدمة، وكيفية الاستفادة من مدخلات برامج التنبؤ للوصول إلى النتائج المطلوبة في الوقت المناسب.

ويرى بعض خبراء التنبؤ أن أفضل طرق للتنبؤ هي الطريقة التي تجعل الفجوة بين القيمة المتوقعة والقيمة الفعلية في أدنى مستوى لها^(١).

كما يعتقد بعض الخبراء أيضاً أن أفضل وسيلة لتقليل هامش الخطأ بين القيم المتوقعة وبين القيم الفعلية هو أن يتم الاعتماد على أكثر من نموذج أو طريقة في التنبؤ المالي ومن ثم أخذ المتوسط لها، مما يؤدي إلى تحسين عملية التنبؤ والوصول إلى أفضل النتائج^(٢).

ثالثاً: خطوات التنبؤ المالي^(٣):

هناك عدة خطوات يمكن اتباعها عند القيام بعملية التنبؤ وهي:

- ١ - تحديد وتعريف موضوع التنبؤ.
- ٢ - تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأساسية والعوامل المؤثرة عليه سواء كانت بالزيادة أم النقص.
- ٣ - دراسة العلاقة بين العناصر الأساسية لموضوع التنبؤ والعناصر الأخرى المتعلقة بها.
- ٤ - إجراء الدراسات للقيم الرقمية التاريخية لموضوع التنبؤ للاسترشاد بها في القيم المتوقعة مستقبلاً.
- ٥ - إجراء دراسات مقارنة بين القيم المتنبأ بها وبين القيم الفعلية.

(^١) Geurts, Michael D. " Four Criteria by Which to Choose the best Forecasting Techniques." Journal of Business Forecasting, Vol. 1, (Winter 1981), pp 7-10.

(^٢) Makridakis, Spyros and Winkler, R. " Averages of Forecasts: Some Empirical Results". Management science, Vol. 12, (September, 1983), pp. 987-966.

(^٣) أبو الفتوح على فضالة، إستراتيجية القوائم المالية، مرجع سابق.

رابعاً: محددات التنبؤ المالي:

يوجد بعض المحددات التي تؤثر على دقة عملية التنبؤ فيما يلي أهمها:

١ - محددات تتعلق بالظروف المحيطة:

وتتمثل هذه المحددات في الآتي^(١):

- أ- تتأثر عملية التنبؤ بالسلوك الاقتصادي المستقبلي العام المحيط بالمشروع والذي يصعب التحكم به ومعرفته، ومن أمثلته السلوك الاقتصادي العام في حالة الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الاقتصادية... الخ.
- ب- كون علم المحاسبة من العلوم الإنسانية فإن عمليات التنبؤ بموضوعاته تتأثر بالسلوك الإنساني أكثر من تأثرها بالعوامل الطبيعية المحيطة.

٢ - محددات تتعلق بالنماذج والأساليب الإحصائية:

وتتمثل هذه المحددات في الآتي^(٢):

- أ- تتأثر عمليات التنبؤ المالي بالبيانات المستخدمة وطبيعة هذه البيانات. فقد تكون هذه البيانات موسمية وبالتالي لا تعكس الصورة الحقيقية عن المشروع والتي تؤثر بدورها على نتائج التنبؤات في المستقبل.
- ب- استخدام بعض الأساليب أو النماذج الإحصائية التي لا تتناسب مع البيانات المتوفرة والتي يتم استخدامها في عملية التنبؤ.

٣ - محددات تتعلق بالمشروع وطبيعة نشاطه:

وتتمثل هذه المحددات في الآتي^(٣):

- أ- اختبار فترات للقيام بعملية التنبؤ لا تتناسب مع دورة الإنتاج والعمليات في المشروع، حيث إن التنبؤات قصيرة الأجل غير ذات فائدة في الأنشطة ذات دورة الإنتاج الطويلة.
- ب- تتوقف عملية التنبؤ على طبيعة ومدة نشاط المشروع، فالمشروع الذي مدة نشاطه عام تكون أكثر ملاءمة للمشروعات التي تكون مدة نشاطها أكثر من عام.

(١) عمر السيد حسنين، تطور الفكر المحاسبي، مرجع سابق.

(٢) Spyros, Makridakis, The forecasting Accuracy of Major Time series Methods, John Wiley and sons, 1984.

(٣) عراقي العراقي، الفحص الاختباري لدقة تنبؤات الإدارة المنشورة في التقارير الخارجية للشركة، الإدارة العامة، العدد ٦٧، السعودية، ١٩٩٥.

ج- تلعب الخبرة في عمليات التنبؤ للشركة دوراً هاماً وحيوياً في صحة ودقة عمليات التنبؤ التي تقوم بها، فكلما كان للشركة خبرة في التنبؤ كلما كان ذلك أكثر دقة والعكس صحيح.

ويرى الباحث أن هناك محددات أخرى يمكن أخذها في الحسبان يرتبط بأصحاب المشروع ومدى قناعتهم بعمليات التنبؤ واعتبار نتائجها غير صحيحة.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول: الجهاز المصرفي الفلسطيني ومؤشراته المالية

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات

المبحث الأول الجهاز المصرفي الفلسطيني ومؤشراته المالية

أولاً: هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني

ثانياً: المؤشرات المالية للجهاز المصرفي

أولاً: هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني:

ترجع بدايات العمل المصرفي في فلسطين إلى بداية حكم الانتداب البريطاني على فلسطين حيث بلغ عدد المراكز المصرفية في نهاية عام ١٩٤٥ ما يقرب من ٢٤ مركزاً ٣٩ فرعاً، واهم تلك المصارف التي كانت تعمل آنذاك هو المصرف العربي الذي تأسس عام ١٩٣٠، ومع نهاية عام ١٩٦٧ بلغ عدد المصارف العاملة في فلسطين حوالي ١٣ مصرفاً بشبكة فروع ٣٩ فرعاً، وبعد الاحتلال الإسرائيلي لباقي الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، توقفت جميع المصارف عن العمل في الضفة والقطاع، وذلك طبقاً للقرار العسكري الإسرائيلي رقم (٧) الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٦/٧ وقد استمر هذا الإغلاق حتى عام ١٩٨١ حيث سمح الاحتلال الإسرائيلي بعدها لبنك فلسطين المحدود بإعادة فتح فرعه في قطاع غزة عام ١٩٨١ ولبنك القاهرة عمان ١٩٨٦ في الضفة الغربية ومارست بعض المصارف الإسرائيلية خلال تلك الفترة الأعمال المصرفية في فلسطين حتى عام ١٩٨٧.

وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الوطن عام ١٩٩٤م ونتيجة لتوقيع وثيقة إعلان المبادئ (أسلو) المتعلقة بالحكومة الانتقالية الموقعة في واشنطن بتاريخ ١٣ أيلول عام ١٩٩٣م، واستناداً إلى تلك الاتفاقية فقد تم تأسيس سلطة النقد الفلسطينية بموجب البروتوكول الاقتصادي الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي في باريس بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٩٤م، حيث أعطت تلك الاتفاقية لسلطة النقد كافة صلاحيات البنوك المركزية من تنظيم لكافة الأعمال المصرفية ومنح التراخيص للمصارف وإدارة السياسة النقدية للسلطة الوطنية الفلسطينية^(١).

وقد قامت سلطة النقد بموجب ذلك بإعادة ترخيص جميع المصارف العاملة إبان الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧م، كما قامت بمنح تراخيص جديدة لعدد من المصارف الوطنية والعربية والأجنبية المختلفة، بالإضافة إلى منح التراخيص لعدد من الشركات المالية ممثلة في الصرافين وشركات الإقراض.

وقد بلغ عدد المصارف العاملة في فلسطين (٢٢) مصرفاً بشبكة فروع ١٤١ فرعاً ومكتبا في نهاية عام ٢٠٠٥م منتشرة في محافظات الوطن المختلفة وفقاً لما يلي^(٢):

(١) مركز القدس للإعلام والاتصال، الاتفاقية الإسرائيلية- الفلسطينية المحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن ٢٨ أيلول ١٩٩٥، سلسلة الوثائق الفلسطينية، نيسان ١٩٩٦، الطبعة الثانية، القدس.

(٢) سلطة النقد الفلسطينية، إحصائية عدد وفروع المصارف العاملة في فلسطين، ٢٠٠٥.

١ - المصارف الوطنية:

ويبلغ عدد تلك المصارف (١٠) مصارف هي (فلسطين المحدود، التجاري الفلسطيني، الاستثمار الفلسطيني، الاسلامي العربي، القدس للتنمية والاستثمار، الاسلامي الفلسطيني، المؤسسة العربية المصرفية، فلسطين الدولي، العربي الفلسطيني للاستثمار، الأقصى الاسلامي) ولها (٧١) فرعا ومكتبا، منها (٢٤) فرعا ومكتبا في قطاع غزة، (٤٧) في الضفة الغربية.

٢ - المصارف الأردنية:

ويبلغ عددها (٨) مصارف هي (البنك العربي، القاهرة عمان، الأردن، الأردن، والخليج واسمه الحالي "التجاري الأردني"، الأهلي الأردني، الأردني الكويتي، الاتحاد للدخار والاستثمار، الإسكان للتجارة والتمويل) ولها (٦١) فرعا ومكتبا، منها (١٢) فرعا ومكتبا في قطاع غزة، (٤٩) في الضفة الغربية.

٣ - المصارف المصرية:

ويبلغ عدد تلك المصارف مصرفين هما (العقاري المصري العربي، البنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي) ولهما (٨) فروع ومكتب، منها (٤) فرعا ومكتبا في قطاع غزة، (٤) فرعا ومكتبا في الضفة الغربية.

٤ - المصارف الأجنبية:

وتتمثل في مصرف واحد هو بنك H.S.B.C وله فرع واحد يعمل في الضفة الغربية. والجدول التالي يوضح عدد المصارف والفروع والمكاتب موزعة حسب المناطق الشمالية والجنوبية وكذلك حسب جنسية المصرف.

جدول رقم (2)

المصارف العاملة في فلسطين وفروعها خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥

السنة	المحافظة	الإدارات			عدد الفروع والمكاتب		
		العامة	الإقليمية	المجموع	محلية	خارجية	المجموع
٢٠٠٤	المحافظات الشمالية	٨	١١	١٩	٤١	٥٦	٩٧
	المحافظات الجنوبية	٢	١	٣	٢١	١٧	٣٨
	المجموع	١٠	١٢	٢٢	٦٢	٧٣	١٣٥
٢٠٠٥	المحافظات الشمالية	٨	١١	١٩	٤٧	٥٤	١٠١
	المحافظات الجنوبية	٢	١	٣	٢٤	١٦	٤٠
	المجموع	١٠	١٢	٢٢	٧١	٧٠	١٤١

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، إحصائية عدد وفروع المصارف العاملة في فلسطين، ٢٠٠٥.

وتمارس تلك المصارف والمؤسسات المالية وظائفها التقليدية من قبول ودائع ومنح قروض، والقيام بالحوالات المصرفية، وتقديم كافة الخدمات المصرفية الأخرى، بالإضافة إلى دورها في عمليات الاستثمار المحلي والمساهمة في إنشاء شركات للوساطة المالية التي تتولى عمليات التداول بأسهم الشركات في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وينظم عمل تلك المصارف بناء على قانون المصارف رقم (٢) لعام ٢٠٠٢م وكذلك قانون سلطة النقد رقم (٢) لعام ١٩٩٧م، بالإضافة إلى التعليمات الخاصة التي تصدرها سلطة النقد إلى المصارف المتمثلة بمجموعة من القرارات والتعاميم والمذكرات، وهي بمثابة الضوابط لعمل المصارف.

وقد عرف قانون المصارف رقم (٢) لعام ٢٠٠٢م المصرف بأنه "أي مصرف رخص له بإجراء المعاملات المصرفية في فلسطين وفقاً لأحكام قانون المصارف"^(١).

ثانياً: المؤشرات المالية:

انعكس الاستقرار النسبي الذي ساد الأراضي الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٥ على أداء المصارف العاملة في فلسطين بشكل ايجابي ويمكن ملاحظة ذلك كما يلي:

(١) الوقائع الفلسطينية، قانون المصارف رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢م، العدد الحادي والأربعون، غزة، فلسطين، ٦ يونيو ٢٠٠٢م.

جدول رقم (3)

أهم بنود الميزانية المجمعة للمصارف والاتجاه العام لها خلال الفترة من

٢٠٠٥-٢٠٠٤

المبالغ بالآلاف دولار

البيان	2004/12/31	2005/12/31	الزيادة (النقص) كنسبة	الزيادة (النقص) كنسبة
ودائع العملاء	3,957,771	4,195,636	237,865	6.0%
ودائع سلطة النقد	146,492	172,156	25,664	17.5%
ودائع البنوك العاملة في فلسطين	200,894	141,255	(59,639)	(29.7)%
ودائع البنوك العاملة خارج فلسطين	44,573	108,863	64,291	144.2%
بنود دائنة تحت التنفيذ	78,788	33,236	(45,551)	(57.8)%
حقوق الملكية	307,399	572,742	265,342	86.3%
مخصص ديون مشكوك فيها	146,518	136,733	(9,785)	(6.7)%
مخصصات أخرى	114,502	121,384	6,883	6.0%
مطلوبات أخرى	116,649	119,414	2,766	2.4%
مجموع المطلوبات	5,113,585	5,601,421	487,836	9.5%
نقد في الصندوق	222,483	247,587	25,104	11.3%
أرصدة لدى سلطة النقد	541,525	558,560	17,035	3.1%
أرصدة لدى البنوك في فلسطين	203,337	133,537	(69,800)	(34.3)%
أرصدة لدى البنوك خارج فلسطين	2,329,237	2,337,483	8,246	0.4%
التسهيلات الائتمانية	1,427,574	1,791,845	364,272	25.5%
محفظه الأوراق المالية	222,407	345,108	122,702	55.2%
موجودات ثابتة	48,049	56,608	8,560	17.8%
بنود مدينة برسم التحصيل	40,410	48,029	7,619	18.9%
موجودات أخرى	78,564	82,663	4,099	5.2%
مجموع الموجودات	5,113,585	5,601,421	487,836	9.5%

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، إدارة الأبحاث والسياسات النقدية، ٢٠٠٥. النشرة الإحصائية العدد (٩٠)، رام الله/ فلسطين.

١ - الموجودات/ المطلوبات:

بلغ موجودات/ مطلوبات المصارف العاملة في فلسطين خلال العام ٢٠٠٥ ما قيمته ٥٦٠١ مليون دولار محققة نموا قدره ٤٨٧ مليون دولار وبنسبة نمو ٩,٥% بالمقارنة مع العام ٢٠٠٤، في حين بلغت حصة المصارف الوطنية منها ما قيمته ١٤٥١ مليون دولار محققة نموا قدره ٢٧,٨% مقارنة مع العام ٢٠٠٤، كما بلغت نسبة إجمالي أصول المصارف الوطنية إلى إجمالي أصول المصارف العاملة خلال العام ٢٠٠٥ حوالي ٢٥,٩% حيث لا تزال نسبة مساهمة تلك المصارف في السوق المصرفي دون المستوى المطلوب.

٢ - ودائع العملاء:

بلغ إجمالي ودائع العملاء ما قيمته ٤١٩٥ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٥ محققة نموا مقدراه ٢٣٢ مليون دولار وبنسبة نمو ٦% مقارنة مع العام ٢٠٠٤. في حين كان نصيب المصارف الوطنية من تلك الودائع حوالي ٩٣٥ مليون دولار محققة أيضا نمو مقداره ١٨٩ مليون دولار وبنسبة نمو ٢٥,٣%، فيما بلغت نسبة الودائع المودعة في البنوك الوطنية إلى إجمالي ودائع العملاء في البنوك العاملة حوالي ٢٢,٣% في نهاية عام ٢٠٠٥ بعد أن كانت ١٩% في نهاية عام ٢٠٠٤ مما يعكس حالة من التحسن النسبي في أداء المصارف الوطنية ورفع مستوى ثقة المودعين بالمصارف الوطنية عما كانت عليه في السابق.

٣ - استخدام الأموال المتجمعة لدى المصارف العاملة:

تعتبر المصارف الركيزة الأساسية لاقتصاد أي بلد ما لكونه وسيطا ماليا يقوم بتجميع المدخرات الوطنية والأجنبية وإعادة إقراضها إلى الجمهور سواء أكانت في شكل استثمارات أم شكل تمويلات للأنشطة التجارية أم غير ذلك، ويرجع الهدف الأساس من عمل أي جهاز مصرفي هو تحقيق التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على الاستقرار المالي، وعند النظر إلى استخدامات الأموال المتجمعة لدى المصارف العاملة في فلسطين يلاحظ أن الجزء الأكبر من الأموال المتجمعة تتجه إلى التوظيف في الخارج، ويعود ذلك بشكل أساس إلى عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني.

أ- التسهيلات الائتمانية المباشرة:

بلغت إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين في نهاية ٢٠٠٥ ما قيمته ١٧٩٢ مليون دولار محققا نموا قدره ٣٦٤ مليون دولار

وبنسبة نمو ٢٥,٥%، في حين كانت حصة المصارف الوطنية من تلك التسهيلات حوالي ٦٠١ مليون دولار محققة أيضا نمو مقداره ١٤٨ مليون دولار وبنسبة نمو ٣٢,٧%.
في حين بلغت نسبة مساهمة المصارف الوطنية في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين ما نسبته ٣٣,٥% في نهاية ٢٠٠٥ بعد أن كانت ٣١,٧% في نهاية ٢٠٠٤.

ب - التوظيفات في الخارج:

بلغ إجمالي التوظيفات في الخارج من قبل المصارف العاملة ما قيمته ٢٣٤٧ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٥ وبزيادة مقدارها ١٨ مليون دولار وبنسبة زيادة مقدارها ٨% عن العام ٢٠٠٤. فيما بلغ إجمالي التوظيفات في الخارج من قبل البنوك الوطنية ما قيمته ٤٠٦ مليون دولار وبزيادة مقدارها ٤٢ مليون دولار وبنسبة زيادة ١١,٥%.

في حين بلغت نسبة التوظيفات في الخارج من قبل البنوك الوطنية ١٧,٣% في نهاية ٢٠٠٥، بعد أن كانت ١٥,٦% في نهاية عام ٢٠٠٤. ورغم تلك الزيادة في التوظيفات الخارجية للمصارف الوطنية إلا أن نسبتها إلى إجمالي الودائع تراجعت، حيث بلغت نسبة التوظيفات في الخارج على إجمالي الودائع لديها ما نسبته ٣٦% في عام ٢٠٠٥، بعد أن كانت في عام ٢٠٠٤ حوالي ٤٠%، وهذا يعكس توجه المصارف الوطنية نحو منح الجزء الأكبر من ودائعها كتسهيلات في داخل فلسطين.

وعند مقارنة إجمالي التوظيفات في الخارج من قبل المصارف العاملة على إجمالي الودائع لديها نلاحظ تراجع هذه النسبة حيث وصلت في نهاية عام ٢٠٠٥ إلى ٥٠,٩% بعد أن كانت ٥٣,٥% في نهاية عام ٢٠٠٤.

المبحث الثاني إجراءات الدراسة

- مجتمع الدراسة
- عينة الدراسة
- منهجية الدراسة
- متغيرات الدراسة
- خطوات الدراسة
- الأساليب الإحصائية المستخدمة

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الوطنية (الفلسطينية) والبالغ عددها عشرة مصارف وذلك حسب إحصائيات سلطة النقد الفلسطينية المنشورة^(١).

عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة سبعة مصارف من المصارف الفلسطينية خلال الفترة من عام ١٩٩٧-٢٠٠٤ وهي "فلسطين المحدود، التجاري الفلسطيني، الاستثمار الفلسطيني، الإسلامي العربي، القدس للتنمية والاستثمار، الإسلامي الفلسطيني، العربي الفلسطيني للاستثمار" التي تشكل ما نسبته ٧٠% من مجتمع الدراسة، حيث تم استثناء المصارف التالية:

- ١- بنك فلسطين الدولي؛ لعدم توفر بيانات مالية منشورة له منذ عام ٢٠٠٠.
- ٢- المؤسسة المصرفية الفلسطينية؛ لأن لها اعتبارات خاصة في التعامل حيث أنها لا تقوم بالمهام الكاملة التي يقوم بها المصرف ومن أهمها قبول ودائع من الجمهور، بالإضافة إلى عدم توفر بيانات مالية منشورة لها خلال فترة الدراسة.
- ٣- الأقصى الإسلامي؛ عدم توفر البيانات الكافية لسنوات الدراسة بسبب مزاوله المصرف لنشاطه في عام ١٩٩٨ ولم يقدم بيانات منشورة إلا في عام ١٩٩٩م.

وقد تم اختيار تلك العينة بعد أن استوفت الشروط التالية:

- أن يكون المصرف قد تأسس قبل عام ١٩٩٧ وهي فترة بداية الدراسة لكي تتوفر البيانات المالية الكافية لحساب متغيرات الدراسة.
- أن تنتهي السنة المالية للمصرف في ٣١ ديسمبر من كل عام وهو تاريخ تقديم البيانات المالية الختامية له.
- توفر القيمة السوقية أو القيمة الدفترية لأسهم المصارف.

منهجية الدراسة:

١- منهج التحليل:

لما كانت هذه الدراسة تهدف إلى التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمصارف الفلسطينية من خلال مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي، فقد تم الاعتماد على منهج التحليل الكمي من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وما يرتبط بهذا

(١) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي التاسع، ٢٠٠٣م.

الأسلوب من اختبارات لجودة التنبؤ ومعنوية معاملات الانحدار مثل معامل التحديد المعدل R^2 ، ومعامل الارتباط، واختباري (F،T)، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة وتحليل قائمتي التدفقات النقدية والدخل للمصارف الفلسطينية المشمولة في عينة الدراسة.

٢ - منهج جمع البيانات:

- اعتمد الباحث في جمع البيانات على المصادر الثانوية الآتية:
- أ- القوائم المالية للمصارف الواردة في التقارير السنوية التي تم اعتمادها ونشرها في الصحف المحلية وتحديداً قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل.
 - ب- النشرات الدورية لأسهم الشركات الصادرة عن سوق فلسطين للأوراق المالية؛ لتحديد القيمة السوقية لأسهم المصارف المشمولة في عينة الدراسة.
 - ج- استخدام الكتب والمراجع التي تناولت هذا الموضوع.
 - د- الاستعانة بالأبحاث المحكمة والدراسات المتخصصة في مجال هذه الدراسة.
 - هـ- الاستعانة ببعض أطروحات الماجستير التي تناولت مثل هذا الموضوع.

متغيرات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على أهم مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي التي تناولتها الدراسات السابقة، وفيما يلي أهم تلك المقاييس وطرق قياسها التي تمثل جميعها متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغيرات المستقلة:

أ- مقاييس التدفقات النقدية وتشمل:

- **المقاييس التقليدية:** وهي المقاييس التي كانت تستخدم قبل صدور معيار التدفقات النقدية وتشمل ما يلي:

- صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء؛ وينتج عن إضافة الإهلاك والإطفاء للأصول إلى صافي الدخل مقسوماً على القيمة السوقية للأسهم العادية في أول المدة.
- رأس المال العامل الناتج عن عمليات التشغيل ويتمثل في الأرباح بعد استبعاد المكاسب والخسائر عن بيع الأصول والاستثمارات التي يتم احتسابها بطريقة حقوق الملكية مقسوماً على القيمة السوقية للأسهم العادية في أول المدة.

- المقاييس البديلة: وتحتوى على الآتي:

- النقدية الناتجة عن العمليات التشغيلية: وتحسب من خلال جمع صافي الدخل عن عمليات التشغيل مضافا إليه جميع العناصر التي لا يترتب عليها تدفقا للأموال، بالإضافة إلى كل التغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة مقسوما على القيمة السوقية للأسهم العادية في أول المدة.
- التدفق النقدي بعد الأخذ في الاعتبار الأنشطة الاستثمارية: ويمثل النقدية الناتجة عن التشغيل مضافا إليها التدفقات النقدية عن الأنشطة الاستثمارية مقسوما على القيمة السوقية للأسهم العادية في أول المدة.
- التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل: وينتج عن التدفقات النقدية عن أنشطة الاستثمار والتمويل مقسوما على القيمة السوقية للأسهم العادية في أول المدة.
- التغير في النقدية: ويمثل النقدية الناتجة عن التشغيل مضافا إليها التدفقات النقدية عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية مقسوما على القيمة السوقية للأسهم العادية في أول المدة.

ب- مقاييس العوائد المحاسبية وتشمل:

- صافي الدخل بعد الضريبة: ويمثل مقياسا للأرباح المحاسبية على أساس الاستحقاق ويتم قسمته على القيمة السوقية للأسهم العادية في أول المدة.
- يحمل ربح التشغيل: ويقصد به مقدار زيادة العائد من العمليات التشغيلية على تكاليف تلك العمليات، مقسوما على القيمة السوقية للأسهم العادية في أول المدة.

ثانياً: المتغيرات التابعة:

- وتشتمل على متغير واحد وهو التدفقات النقدية المستقبلية.
- وقد تم قسمة كل متغير من المتغيرات السابقة على القيمة السوقية للمصرف في بداية الفترة كعامل ترجيح، حيث أن معظم الدراسات السابقة استخدمت هذه القيمة وذلك للأسباب التالية:
- ١- استخدام معامل ترجيح موحد للبيانات الدراسة يهدف إلى معالجة فروقات الحجم التي قد تكون متوفرة بشكل عام في بعض المصارف.
 - ٢- استخدام معامل ترجيح للبيانات يُمكن من التغلب على مشكلة تفسير النتائج التي يمكن أن تحدث.
 - ٣- الحد من مشكلة عدم تباين الخطأ العشوائي في المشاهدات داخل عينة الدراسة.
- وبناء على ما سبق فقد تم استخدام نفس المنهجية التي تم استخدامها في الدراسات السابقة من حيث استخدام القيمة السوقية كعامل ترجيح، إذ سيتم استخدام هذه القيمة كعامل ترجيح للمصارف ذات الأسهم المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أما بالنسبة للمصارف غير المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، فسيتم استخدام القيمة الدفترية لها في بداية

الفترة كعامل ترجيح بديل باعتبارها الأقرب إلى القيمة السوقية، والأكثر تعبيراً عن حقيقة الوضع المالي للمصارف، حيث أن بعض الدراسات المشابهة قد استخدمت تلك القيمة عند عدم توفر القيمة السوقية، ومن أمثلة تلك الدراسات دراسة (السعايدة)^(١)، ومن المبررات التي يمكن سوقها لاستخدام القيمة الدفترية في هذه الدراسة الآتي:

- ١- تعذر إيجاد القيمة السوقية للمصارف غير المدرجة في السوق المالي رغم المحاولة المتكرر من قبل الباحث لإيجاد تلك القيمة بالوسائل الرياضية المتعددة بسبب عدم توفر البيانات الضرورية اللازمة التي تستخدم في المعادلات الرياضية المخصصة لذلك.
 - ٢- عدم توفر سوق غير نظامية يمكن اللجوء إليها في تحديد القيمة السوقية.
 - ٣- صغر حجم المصارف المشمولة في عينة الدراسة وبالتالي إمكانية التغلب على فروقات الحجم التي قد تكون متوفرة في تلك العينة.
 - ٤- تعتبر القيمة الدفترية هي القيمة الأقرب إلى القيمة السوقية من القيم الأخرى.
 - ٥- وجود سوق مالي يعكس حالة من التغيرات والتقلبات السياسية والاقتصادية المتقلبة في فلسطين التي تؤثر بدورها على قيم تلك الأسهم، وبالتالي سوف تكون القيمة الدفترية هي الأقرب إلى الاستقرار منها إلى التذبذب وأكثر تعبيراً عن حقيقة الوضع المالي وحقوق ملكية المصرف.
- بالإضافة إلى أن الباحث لجأ إلى اعتماد القيمة الدفترية للسهم في ظل غياب القيمة السوقية له استناداً إلى القيمة التي يتم تداولها (بيعا وشراء) بين المساهمين للمصرف الواحد.

خطوات الدراسة:

- ١- تم جمع القوائم المالية الختامية للمصارف المشمولة في عينة الدراسة للسنوات من ١٩٩٧-٢٠٠٤ من خلال التقارير المالية المنشورة لهذه المصارف.
- ٢- تم استخدام منهجية واحدة في توحيد العناصر التي يتم إدراجها في قائمة التدفقات النقدية نظراً لاختلاف بعض العناصر المدرجة فيها، ومن ثم إعداد نموذج موحد لكل مصرف يتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة.
- ٣- تم اختيار ثمانية مقاييس منها مقياسين للعوائد المحاسبية وستة مقاييس للتدفقات النقدية (التقليدية، البديلة) تمثل جميعها متغيرات الدراسة وقسمتها على معامل ترجيح (القيمة

(١) منصور إبراهيم السعايدة، مقدر المعلومات المحاسبية المنشورة على تفسير القيمة السوقية لأسهم الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة المنارة، المجلد ١، العدد ٣، ١٩٩٦م.

- السوقية/ القيمة الدفترية) حيث ظهرت في شكل نسب، وقد تم اختيار هذه المقاييس استنادا إلى المقاييس التي تم استخدامها في الدراسات السابقة.
- ٤- تم تفرغ هذه النسب (المقاييس) المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية، وقائمة الدخل على البرنامج الاحصائي SPSS على شكل متغيرات ثمانية حيث يمثل كل متغير نسبة معينة.
- ٥- تم تحليل البيانات إحصائيا من خلال استخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط ونموذج الانحدار الخطى المتعدد واللذين تم استخدامهما في الدراسات السابقة كنماذج لتحليل البيانات المشابهة. ومن خلال تطبيق خمس نماذج للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل وصف وتحليل بيانات الدراسة وهي كالاتي:
- ١- الانحدار الخطى البسيط (SLR) Simple Linear Regression والمتعدد (MLR) Multiple Linear Regression حيث تم استخدام طريقة (STEPWISE REGRESSION PRODUCER).
 - ٢- معامل ارتباط بيرسون الخطى (R).
 - ٣- اختبار ديربن واتسون (D-W) DURBAINS -WATSON لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغيرات.
 - ٤- اختبار معامل تضخم التباين (VIF) VARIANCE INFLATION FACTOR لاختبار مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.
 - ٥- معامل التحديد المعدل (R^2).
 - ٦- اختبار (T) للحكم على معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، واختبار (F) للحكم على معنوية الانحدار.
 - ٧- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف.

المبحث الثالث اختبار الفرضيات

- مقدمة
- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
- اختبار الفرضيات

مقدمة:

يتناول هذا المبحث تحليل البيانات واختبار الفرضيات حيث قام الباحث بإجراء التحليل الوصفي للبيانات بهدف توضيح المعالم والخصائص الرئيسية لكل متغير من المتغيرات، ثم استخدام النماذج التنبؤية للتدفقات النقدية المستقبلية المعدة لذلك سواء على مستوى المصارف مجتمعة أم على مستوى المصرف الواحد، ثم القيام باختبار ومناقشة فرضيات الدراسة للوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تحقق الهدف العام من هذه الدراسة.

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

قبل البدء بتحليل واختبار الفرضيات لابد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الأكثر قبولاً وهي الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (4)

المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

الحد الأعلى max	الحد الأدنى min	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	رمز المتغير	المتغيرات
.922	.011	.992	.244	.246	GROSS	مجمل الربح التشغيلي
.224	-.401	50.5	.101	-.002	NIAT	صافي الدخل بعد الضريبة
1.449	-.320	3.435	.213	.062	NIDPR	صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء
.367	-.082	1.368	.104	.076	WCFO	رأس المال العامل الناتج من عمليات التشغيل
2.054	-2.272	2.211	.681	.308	CFO	التدفق النقدي الناتج من عمليات التشغيل
2.045	-2.596	6.817	.784	.115	CFAI	التدفق النقدي الناتج من عمليات التشغيل والاستثمار
1.059	-.961	9.093	.291	-.032	CFIF	التدفق النقدي الناتج من عمليات الاستثمار والتمويل
2.045	-2.272	2.541	.676	.266	CC	التغير في النقدية

يتضح من الجدول رقم (4) ما يلي:

١- أن مجمل الربح التشغيلي (GROSS) يعتبر أقل المتغيرات تشتتاً خلال فترة الدراسة إذ أن له أدنى معامل اختلاف والذي بلغ 992. وقد بلغ الانحراف المعياري له 24.4% في حين بلغ المتوسط الحسابي له 24.6%، ويعود ذلك إلى انخفاض تأثير السياسات المحاسبية على الربح المحاسبي في مراحل قياسه الأولى، وإن كان هذا التشتت لا يمكن اعتباره تشتتاً متوسطاً إلا أنه قد يرجع أيضاً إلى التغيرات في أسعار الفوائد العالمية، بالإضافة إلى ما يمثله هذا المتغير من صافي الفوائد الدائنة والمدينة، والتي تمثل فوائد لثلاث عملات رئيسة متداولة في السوق الفلسطينية التي تتباين في معدلات الفائدة لها.

٢- إن صافي الدخل بعد الضريبة (NIAT) من أكثر المتغيرات تشتتاً خلال فترة الدراسة حيث كان له أعلى قيمة معامل اختلاف وهو 50.5 ويليهِ من حيث التشتت التدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل (CFIF) حيث بلغ معامل الاختلاف له 9.093.

٣- يلاحظ بشكل عام أن متغيرات الدراسة لها تشتت مرتفع حول متوسطاتها الحسابية ويلاحظ ذلك من خلال قيمة معامل الاختلاف التي تجاوزت نسبة 100% في جميع المتغيرات باستثناء مجمل الربح التشغيلي (GROSS) ويرجع إلى الأسباب التالية:

أ- التقلبات العامة في الأوضاع المالية والمصرفية للمصرف حيث يعزى هذا إلى التقلبات السياسية والمالية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية والتي انعكست أثارها على الوضع الاقتصادي والمالي في فلسطين مما قد يعكس حالة التشتت الذي اعترى تلك البيانات خلال فترة الدراسة.

ب- وبالنسبة إلى التشتت الكبير في صافي الدخل بعد الضريبة؛ يرجع إلى السياسات التي تتبعها المصارف في دفع المستحقات الضريبية، القائمة في أغلب الأحيان على سياسة تأخير دفع المستحقات من سنة إلى أخرى.

ج- أما حالة التشتت في مقياس التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل؛ فيعزى غالباً إلى عدم قدرة بعض المصارف على تحويل أرباحها إلى نقدية.

د- أما التشتت في مقياس التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتشغيل فإنها غالباً ما تكون أنشطة من حالات غير متكررة تخضع إلى السياسات العامة التي تتبعها المصارف نحو التوسع أو الانكماش في أنشطة الاستثمار والتمويل، والتي بدورها ترتبط باستقرار الوضع الاقتصادي، بالإضافة إلى أن مثل هذا النوع من النشاط لا

يمثل النشاط الرئيس للمصارف العاملة في فلسطين رغم أن بعضها تعتبر مصارف استثمارية (متخصصة) إلا أنها تعمل عمل المصارف التجارية المختلفة.

هـ - أما حالت التثنت في مقياس التغير في النقدية فيرجع إلى أن هذا المقياس هو نتاج للمقاييس الأخرى (مقاييس التدفقات النقدية البديلة).

اختبار الفرضيات

أولاً: اختبار الفرضية الأولى:

وتنص على: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية في المصارف العاملة في فلسطين"
 لاختبار الفرضية السابقة فقد تم استخدام اختبار بيرسون الخطى للارتباط بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية (التقليدية والبديلة) وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي:

جدول رقم (5)

نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية

مقاييس التدفقات النقدية التقليدية		مقاييس التدفقات النقدية البديلة				مقاييس العوائد المحاسبية
NIDPR	WCFO	CC	CFIF	CFAI	CFO	
** .445 (.001)	** .504 (.000)	* .266 (.048)	-.091 (.506)	.145 (.286)	* .323 (.015)	NIAT صافي الدخل بعد الضريبة
.167 (.219)	** .829 (.000)	.245 (.068)	-.166 (.222)	.165 (.225)	** .368 (.005)	مجمّل ربح التشغيل GROSS

* معامل الارتباط معنوي إحصائياً عند $\infty = (0.05)$

** معامل الارتباط معنوي إحصائياً عند $\infty = (0.01)$

الأرقام بين الأقواس تمثل المعنوية الإحصائية (sig)

بناء على نتائج الجدول رقم (5) يتضح ما يلي:

١- توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً بين مقياس العائد المحاسبي (NIAT) صافي الدخل بعد الضريبة وبين كل من (CFO) التدفقات النقدية من عمليات التشغيل، (CC) التغير في النقدية وكليهما من مقاييس التدفقات النقدية البديلة. أما العلاقة بين (NIAT) صافي الدخل بعد الضريبة وكل من (CFAI) التدفقات النقدية من عمليات التشغيل والاستثمار و(CFIF) التدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل كانت ضعيفة وغير معنوية إحصائياً وهما أيضاً من المقاييس البديلة.

٢- يوجد علاقة ارتباط قوية ومعنوية إحصائياً بين (NIAT) صافي الدخل بعد الضريبة وبين كلٍ من (WCFO) رأس المال العامل من عمليات التشغيل، (NIDPR) صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء، وهما من مقاييس التدفقات النقدية التقليدية.

٣- توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً بين مقياس العائد المحاسبي (GROSS) مجمل الربح التشغيلي وبين كلٍ من (CFO) التدفقات النقدية من عمليات التشغيل وهو مقياس من مقاييس التدفقات النقدية البديلة، في حين كانت العلاقة مع باقي المقاييس البديلة للتدفقات النقدية ضعيفة وغير معنوية إحصائياً، وهي (CFAI) التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، (CFIF) التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، (CC) التغيير في النقدية.

٤- توجد علاقة ارتباط قوية ومعنوية إحصائياً بين (GROSS) مجمل الربح التشغيلي وبين (WCFO) رأس المال العامل من التشغيل، في حين كانت العلاقة مع (NIDPR) صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء ضعيفة وغير معنوية إحصائياً وكلاهما من المقاييس التدفقات النقدية التقليدية.

وعليه يمكن القول بوجود علاقة بين مقاييس العائد المحاسبي وبين مقاييس التدفقات النقدية التقليدية، مما يدل على أن العلاقة بين المقاييس المعدة على أساس الاستحقاق ترتبط فيما بينها ارتباطاً قوياً، في حين أن العلاقة بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية البديلة ضعيفة نوعاً ما وبشكل عام، باستثناء العلاقة مع المقياس البديل (CFO) التدفق النقدي من أنشطة التشغيل حيث كانت هناك علاقة ارتباط معنوية إحصائياً، مما يعنى أنه يمكن استخدام مقاييس العوائد المحاسبية في التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

وينسجم ذلك مع نتائج الدراسة التي قام بها (Bown et.al.1986) والدراسة التي قام بها (Percy et.al.1992) والدراسة التي قام بها (طعيمة، ١٩٩٨) ودراسة (الشولي، ٢٠٠٢).

بناءً على ما سبق يتضح عدم صحة الفرضية العدمية السابقة وقبول الفرضية البديلة، حيث توجد علاقة قوية ومعنوية إحصائياً بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية التقليدية، ووجود علاقة ضعيفة نوعاً ما بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية البديلة.

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية:

وتنص على: الفرضية الرئيسية "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس التدفقات النقدية التقليدية ومقاييس التدفقات النقدية البديلة في المصارف العاملة في فلسطين". ويمكن قياسها من خلال الفرضيات الفرعية الآتية:

١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقياس التدفق النقدي التقليدي (WCFO) رأس المال العامل من التشغيل وبين مقاييس التدفقات النقدية البديلة.

٢- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقياس التدفق النقدي التقليدي (NIDPR) صافي الربح بعد إضافة الإهلاك والإطفاء وبين مقاييس التدفقات النقدية البديلة.

لاختبار الفرضية السابقة فقد تم استخدام اختبار بيرسون الخطى للارتباط بين مقاييس التدفقات النقدية التقليدية والبديلة وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي:

جدول رقم (6)

نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون بين مقاييس التدفقات النقدية التقليدية والبديلة

مقاييس التدفقات النقدية البديلة				المتغيرات
CC	CFIF	CFAI	CFO	
.108	-.036	.077	.137	NIDPR
(.427)	(.791)	(.572)	(.314)	صافي الدخل مضافاً إليه الإهلاك والإطفاء
*.351	-.161	.195	*.482	WCFO
(.008)	(.235)	(.150)	(.000)	رأس المال العامل من التشغيل

• معامل الارتباط معنوي إحصائياً عند ($\infty = 0.01$)

الأرقام بين الأقواس تمثل المعنوية الإحصائية (sig)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (6) ما يلي:

١- عدم وجود علاقة ارتباط بين صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء (NIDPR) - وهو مقياس تقليدي - وبين التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO)، التدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI)، التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل

(CFIF)، التغير في النقدية (CC) وجميعها من مقاييس التدفقات النقدية البديلة حيث وجدت العلاقة غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

٢- أن معامل ارتباط بيرسون بين رأس المال العامل من التشغيل (WCFO) - وهو مقياس تقليدي - وبين كل من التدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI)، التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) وهما من مقاييس التدفقات النقدية البديلة هو معامل ارتباط ضعيف وغير معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$).

٣- أن معامل ارتباط بيرسون بين رأس المال العامل من التشغيل (WCFO) - وهو مقياس تقليدي وبين كل من التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO)، التغير في النقدية (CC) وهما من مقاييس التدفقات النقدية البديلة هو ارتباط معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) حيث بلغ معامل ارتباط 0.482، 0.351 على التوالي.

بناءً على نتائج اختبار بيرسون للارتباط يتضح الآتي:

١- عدم صحة الفرضية الفرعية الأولى (العدمية) وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقياس التدفق النقدي التقليدي رأس المال العامل من التشغيل (WCFO) وبين مقاييس التدفقات النقدية البديلة، حيث إنه توجد علاقة قوية ومعنوية إحصائية بين المقياس التقليدي رأس المال العامل من التشغيل (WCFO) وكل من المقياسين البديلين (CFO، CC) بينما لا توجد علاقة معنوية إحصائية بين (WCFO) وكل من المقياسين البديلين (CFIF، CFAI).

وينسجم ذلك مع ما توصلت إليه الدراسة التي قام بها (Percy et.al.1992)

٢- قبول الفرضية الفرعية الثانية (العدمية) حيث إنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقياس التدفق النقدي التقليدي صافي الربح بعد إضافة الإهلاك والإطفاء (NIDPR) وبين مقاييس التدفقات النقدية البديلة، حيث لا توجد علاقة معنوية إحصائية بين المقياس التقليدي صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء (NIDPR) وبين مقاييس التدفقات النقدية البديلة الأربعة: التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO)، التدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI)، التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF)، التغير في النقدية (CC).

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة:

وتنص على: "لا تعتبر مقاييس التدفقات النقدية أفضل من مقاييس العوائد المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية في المصارف العاملة في فلسطين".

سيتم اختبار صحة هذه الفرضية من خلال إجراء التحليل الإحصائي للمصارف عينة البحث، ولجميع سنوات السلسلة الزمنية من عام ١٩٩٧-٢٠٠٤ وذلك من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطى البسيط والمتعدد، وسيتم تحليل بيانات هذه الفرضية على مرحلتين بحيث تشمل المرحلة الأولى نتائج الانحدار الخطى البسيط، أما الثانية فتشمل نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد وذلك كما يلي:

المرحلة الأولى:

وتعتمد هذه المرحلة على التحليل الجزئي للمتغيرات، الذي يتضمن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كلا على حده، وذلك باستخدام أسلوب الانحدار الخطى البسيط (SLRM) كما يلي:

أولاً: تحليل النموذج الأول:

حيث تم إدخال رأس المال العامل من التشغيل (WCFO) وهو أحد مقاييس التدفقات النقدية التقليدية كمتغير تابع، والمقاييس الأخرى للعوائد المحاسبية والتدفقات النقدية كمتغيرات مستقلة، بحيث تحتوى كل معادلة انحدار على المتغير التابع وأحد المتغيرات المستقلة، وذلك من أجل تحديد أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً في التنبؤ برأس المال العامل من التشغيل، ونتائج تحليل النموذج الأول يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (7)

نتائج الانحدار الخطي البسيط رأس المال العامل من التشغيل (WCFO) وباقي المتغيرات الأخرى (مقاييس التدفقات النقدية الأخرى ومقاييس العوائد المحاسبية) كل على حده

درجة المعنوية sig	قيمة F	معامل التحديد المعدل R ²	معامل الارتباط R	درجة المعنوية sig	قيمة T	المعلمة الانحدارية	قيمة الحد الثابت	المتغيرات المستقلة
.000	* 118.38	.681	.829	.000	10.88	.355	-.011	Gross مجمّل الربح التشغيلي
.000	* 18.34	.240	.504	.000	4.28	.524	.077	NIAT صافي الدخل بعد الضريبة
.091	2.97	.035	.228	.091	1.72	.112	.069	NIDPR صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء
.000	* 16.35	.218	.482	.000	4.043	.074	.053	CFO التدفق النقدي من عمليات التشغيل
.150	2.13	.020	.195	.150	1.46	.026	.073	CFAI التدفق النقدي من عمليات التشغيل والاستثمار
.235	1.44	.008	.161	.235	-1.20	-.058	.074	CFIF التدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل
.008	* 7.59	.107	.351	.008	2.75	.054	.061	CC التغير في النقدية

* نموذج الانحدار معنوي إحصائياً عند $\infty = 0.01$.

من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط بين مقياس التدفق النقدي التقليدي (WCFO) رأس المال العامل من التشغيل وكل من المتغيرات المستقلة المتمثلة في مقياس التدفقات النقدية الأخرى ومقاييس العائد المحاسبي كل على حدة تبين ما يلي:

١- توجد علاقة معنوية إحصائياً بين (رأس المال العامل من التشغيل WCFO) وكل من المتغيرات الآتية:

أ- مجمل الربح التشغيلي (GROSS).

ب- صافي الدخل بعد الضريبة (NIAT).

ج- التدفق النقدي من عمليات التشغيل (CFO).

د- التغير في النقدية (CC).

٢- لا توجد علاقة معنوية إحصائياً بين مقياس التدفق النقدي التقليدي رأس المال العامل من التشغيل (WCFO) وباقي المتغيرات الأخرى في الجدول السابق وهي:

أ- صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء (NIDPR).

ب- التدفق النقدي من عمليات التشغيل والاستثمار (CFAI).

ج- التدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل (CFIF).

ومن خلال قيمة معامل التحديد المعدل R^2 يتضح أن مجمل الربح التشغيلي (GROSS) له قدرة عالية على تفسير التغيرات الحادثة في رأس المال العامل من التشغيل (WCFO) حيث يفسر ما نسبته ٦٨,١% من التغيرات الحادثة فيه، مما يشير إلى أن مجمل الربح التشغيلي (GROSS) له قدرة عالية على التنبؤ برأس المال العامل من التشغيل (WCFO)، في حين أن كلاً من صافي الدخل بعد الضريبة (NIAT) والتدفقات النقدية من عمليات التشغيل (CFO) لهما قدرة أقل على التنبؤ برأس المال العامل من التشغيل (WCFO) حيث إنهما يفسران ما نسبته ٢٤% و ٢١,٨% على التوالي من التغيرات الحادثة في رأس المال العامل من التشغيل (WCFO).

في حين نجد التغير في النقدية أقل المتغيرات المعنوية تفسيراً حيث تفسر ما نسبته ١٠,٧% من التغيرات الحادثة من رأس المال العامل من التشغيل (WCFO).

أما بالنسبة لباقي المتغيرات الأخرى غير المعنوية إحصائياً فليس لها أي قدرة تنبؤية أو تفسيرية للتغيرات الحادثة في رأس المال العامل من التشغيل (WCFO).

ثانياً: تحليل النموذج الثاني:

حيث تم إدخال التدفق النقدي من عمليات التشغيل (CFO) وهو أحد مقاييس التدفقات النقدية البديلة كمتغير تابع، والمقاييس الأخرى للعوائد المحاسبية والتدفقات النقدية كمتغيرات مستقلة، بحيث تحتوى كل معادلة انحدار على المتغير التابع وأحد المتغيرات المستقلة، وذلك من أجل تحديد أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من عمليات التشغيل (CFO).

والجدول التالي يوضح نتائج الانحدار الخطي البسيط (CFO) وكل متغير من المتغيرات المستقلة كل على حده.

جدول رقم (8)

نتائج الانحدار الخطي البسيط للتدفق النقدي من عمليات التشغيل (CFO) وباقي المتغيرات الأخرى (مقاييس التدفقات النقدية الأخرى ومقاييس العوائد المحاسبية) كل على حده

درجة المعنوية sig	قيمة F	معامل التحديد المعدل R ²	معامل الارتباط R	درجة المعنوية sig	قيمة T	المعطمة الانحدارية	قيمة الحد الثابت	المتغيرات المستقلة
.005	*8.443	.119	.368	.005	2.906	1.025	.055	Gross مجمّل الربح التشغيلي
.015	*6.285	.088	.323	.015	2.507	2.187	.313	NIAT صافي الدخل بعد الضريبة
.314	1.034	.001	.137	.314	1.017	.437	.281	NIDPR صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء
.000	*16.347	.218	.482	.000	4.043	3.138	.069	WCFO رأس المال العامل من التشغيل
.000	*42.53	.430	.664	.000	6.522	.577	.242	CFAI التدفق النقدي من عمليات التشغيل والاستثمار
.415	.676	-.006	.111	.415	-.822	-.261	.299	CFIF التدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل
.000	*239.96	.813	.903	.000	15.491	.911	.065	CC التغير في النقدية

* نموذج الانحدار معنوي إحصائياً عند $\alpha = 0.01$.

من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط بين مقياس التدفق النقدي البديل (CFO) التدفق النقدي من عمليات التشغيل والمتغيرات الأخرى يتبين ما يلي:

١- توجد علاقة معنوية إحصائياً بين (CFO) التدفق النقدي من عمليات التشغيل وكل من المتغيرات التالية:

أ- مجمل الربح التشغيلي (GROSS).

ب - رأس المال العامل من التشغيل (WCFO).

ج- صافي الدخل بعد الضريبة (NIAT).

د- التدفقات النقدية من عمليات التشغيل والاستثمار (CFAI).

هـ- التغير في النقدية (CC).

٢- لا توجد علاقة معنوية إحصائياً بين المقياس البديل (CFO) وباقي المتغيرات الأخرى

المشار إليها في الجدول السابق وهي:

أ- صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء (NIDPR)

ب- التدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل (CFIF).

ومن خلال قيمة معامل التحديد المعدل R^2 يتضح أن أكثر المتغيرات قدرة تفسيرية وتأثيراً في التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO) هو التغير في النقدية (CC)، حيث بلغ معامل التحديد المعدل ٨١,٣%، ويليه في القدرة التفسيرية التدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI) حيث يفسر ما نسبته ٤٣% من التغيرات الحادثة في (CFO)، في حين أن القدرة التفسيرية لمتغير رأس المال العامل من التشغيل (WCFO) هي ٢١,٨%، أما القدرة التفسيرية لمتغير مجمل الربح التشغيلي (GROSS) فبلغت ١١,٩% وأخيراً فإن القدرة التفسيرية للمتغير صافي الربح بعد الضريبة (NIAT) بلغت ٨,٨%.

ومما سبق يتضح أن هذه المتغيرات لها قدرة تنبؤية بالتدفقات النقدية من عمليات التشغيل (CFO)، في حين أن كلاً من صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء (NIDPR) والتدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) ليس لهما أي تأثير جوهري على التدفقات النقدية من عمليات التشغيل (CFO).

ثالثاً: تحليل النموذج الثالث:

حيث تم إدخال التغير في النقدية (CC) وهو أحد مقاييس التدفقات النقدية البديلة كمتغير تابع، والمقاييس الأخرى للعوائد المحاسبية والتدفقات النقدية كمتغيرات مستقلة، بحيث تحتوى كل

معادلة انحدار على المتغير التابع وأحد المتغيرات المستقلة، وذلك من أجل تحديد أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ممثلاً في هذا النموذج المتغير التابع وهو (CC) التغير في النقدية.

والجدول التالي يوضح نتائج الانحدار الخطي البسيط بين (CC) وكل متغير من المتغيرات المستقلة كما يلي:

جدول رقم (9)

نتائج الانحدار الخطي البسيط للتغير في النقدية (CC) وباقي المتغيرات الأخرى (مقاييس التدفقات النقدية الأخرى ومقاييس العوائد المحاسبية)

كل على حده

درجة المعنوية sig	قيمة F	معامل التحديد المعدل R ²	معامل الارتباط R	درجة المعنوية sig	قيمة T	المعلمة الانحدارية	قيمة الحد الثابت	المتغيرات المستقلة
.068	3.458	.043	.245	.068	1.860	.678	.099	Gross مجمل الربح التشغيلي
.048	**4.103	.053	.266	.048	2.025	1.785	.270	NIAT صافي الدخل بعد الضريبة
.427	.641	-.007	.108	.427	.800	.343	.245	NIDPR صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء
.008	*7.594	.107	.351	.008	2.756	2.267	.093	WCFO رأس المال العامل من التشغيل
.000	*239.96	.813	.903	.000	15.491	.896	-.001	CFO التدفق النقدي من عمليات التشغيل
.000	*64.180 (.000)	.535	.737	.000	8.011	.635	.193	CFIF التدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل
.080	3.175 (.080)	.038	.236	.080	1.782	.548	.284	CFAI التدفق النقدي من عمليات

* نموذج الانحدار معنوي إحصائياً عند $\infty = 0.1$.

** نموذج الانحدار معنوي إحصائياً عند $\infty = 0.05$.

من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط تبين ما يلي:

١- توجد علاقة معنوية إحصائياً بين التغير في النقدية (CC) وكل من المتغيرات الآتية:

أ- صافي الدخل بعد الضريبة (NIAT).

ب- رأس المال العامل من التشغيل (WCFO).

ج- التدفقات النقدية من عمليات التشغيل (CFO).

د- التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار والتمويل (CFIF).

٢- لا توجد علاقة معنوية إحصائياً بين التغير في النقدية (CC) وباقي المتغيرات الأخرى

في الجدول السابق وهي:

أ- مجمل الربح التشغيلي (GROSS).

ب- صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء (NIDPR).

ج- التدفقات النقدية الناتجة من عمليات التشغيل والاستثمار (CFAI).

ومن خلال قيمة معامل التحديد المعدل R^2 يتضح أن التدفق النقدي من عمليات التشغيل (CFO) أكثر المتغيرات قدرة تفسيرية وتأثيراً في التغير في النقدية (CC) حيث بلغ معامل التحديد المعدل $81,3\%$ ، يليه من حيث القدرة التفسيرية التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) حيث بلغ معامل التحديد المعدل $53,5\%$.

في حين أن كلاً من رأس المال العامل من التشغيل (WCFO) وصافي الربح بعد الضريبة (NIAT) كانا أقل تأثيراً حيث بلغ R^2 معامل التحديد المعدل $10,7\%$ و $5,3\%$ على التوالي، ويشير معامل التحديد المعدل R^2 إلى النسبة التي يفسرها المتغير المستقل من المتغيرات الحادثة في المتغير التابع (CC).

ومن خلال ما سبق يتضح أن أقوى المتغيرات له قدرة تنبؤية بالتدفقات النقدية المستقبلية ممثلة بالتغير في النقدية (CC) هو التدفقات النقدية الناتجة من عمليات التشغيل (CFO)، ويليه التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار والتمويل (CFIF).

رابعاً: تحليل النموذج الرابع:

حيث تم إدخال التدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI) وهو أحد مقاييس التدفقات النقدية البديلة كمتغير تابع، والمقاييس الأخرى للعوائد المحاسبية والتدفقات النقدية كمتغيرات مستقلة، بحيث تحتوى كل معادلة انحدار على المتغير التابع وأحد المتغيرات المستقلة، من أجل تحديد أكثر المتغيرات المستقلة قدرة على التنبؤ بالتدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار، والجدول التالي يوضح نتائج تحليل هذا النموذج:

جدول رقم (10)

نتائج الانحدار الخطي البسيط للتدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI) وباقي المتغيرات الأخرى (مقاييس التدفقات النقدية الأخرى

ومقاييس العوائد المحاسبية) كل على حده

المتغيرات المستقلة	قيمة الحد الثابت	المعلمة الانحدارية	قيمة T	درجة المعنوية sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد المعدل R ²	قيمة F	درجة المعنوية sig
Gross مجمل الربح التشغيلي	-.015	.528	1.227	.225	.027	.009	1.506	.225
NIAT صافى الدخل بعد الضريبة	.117	1.130	1.077	.286	.021	.003	1.159	.286
NIDPR صافى الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء	.097	.283	.568	.572	.006	-.012	.322	.572
WCFO رأس المال العامل من التشغيل	.004	1.461	1.461	.150	.038	.02	2.134	.150
CFO التدفق النقدي من عمليات التشغيل	-.120	.764	6.522	.000	.441	.430	*42.534	.000
CFIF التدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل	.102	-.406	-1.118	.269	.023	.005	1.249	.269
CC التغير في النقدية	-.113	.855	8.011	.000	.543	.535	*64.180	.000

* نموذج الانحدار معنوي إحصائياً عند $\alpha = 0.01$.

من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط بين مقياس التدفق النقدي البديل (CFAI) التدفق النقدي من عمليات التشغيل والاستثمار وكل من المتغيرات المستقلة المتمثلة في مقياس التدفقات النقدية الأخرى ومقاييس العائد المحاسبي كل على حدة تبين ما يلي:

١- توجد علاقة معنوية إحصائياً بين التدفق النقدي من عمليات التشغيل والاستثمار

(CFAI) وكل من المتغيرات الآتية:

أ- التدفق النقدي من عمليات التشغيل (CFO).

ب- التغير في النقدية (CC).

٢- لا توجد علاقة معنوية إحصائياً بين مقياس التدفق النقدي البديل التدفق النقدي من

عمليات التشغيل والاستثمار (CFAI) وباقي المتغيرات الأخرى في الجدول السابق

وهي:

أ- مجمل الربح التشغيلي (GROSS)

ب- صافي الدخل بعد الضريبة (NAIT)

ج- صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء (NIDPR).

د- رأس المال العامل من التشغيل (WCFO).

هـ- التدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل (CFIF).

ومن خلال قيمة معامل التحديد المعدل R^2 يتضح أن التغير في النقدية (CC) له قدرة

عالية على تفسير التغيرات الحادثة في التدفق النقدي من عمليات التشغيل والاستثمار (CFAI)

حيث يفسر ما نسبته ٥٣,٥% من التغيرات الحادثة فيه.

مما يشير إلى أن التغير في النقدية (CC) له قدرة عالية على التنبؤ بالتدفق النقدي من

عمليات التشغيل والاستثمار (CFAI)، في حين أن التدفق النقدي من عمليات التشغيل (CFO)

له قدرة أقل على التنبؤ بالتدفق النقدي من عمليات التشغيل والاستثمار (CFAI) حيث إنه يفسر

ما نسبته ٤٣% من التغيرات الحادثة في التدفق النقدي من عمليات التشغيل والاستثمار

(CFAI).

أما بالنسبة لباقي المتغيرات الأخرى غير المعنوية إحصائياً فليس لها أي قدرة تنبؤية أو

تفسيرية للتغيرات الحادثة في التدفق النقدي من عمليات التشغيل والاستثمار (CFAI).

خامساً: تحليل النموذج الخامس:

حيث تم إدخال التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) وهو أحد مقاييس التدفقات النقدية البديلة كمتغير تابع، والمقاييس الأخرى للعوائد المحاسبية والتدفقات النقدية كمتغيرات مستقلة، بحيث تحتوى كل معادلة انحدار على المتغير التابع وأحد المتغيرات المستقلة، وذلك من أجل تحديد أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ممثلاً في هذا النموذج المتغير التابع وهو التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF).
والجدول التالي يوضح نتائج الانحدار الخطي البسيط بين (CFIF) وكل متغير من المتغيرات المستقلة كما يلي:

جدول رقم (11)

نتائج الانحدار الخطي البسيط للتدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) وباقي المتغيرات الأخرى (مقاييس التدفقات النقدية الأخرى ومقاييس العوائد المحاسبية) كل على حده

قيمة F	معامل التحديد المعدل R ²	معامل الارتباط R	قيمة T	المعلمة الانحدارية	قيمة الحد الثابت	المتغيرات المستقلة
1.523 (.222)	.009	.166	-1.234 (.222)	-.197	.016	Gross مجمّل الربح التشغيلي
.448 (.506)	-.010	.091	-.669 (.506)	-.262	-.032	NIAT صافي الدخل بعد الضريبة
.071 (.791)	-.017	.036	-.267 (.791)	-.049	-.029	NIDPR صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء
1.442 (.235)	.008	.161	-1.201 (.235)	-.448	.0016	WCFO رأس المال العامل من التشغيل
.676 (.415)	-.006	.111	-.822 (.415)	-.047	-.017	CFO التدفق النقدي من عمليات التشغيل
1.249 (.269)	.005	.150	-1.118 (.269)	-.0552	-.0260	CFAI التدفق النقدي من عمليات التشغيل والاستثمار

3.175 (.080)	.038	.236	1.782 (.080)	.101	-.0594	CC التغير في النقدية
-----------------	------	------	-----------------	------	--------	-------------------------

مستوى المعنوية الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$.
الأرقام بين الأقواس تمثل المعنوية الإحصائية (sig)

من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط بين مقياس التدفق النقدي البديل والتدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل (CFIF) وكل من المتغيرات المستقلة المتمثلة في مقياس التدفقات النقدية الأخرى ومقاييس العائد المحاسبي كل على حدة تبين عدم وجود أي متغير من المتغيرات الأخرى له قدرة تنبؤية أو تفسيرية للمتغيرات الحادثة في التدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل (CFIF).

المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة سيتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد وذلك من أجل تحديد أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً وارتباطاً بالمتغيرات التابعة الخمسة السابقة وهي رأس المال العامل من التشغيل (WCFO)، التدفق النقدي من عمليات التشغيل (CFO)، التغير في النقدية (CC)، التدفق النقدي من عمليات التشغيل والاستثمار (CFAI)، التدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل (CFIF).

حيث سيتم تقدير خمس معادلات انحدار، يكون أحد المتغيرات الخمسة السابقة هو المتغير التابع في المعادلة، في حين سيتم إدخال كافة المتغيرات الأخرى معاً واستخدام طريقة الانحدار التدريجي (Stepwise)؛ وذلك لفرز المتغيرات المعنوية إحصائياً والمؤثرة في المتغير التابع وأكثرها قدرة على التنبؤ بالتدفق النقدي.

وفيما يلي النماذج التنبؤية بالتدفقات النقدية المستقبلية وهي كما يلي:

١- النموذج الأول: وقد تم فيه إدخال رأس المال العامل من التشغيل كمتغير تابع والمتغيرات الأخرى كمتغيرات مستقلة.

$$WCFO_t = a + b_1 GROSS_t + b_2 NIAT_t + b_3 NIDPR_t + b_4 CFO_t + b_5 CFAI_t + b_6 CFIF_t + b_7 CC_t + e_t$$

٢- النموذج الثاني: وقد تم فيه إدخال التدفق النقدي من أنشطة التشغيل كمتغير تابع والمتغيرات الأخرى كمتغيرات مستقلة.

$$CFO_t = a + b_1 GROSS_t + b_2 NIAT_t + b_3 NIDPR_t + b_4 WCFO_t + b_5 CFAI_t + b_6 CFIF_t + b_7 CC_t + e_t$$

٣- النموذج الثالث: وقد تم فيه إدخال التغير في النقدية كمتغير تابع والمتغيرات الأخرى كمتغيرات مستقلة.

$$CC_t = a + b_1 GROSS_t + b_2 NIAT_t + b_3 NIDPR_t + b_4 WCFO_t + b_5 CFO_t + b_6 CFAI_t + b_7 CFIF_t + e_t$$

٤- النموذج الرابع: وقد تم فيه إدخال التدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار كمتغير تابع والمتغيرات الأخرى كمتغيرات مستقلة.

$$CFAI_t = a + b_1 GROSS_t + b_2 NIAT_t + b_3 NIDPR_t + b_4 WCFO_t + b_5 CFO_t + b_6 CFIF_t + b_7 CC_t + e_t$$

٥- النموذج الخامس: وقد تم فيه إدخال التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل كمتغير تابع والمتغيرات الأخرى كمتغيرات مستقلة.

$$CFIF_t = a + b_1 GROSS_t + b_2 NIAT_t + b_3 NIDPR_t + b_4 WCFO_t + b_5 CFO_t + b_6 CFAI_t + b_7 CC_t + e_t$$

حيث إن مقاييس العوائد المحاسبية تتمثل في الآتي:

GROSS: مجمل الربح التشغيلي للفترة (t).
NIAT: صافي الدخل بعد الضريبة للفترة (t).

أما مقاييس التدفقات النقدية فيمثلان الآتي:

NIDPR: صافي الدخل مضافا إليه الإهلاك والإطفاء للفترة (t).
WCFO: رأس المال العامل من التشغيل للفترة (t).
CFO: التدفق النقدي من أنشطة التشغيل للفترة (t).
CFAI: التدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار للفترة (t).
CFIF: التدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل للفترة (t).
CC: التغير في النقدية للفترة (t).

وتمثل المتغيرات (GROSS، NIAT، NIDPR، WCFO) مقاييس معدة على أساس الاستحقاق، بينما تمثل باقي المتغيرات المقاييس المعدة على الأساس النقدي، كما يمثل المتغيران (WCFO، NIDPR) مقاييس التدفقات النقدية التقليدية بينما المتغيرات (CFAI، CFIF، CC، CFO) تمثل مقاييس التدفقات النقدية البديلة.

وفيما يلي نتائج الانحدار المتعدد للنماذج الخمسة السابقة:
أولا: نموذج الانحدار الأول (المتغير التابع WCFO):

ويتضح من خلال جدول رقم (13) أن المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع رأس المال العامل من التشغيل (WCFO) هو مجمل الربح التشغيلي (GROSS) والتدفقات النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل (CFO) وصافي الربح بعد الضريبة (NIAT). حيث إن نموذج الانحدار قوي ومعنوي إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0,01$ ، كما أن معامل التحديد المعدل R^2 بلغ ٧٢,٨% وهو مرتفع ويشير إلى أن المتغيرات المستقلة الثلاثة تفسر ما نسبته ٧٢,٨% من المتغيرات الحادثة في رأس المال العامل من التشغيل (WCFO)، كما أنه يشير إلى القدرة التنبؤية لهذه المتغيرات الثلاثة للتنبؤ برأس المال العامل من التشغيل (WCFO).

جدول رقم (12)
نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise)
للمتغير التابع (WCFO) لإجمالي المصارف

قيمة VIF	قيمة D.W	قيمة F ومعنوياتها	معامل التحديد المعدل R ²	معامل الارتباط	قيمة t ومعنوياتها	قيمة المعلمة الانحدارية المعيارية	معامل الانحدار	قيمة t ومعنوياتها	قيمة الحد الثابت	رمز المتغير	المتغيرات المستقلة المعنوية
								-495 (.623)	.0055		الحد الثابت
1.302	1.712	50.154 (.000)	.728	.862	8.721 (.000)	.699	.299			GROSS	مجمّل الربح التشغيلي
1.206					2.250 (.029)	.174	.0266			CFO	التدفق النقدي من عمليات التشغيل
1.257					2.015 (.049)	.159	.165			NIAT	صافي الربح بعد الضريبة

نموذج الانحدار معنوي إحصائياً عند $\alpha = 0.05$
الأرقام بين الأقواس تمثل المعنوية الإحصائية (sig)

كما أن أعلى قيمة للمعلمة الانحدارية المعيارية هي قيمة المعلمة الانحدارية المعيارية لمجمل الربح التشغيلي (GROSS) حيث تبلغ 0.699 مما يشير إلى أن أقوى تلك المتغيرات وأكثرها قدرة على التنبؤ المستقبلي برأس المال العامل من التشغيل هو مجمل الربح التشغيلي (GROSS).

كما أن نموذج الانحدار السابق خالي من المشاكل الإحصائية، حيث بلغت قيمة "ديربن واتسن" 1,712 وهي مرتفعة، ويشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي. كما أن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير من المتغيرات الثلاثة متدنية وقريبة من (1) وهذا يشير إلى انعدام مشكلة التعدد الخطي في نموذج الانحدار، وخلو النموذج من هذه المشاكل مما يشير إلى دقة النموذج ودقة النتائج المترتبة عليه.

أما باقي المتغيرات التي لم تظهر في الجدول المشار إليه أعلاه والتي تم استبعادها وفقاً لنموذج الانحدار التدريجي المتعدد وهي التدفقات النقدية الناتجة من عمليات التشغيل والاستثمار (CFAI)، والتدفقات النقدية من عمليات الاستثمار والتمويل (CFIF)، وصافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء (NIDPR)، التغير في النقدية (CC) فلم تكن معنوية إحصائياً.

وعليه يمكن صياغة نموذج التنبؤ الخاص برأس المال العامل من التشغيل (WCFO) في الآتي:

$$WCFO = .0055 + .299GROSS + .260CFO + .165NIAT$$

ثانياً: نموذج الانحدار الثاني (المتغير التابع CFO)

من خلال نتائج جدول رقم (13) يلاحظ أن المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع التدفقات النقدية الناتجة من عمليات التشغيل (CFO) هي:

التغير في النقدية (CC)، التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات الاستثمار والتمويل (CFIF)، (CFAI) التدفقات النقدية من عمليات التشغيل والاستثمار.

ويلاحظ أن نموذج الانحدار معنوي إحصائياً وبشكل قوي حيث بلغت قيمة (F) $472,066$ وهي معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة $\infty = 0,01$ ، كما أن معامل التحديد المعدل بلغ $0,963$ وهو يعني أن المتغيرات المستقلة الثلاثة السابقة تفسر ما نسبته $96,3\%$ من المتغيرات الحادثة في المتغير التابع التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO) وهي نسبة مرتفعة وتشير إلى أهمية هذه المتغيرات المستقلة في التنبؤ بالتدفقات النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل (CFO).

بينما يعتبر مقياس التغير في النقدية (CC) أقوى تلك المتغيرات ويتضح ذلك من خلال تصدره أعلى قيمة للمعلمة الانحدارية المعيارية التي تبلغ 0.748 مما يشير إلى أن هذا المتغير أقوى المتغيرات المعنوية إحصائياً قدرة علي التنبؤ المستقبلي بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (CFO).

ويلاحظ أيضاً خلو نموذج الانحدار من المشاكل الإحصائية كالارتباط الذاتي والتعدد الخطي حسب ما تظهره قيمة "ديربن واتسن" (D.W) وقيم معامل تضخم التباين (VIF). أما باقي المتغيرات التي لم تظهر في الجدول وهي رأس المال العامل من التشغيل (WCFO)، وصافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء (NIDPR)، وصافي الدخل بعد الضريبة (NIAT)، ومجمل الربح التشغيلي (GROSS) فلم تكن معنوية إحصائياً.

وعليه يمكن صياغة نموذج التنبؤ الخاص بالتدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO) في الآتي:

$$\text{CFO} = -.030 + 1.263 \text{CC} - 1.063 \text{CFIF} - .285 \text{CFAI}$$

جدول رقم (13)

نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise)

للمتغير التابع (CFO) لإجمالي المصارف

قيمة VIF	قيمة D.W	قيمة F ومعنوياتها	معامل التحديد المعدل R ²	معامل الارتباط	قيمة t ومعنوياتها	قيمة المعلمة الانحدارية المعيارية	معامل الانحدار	قيمة t ومعنوياتها	قيمة الحد الثابت	رمز المتغير	المتغيرات المستقلة المعنوية
								-1.473 (.147)	-.030		الحد الثابت
2.993	2.403	472.066 (.000)	.963	.982	27.73 (.000)	1.252	1.263			CC	التغير في النقدية
1.399					-14.75 (.000)	-.455	-1.068			CFIF	التدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل
2.892					-7.37 (.000)	-.327	-.285			CFAI	التدفق النقدي من عمليات التشغيل والاستثمار

نموذج الانحدار معنوي إحصائياً عند $\alpha = 0.05$.
الأرقام بين الأقواس تمثل المعنوية الإحصائية (sig)

ثالثاً: نموذج الانحدار الثالث (المتغير التابع CC):

من خلال جدول رقم (14) يتضح أن المتغيرات المستقلة المعنوية إحصائياً والمؤثرة على المتغير التابع التغير في النقدية (CC) هي:

التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل (CFO)، التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار والتمويل (CFIF)، التدفقات النقدية من عمليات التشغيل والاستثمار (CFAI).

كما أن نموذج الانحدار معنوي إحصائياً وبشكل قوي حيث بلغت قيمة (F) ٨٠١,٨٤٧ وهي معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة $\infty = 0,01$.

كما أن معامل التحديد المعدل R^2 بلغ ٠,٩٧٨ وهو يعني أن المتغيرات المستقلة الثلاثة السابقة تفسر ما نسبته ٩٧,٨% من المتغيرات الحادثة في التغير في النقدية (CC) وهي نسبة مرتفعة وتشير إلى مدى أهمية هذه المتغيرات الثلاثة في التنبؤ بالمتغير (CC).

وتعتبر مقياس التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO) أقوى تلك المتغيرات ويتضح ذلك من خلال قيمة المعلمة الانحدارية المعيارية والتي تبلغ قيمتها 748. مما يشير إلى أن هذا المتغير أقوى المتغيرات المعنوية إحصائياً في التنبؤ المستقبلي بالتغير في النقدية (CC).

ويلاحظ خلو نموذج الانحدار من المشاكل الإحصائية كالارتباط الذاتي والتعدد الخطي، وذلك يتضح من خلال قيمة "ديربن واتسن" (D.W.) وكذلك قيم معامل تضخم التباين (VIF). أما باقي المتغيرات وهي رأس المال العامل من التشغيل (WCFO)، وصافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء (NIDPR)، وصافي الدخل بعد الضريبة (NIAT)، ومجمل الربح التشغيلي (GROSS) فلم تكن معنوية إحصائياً.

وعليه يمكن صياغة نموذج التنبؤ الخاص بالتغير في النقدية (CC) في الآتي:

$$CC = .358 + .742CFO + .844CFIF + .254CFAI.$$

جدول رقم (14)

نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise)

للمتغير التابع (CC) لإجمالي المصارف

قيمة VIF	قيمة D.W	قيمة F ومعنوياتها	معامل التحديد المعدل R ²	معامل الارتباط	قيمة t ومعنوياتها	قيمة المعلمة الانحدارية المعيارية	معامل الانحدار	قيمة t ومعنوياتها	قيمة الحد الثابت	رمز المتغير	المتغيرات المستقلة المعنوية
								2.367 (.022)	.0358		الحد الثابت
1.788	2.375	801.847 (.000)	.978	.989	27.733 (.000)	.748	.742			CFO	التدفق النقدي من عمليات التشغيل
1.023					17.797 (.000)	.363	.844			CFIF	التدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل
1.807					10.879 (.000)	.295	.254			CFAI	التدفق النقدي من عمليات التشغيل والاستثمار

نموذج الانحدار معنوي إحصائياً عند $\infty = 0.05$.

الأرقام بين الأقواس تمثل المعنوية الإحصائية (sig)

رابعاً: نموذج الانحدار الرابع (المتغير التابع CFAI):

ويتضح من خلال جدول رقم (15) أن هذا النموذج يعاني من مشكلة الازدواج الخطى المتعدد، ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل تضخم التباين (VIF) حيث تجاوزت قيمته في كلا المتغيرين التدفق النقدي من أنشطة التشغيل والتغير في النقدية (CFO،CC) لـ (5)، مما يشير إلى الارتباط الكبير بين هذين المتغيرين الأمر الذي يؤثر على دقة النموذج وعلى معنوية المعالم المقدره، ولحل هذه المشكلة فقد تم حذف أحد المتغيرين المرتبطين وهو (CFO) لأن القدرة التفسيرية لهذا المتغير أقل من القدرة التفسيرية للمتغير الآخر وهو التغير في النقدية (CC) وذلك استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها في تحليل الانحدار الخطى البسيط، إذ بلغ معامل التحديد المعدل للمتغير (CC) 53,3% في حين بلغ معامل التحديد المعدل للمتغير (CFO) 43%.

ولهذا فقد تم إعادة إجراء تحليل الانحدار الخطى المتعدد بطريقة (Stepwise) بعد حذف المتغير المذكور سابقاً، وكانت النتائج وفقاً للجدول رقم (16)، ويتضح من خلال هذا الجدول أن المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع التدفق النقدي من عمليات التشغيل والاستثمار (CFAI) هو التغير في النقدية (CC) والتدفقات النقدية الناتجة من عمليات الاستثمار والتمويل (CFIF).

حيث إن نموذج الانحدار قوي ومعنوي إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0,01$ ، كما أن معامل التحديد المعدل R^2 بلغ 64,1% وهو جيد يشير إلى أن المتغيرين المستقلين يفسران ما نسبته 64,1% من التغيرات الحادثة في التدفقات النقدية الناتجة من عمليات التشغيل والاستثمار (CFAI)، كما أنه يشير إلى القدرة التنبؤية لهذين المتغيرين للتنبؤ بالتدفقات النقدية الناتجة من عمليات التشغيل والاستثمار (CFAI).

كما تبلغ أعلى قيمة للمعلمة الانحدارية المعيارية هي قيمة المعلمة الانحدارية المعيارية للتغير في النقدية (CC) حيث تبلغ 0.818 مما يشير أن أقوى هذين المتغيرين وأكثرهما قدرة على التنبؤ المستقبلي بالتدفقات النقدية الناتجة من عمليات التشغيل والاستثمار هو التغير في النقدية (CC).

أما باقي المتغيرات التي لم تظهر في الجدول المشار إليه أعلاه والتي تم استبعادها وفقاً لنموذج الانحدار التدريجي المتعدد فلم تكن معنوية إحصائياً.

وعليه يمكن صياغة نموذج التنبؤ الخاص بالتغير في النقدية (CFAI) في الآتي:

$$CFAI = -0.168 + 0.949CC - 0.926CFIF$$

جدول رقم (15)

نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Step wise)

للمتغير التابع (CFAI) لإجمالي المصارف

قيمة VIF	قيمة D.W	قيمة F ومعنوياتها	معامل التحديد المعدل R ²	معامل الارتباط	قيمة t ومعنوياتها	قيمة المعلمة الانحدارية المعيارية	معامل الانحدار	قيمة t ومعنوياتها	قيمة الحد الثابت	رمز المتغير	المتغيرات المستقلة المعنوية
								-2.786 (.007)	-.136		الحد الثابت
14.426					10.879 (.000)	2.355	2.733			CC	التغير في النقدية
2.683	1.946	58.269 (.000)	.821	.912	-9.415 (.000)	-.879	-2.372			CFIF	التدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل
13.795					-7.378 (.000)	-1.562	-1.797			CFO	التدفق النقدي من عمليات التشغيل

نموذج الانحدار معنوي إحصائياً عند $\alpha = 0.05$
الأرقام بين الأقواس تمثل المعنوية الإحصائية (sig)

جدول رقم (16)

نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise) المعدل

للمتغير التابع (CFAI) لإجمالي المصارف

قيمة VIF	قيمة D.W	قيمة F ومعنوياتها	معامل التحديد المعدل R ²	معامل الارتباط	قيمة t ومعنوياتها	قيمة المعلمة الانحدارية المعيارية	معامل الانحدار	قيمة t ومعنوياتها	قيمة الحد الثابت	رمز المتغير	المتغيرات المستقلة المعنوية
								-2.435 (.018)	-168		الحد الثابت
1.059					9.840 (.000)	.818	.949			CC	التغير في النقدية
1.059	1.356	50.142 (.000)	.641	.809	-4.128 (.000)	-343	-.926			CFIF	التدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل

نموذج الانحدار معنوي إحصائياً عند $\alpha = 0.05$.

الأرقام بين الأقواس تمثل المعنوية الإحصائية (sig)

خامساً: نموذج الانحدار الخامس (المتغير التابع CFIF):

في هذا النموذج وعند استخدام تحليل الانحدار المتعدد من أجل تحديد أكثر المتغيرات تأثيراً وارتباطاً بالمتغير التابع التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) تبين أنه لا يوجد أي من المتغيرات المستقلة معنوي إحصائياً، مما يشير إلى عدم وجود أي متغير من المتغيرات المستقلة ذو قدرة جوهرية على التنبؤ بالتدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF)، مما يعنى أيضاً أن هناك بعض المتغيرات الأخرى الأكثر أهمية وقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل لم تشملها هذه الدراسة، وهذا يتيح المجال أمام دراسات أخرى قد تجرى في هذا المجال لبحث وتحديد هذه المتغيرات التي قد يكون لها تأثير وقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF).

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

١- عند إدخال رأس المال العامل من التشغيل (WCFO) وهو من مقاييس التدفقات النقدية كمتغير تابع نجد أن مجمل الربح التشغيلي (GROSS) هو أقوى المتغيرات وأكثرها قدرة على تفسير التغيرات الحادثة في المتغير التابع سواء عند استخدام أسلوب الانحدار البسيط أم عند استخدام أسلوب الانحدار المتعدد (Stepwise) مما يدل على أن المقاييس المعدة على أساس الاستحقاق ترتبط ارتباطاً قوياً، وهذا يدعم النتائج التي تم التوصل إليها عند دراسة العلاقة بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية، حيث وجدت علاقة ارتباط قوية ومعنوية إحصائياً بين كل من رأس المال العامل الناتج من عمليات التشغيل (WCFO) وبين مجمل الربح التشغيلي (GROSS).

٢- عند إدخال التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO) وهو من مقاييس التدفقات النقدية البديلة نجد أن التغير في النقدية (CC) هو أفضل مقاييس التدفقات النقدية البديلة كمؤشر تنبؤي للتنبؤ المستقبلي بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (CFO) سواء عند استخدام أسلوب الانحدار البسيط أم عند استخدام أسلوب الانحدار المتعدد، أما أفضل المقاييس المعدة على أساس الاستحقاق يمكن استخدامها كمؤشر تنبؤي للتنبؤ بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (CFO) هو رأس المال العامل الناتج من عمليات التشغيل (WCFO) وذلك عند استخدام أسلوب الانحدار البسيط وهو يدعم النتائج التي تم التوصل إليها عند دراسة العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية التقليدية والبديلة.

٣- عند إدخال التغير في النقدية (CC) وهو من المقاييس البديلة كمتغير تابع نجد أن التدفق النقدي من عمليات التشغيل (CFO) وهو من المقاييس البديلة هو أفضل مقاييس التدفقات النقدية البديلة للتنبؤ المستقبلي بالتغير في النقدية (CC) سواء عند استخدام الانحدار البسيط أم عند استخدام أسلوب الانحدار المتعدد (Stepwise)، أما أفضل المقاييس المعدة على أساس الاستحقاق يمكن استخدامها كمؤشر تنبؤي للتنبؤ المستقبلي بالتغير في النقدية (CC) هو رأس المال العامل من التشغيل (WCFO) عند استخدام أسلوب الانحدار البسيط وهو يدعم أيضا النتائج التي تم التوصل إليها عند دراسة العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية التقليدية والبديلة.

وتتفق النتائج الثلاثة السابقة مع النتائج التي تم التوصل إليها في دراسة (Bown et.al.1986) والدراسة التي قام بها (يوسف، ١٩٩٧) ودراسة (طعيمة، ١٩٩٨) ودراسة (الشولي، ٢٠٠٢).

٤- عند إدخال التدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI) وهو من مقاييس التدفقات النقدية البديلة- يتضح أن التغير في النقدية (CC) هو أفضل مقاييس التدفقات النقدية البديلة كمؤشر تنبؤي للتنبؤ المستقبلي بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI) سواء عند استخدام أسلوب الانحدار البسيط أم عند استخدام أسلوب الانحدار المتعدد.

٥- وعند إدخال التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) وهو من مقاييس التدفقات النقدية البديلة لم نجد أين من المقاييس يمكن استخدامه كمؤشر تنبؤي للتنبؤ المستقبلي بالتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) سواء عند استخدام أسلوب الانحدار البسيط أم عند استخدام أسلوب الانحدار المتعدد.

لذلك يمكن القول أن مقاييس العوائد المحاسبية ممثلة في مجمل الربح التشغيلي (GROSS) هي أكثر المقاييس قدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية التقليدية (المعدة على أساس الاستحقاق)، بينما مقاييس التدفقات النقدية البديلة هي الأقوى بشكل عام والأقدر عند التنبؤ بالتدفقات النقدية البديلة، مما يعنى أن مقاييس التدفقات النقدية البديلة توفر معلومات إضافية أفضل من التي توفرها التدفقات النقدية التقليدية ومقاييس العوائد المحاسبية.

كما يمكن القول أن التدفقات النقدية أفضل من العوائد المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وهذا يعنى أن هذه النتيجة لم تكن مؤيدة لتأكيدات مجلس معايير المحاسبة

المالية القائلة أن الأرباح المحاسبية أفضل من التدفقات النقدية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ويتفق ذلك مع نتائج الدراسة التي قام بها (Bown et.al.1986) والدراسة التي قام بها (Percy et.al.1992) ودراسة (طعيمة، ١٩٩٨) والدراسة التي قام بها (يوسف، ١٩٩٧) ودراسة (الشولي، ٢٠٠٢).

بناءً على نتائج أسلوب الانحدار البسيط، والانحدار المتعدد، يتضح عدم صحة الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي تعتبر مقاييس التدفقات النقدية أفضل من مقاييس العوائد المحاسبية عند التنبؤ المستقبلي بالتدفقات النقدية.

رابعاً: اختبار الفرضية الرابعة:

والتي تنص على (لا تختلف القدرة التنبؤية لمقاييس العوائد المحاسبية عن القدرة التنبؤية لمقاييس التدفقات النقدية سواء على مستوى المصرف الواحد أم على مستوى إجمالي المصارف العاملة في فلسطين).

لقد تم اختبار صحة الفرضية الثالثة باستخدام البيانات المالية المجمعة للمصارف عينة الدراسة للسلسلة الزمنية من ١٩٩٧-٢٠٠٤ وذلك على افتراض تساوي تباينات الأخطاء بين مصارف العينة.

وبما أن مصارف العينة تختلف فيما بينها من حيث مصادر واستخدامات الأموال، وكذلك من ناحية الأساليب التكنولوجية المستخدمة والانتشار الجغرافي والحجم وغيره، فإنه من الصعب الجزم أن تساوي تباين الأخطاء قد يتحقق في حالات كثيرة، وبالتالي فإنه من الضروري تقدير معالم النموذج الاحصائي في ظل فرضية عدم تجانس تباينات الأخطاء، ولذا سوف يتم تقدير معادلة انحدار خاصة بكل مصرف على حدة، وهذا ما تختبره الفرضية الرابعة. ولاختبار صحة هذه الفرضية فقد تم تقدير نماذج الانحدار الخمسة المستخدمة في اختبار الفرضية الثالثة السابقة

و فيما يلي نتائج تقدير النماذج الخمسة لكل مصرف على حده.

أولاً: نتائج تحليل النموذج الأول:

ويوضحها الجدول رقم (17) حيث تم بناء النموذج بإدخال رأس المال العامل من التشغيل (WCFO) وهو أحد المقاييس التقليدية للتدفقات النقدية كمتغير تابع والمقاييس الأخرى للعوائد المحاسبية والتدفقات النقدية كمتغيرات مستقلة، وباستقراء النتائج يتضح ما يلي:

١- أن كلا من مجمل ربح التشغيل (GROSS) وهو أحد مقاييس العوائد المحاسبية، وكذلك التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) - وهو من مقاييس التدفقات النقدية البديلة- أكثر المتغيرات المستقلة تكرارا في معادلات الانحدار الخاصة بكل مصرف حيث كان مجمل الربح التشغيلي (GROSS) معنوي إحصائياً في ثلاثة مصارف من أصل سبعة مصارف شملتها العينة وهذه المصارف الثلاثة هي (الاستثمار الفلسطيني، القدس للتنمية، العربي الفلسطيني للاستثمار)، بينما كان مقياس التدفق النقدي من التمويل والاستثمار (CFIF) كان معنوياً إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية ($\infty = 0,05$) في ثلاثة مصارف من أصل سبعة مصارف، وهذه المصارف الثلاثة هي: (الاستثمار

الفلسطيني، الإسلامي العربي، الإسلامي الفلسطيني). وهذا يشير إلى أن كلا المتغيرين لهما معنوية إحصائية عالية في التنبؤ برأس المال العامل من التشغيل (WCFO).
٢- يلي المتغيران السابقان في أهمية التنبؤ برأس المال العامل من التشغيل (WCFO) التغير في النقدية (CC) حيث كان معنوياً إحصائياً في مصرفين وهما (البنك التجاري الفلسطيني، البنك الإسلامي العربي)، وكذلك صافي الدخل بعد الضريبة (NIAT) حيث كان معنوياً إحصائياً أيضاً في مصرفين وهما (الاستثمار الفلسطيني، الإسلامي الفلسطيني)، وعليه يمكن القول أن المتغيرين لهما أهمية وإن كانت أقل في التنبؤ بـ (WCFO).

٣- أما كل من التدفق النقدي من أنشطة التشغيل والتدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFO، CFAI) فقد كانا معنويان إحصائياً مرة واحدة. حيث كان التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO) معنوياً إحصائياً في بنك الاستثمار الفلسطيني، في حين كان التدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI) معنوياً إحصائياً في البنك الإسلامي العربي. وهذا يشير إلى الضعف النسبي لأهمية هذين المتغيرين في التنبؤ برأس المال العامل من التشغيل (WCFO).

٤- أما متغير صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء (NIDPR) فلم يكن معنوياً إحصائياً في أي مصرف من مصارف العينة السابقة، وهذا يشير إلى عدم أهمية هذا المتغير في التنبؤ برأس المال العامل من التشغيل (WCFO).

٥- كما يتضح من الجدول المشار إليه أعلاه والمتضمن بنك فلسطين المحدود عدم وجود أي تأثير معنوي إحصائياً لأي متغير من المتغيرات المستقلة على رأس العامل من التشغيل (WCFO).

وبمقارنة النتائج السابقة على مستوى كل مصرف على حدة مع النتائج على مستوى مصارف العينة مجتمعة كما سبقت الإشارة إليه في اختبار الفرضية الثالثة للمرحلة الأولى والثانية حيث كانت المتغيرات التالية (GROSS، CFO، NIAT) معنوية إحصائياً. يتضح أن مقاييس العوائد المحاسبية سواء على مستوى المصرف الواحد أم على مستوى المصارف مجتمعة لازالت هي الأفضل في التنبؤ برأس المال العامل من أنشطة التشغيل (WCFO)، ولكن هناك اختلاف ظهر، وهو أن متغير التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) كان معنوياً إحصائياً في ثلاثة مصارف في حالة التحليل الفردي لمصارف

العينة، وهذا يشير إلى أهمية مقياس التدفق النقدي من التمويل والاستثمار (CFIF) في التنبؤ بـ (WCFO) في حالة التحليل الفردي للمصارف، في حين لم يكن له أهمية في حالة التحليل العام لجميع المصارف.

أما بالنسبة للتدفق النقدي من أنشطة التشغيل وصافي الدخل بعد الضريبة (CFO)، (NIAT) فقد كانا لهما أهمية في التنبؤ برأس المال العامل من التشغيل (WCFO) سواء على المستوى الفردي للمصارف أم على المستوى الإجمالي للعينة، وإن كانت هذه الأهمية تختلف درجاتها.

أما مجمل الربح التشغيلي (GROSS) فقد كان أكثر المتغيرات معنوياً إحصائياً في التنبؤ برأس المال العامل من أنشطة التشغيل (WCFO) سواء على المستوى الإجمالي لمصارف العينة أم على المستوى الفردي لهذه المصارف.

جدول رقم (17)
نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise)
للمتغير التابع (WCFO) لكل مصرف على حدة

البنك العربي الفلسطيني للاستثمار		البنك الإسلامي الفلسطيني			البنك الإسلامي العربي				البنك التجاري الفلسطيني		بنك القدس		بنك الاستثمار الفلسطيني					بنك فلسطين المحدود	البنك
GROSS	الحد الثابت	CFIF	NIAT	الحد الثابت	CFIF	CC	CFAI	الحد الثابت	CC	الحد الثابت	GROSS	الحد الثابت	CFIF	CFO	NIAT	GROSS	الحد الثابت	الحد الثابت	البيان
.868	-.032	-.0923	1.249	.045	-.061	-.089	-.087	-.011	.072	.108	.503	.0096	-.173	-.022	.496	.244	.0004	-	معامل الانحدار
6.937 (.000)	-4.621 (.004)	-3.363 (.020)	11.417 (.000)	6.674 (.001)	-4.218 (.013)	٦,١٦٢ (.004)	-24.69 (.000)	-1.892 (.١٣١)	2.783 (.032)	5.399 (.002)	2.921 (.027)	.373 (.722)	-3.629 (.036)	-6.439 (.008)	15.522 (.001)	55.11 (.003)	.681 (.545)	-	قيمة t ومعنويتها
.943		.981			.997				٠,٩٩٧	.751	.766		1					-	معامل الارتباط R
.871		.948			.990				٠,٩٤٠	.491	.518		1					-	معامل التحديد المعدل R ²
48.117 (.000)		65.197 (.000)			230.767 (.000)				٢٣٠,٧٦٧ (.٠,٠٠٠)	7.745 (.032)	8.532 (.027)		5164.261 (.000)					-	قيمة F ومعنويتها

الأرقام بين الأقواس تمثل المعنوية الإحصائية (sig)

ثانياً: نتائج تحليل النموذج الثاني

ويوضحها الجدول رقم (18) حيث تم بناء هذا النموذج، بإدخال التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (CFO) وهو أحد المقاييس البديلة للتدفقات النقدية كمتغير تابع، والمقاييس الأخرى للعوائد المحاسبية والتدفقات النقدية كمتغيرات مستقلة، بهدف تحديد أكثر المتغيرات قدرة على التنبؤ بالتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها من الجدول المشار إليه أعلاه يتضح الآتي:

١- أن كلاً من التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) وكذلك التغير في النقدية (CC) -وكلاهما من مقاييس التدفقات البديلة- أكثر المتغيرات المستقلة تكراراً في معادلات الانحدار الخاصة بكل مصرف، حيث كان متغير التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) معنوياً إحصائياً في ثلاثة مصارف من أصل سبعة مصارف شملتها العينة وهي (فلسطين المحدود، الاستثمار الفلسطيني، القدس للتنمية) في حين كان التغير في النقدية (CC) معنوياً إحصائياً في ثلاثة مصارف من أصل سبعة مصارف شملتها العينة وهي (فلسطين المحدود، القدس للتنمية، العربي الفلسطيني للاستثمار) وهذا يشير إلى الارتباط القوي والمعنوي إحصائياً وكذلك للمقدرة التنبؤية لهذين المتغيرين بالتنبؤ بالتدفق النقدي من عمليات التشغيل (CFO).

٢- أما متغير التدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI) وهو من مقاييس التدفقات النقدية البديلة، فيأتي في المرتبة الثانية من الأهمية في التنبؤ بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (CFO)، حيث كان هذا المتغير معنوياً إحصائياً وعند مستوى دلالة أقل من ٥% وقد ظهر في مصرفين هما (التجاري الفلسطيني، العربي الفلسطيني للاستثمار).

وبالتالي يمكن القول أن للتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI) أهمية ومقدرة تنبؤية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، وإن كان هذا المتغير أقل أهمية من المتغيرين اللذين سبق الإشارة إليهما.

٣- أما كل من المتغيرين (NIAT) صافي الربح بعد الضريبة، و (NIDPR) وصافي الدخل مضافاً إليه الإهلاك والإطفاء، فقد كانا معنويين إحصائياً مرة واحدة، حيث كان (NIAT) معنوياً إحصائياً في بنك الاستثمار الفلسطيني، في حين كان (NIDPR) معنوياً إحصائياً في البنك الإسلامي العربي، وهذا يشير إلى الضعف النسبي لأهمية كلا المتغيرين ولمقدرتهما على التنبؤ بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (CFO).

٤ - أما المتغيرات التي لم يكن لها أي تأثير على التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO) هما رأس المال العامل من التشغيل (WCFO) وكذلك مجمل الربح التشغيلي (GROSS)، حيث لم يظهر في معادلات الانحدار، ولم يكونا معنويًا إحصائيًا في أي من مصارف العينة السبعة، مما يشير إلى عدم أهمية وقدرة هذين المتغيرين على التنبؤ بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (CFO).

٥ - كما يتضح من الجدول المشار إليه أعلاه، والمتضمن البنك الإسلامي الفلسطيني عدم وجود أي تأثير معنوي إحصائيًا لأي متغير من المتغيرات المستقلة على التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (CFO).

وبمقارنة النتائج السابقة على مستوى كل مصرف مع النتائج التي سبق الإشارة إليها على مستوى مصارف العينة مجتمعة نجد أن كلاً من المتغيرات الآتية: التغير في النقدية (CC)، التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF)، التدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI) وكليهما من مقاييس التدفقات النقدية البديلة كانت معنوية إحصائيًا، مما يشير إلى أن مقاييس التدفقات النقدية البديلة سواء على مستوى المصرف الواحد أم على مستوى المصارف مجتمعة لازالت هي الأفضل في الأهمية والقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (CFO).

إلا أنه ظهر متغيران هما صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء (NIDPR) وهو من مقاييس التدفقات النقدية التقليدية، قد وجدا معنويان إحصائيًا على مستوى المصرف الواحد، وذلك في حالة التحليل الفردي لمصارف العينة، حيث ظهر في البنك الإسلامي العربي فقط، وكذلك صافي الدخل بعد الضريبة (NIAT) -وهو من مقاييس العائد المحاسبي- حيث وجد معنويًا إحصائيًا على مستوى بنك الاستثمار الفلسطيني عند التحليل الفردي لمصارف العينة. وعليه يمكن القول أنه لا يوجد فرق سواء على مستوى التحليل الفردي للمصارف أم على مستوى المصارف مجتمعة من حيث أهمية مقاييس التدفقات النقدية البديلة وهي (CC، CFIF، CFAI) في التنبؤ بالتدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO).

جدول رقم (18)

نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise)

للمتغير التابع (CFO) لكل مصرف على حدة

البنك العربي الفلسطيني للاستثمار			البنك الإسلامي الفلسطيني	البنك الإسلامي العربي		البنك التجاري الفلسطيني		بنك القدس			بنك الاستثمار الفلسطيني			بنك فلسطين المحدود			البنك
CC	CFAI	الحد الثابت	الحد الثابت	NIDP R	الحد الثابت	CFAI	الحد الثابت	CFIF	CC	الحد الثابت	CFIF	NIAT	الحد الثابت	CC	CFIF	الحد الثابت	البيان
.329	.674	.0014	-	4.859	.291	.987	.05	-9.998	1	-0.0006	-9.272	9.117	-0.081	1	-1	.0007	معامل الانحدار
4.434 (.007)	9.092 (.000)	1.369 (.229)	-	2.606 (.040)	2.114 (.079)	50.025 (.000)	3.345 (.016)	-126.12 (.000)	530.36 (.000)	-.016 (.988)	-4.336 (.007)	9.328 (.000)	-2.812 (.037)	76000 (.000)	-51000 (.000)	0 (1)	قيمة t ومعنويتها
1			-	.729		.999		1			.972			1			معامل الارتباط R
1			-	.453		.997		1			.924			1			معامل التحديد المعدل R ²
638330 (.000)			-	6.791 (.040)		2502.504 (.000)		691300.2 (.000)			43.53 (.001)			160000 (.000)			قيمة F ومعنويتها

الأرقام بين الأقواس تمثل المعنوية الإحصائية (sig)

ثالثاً: نتائج تحليل النموذج الثالث

ويوضحها الجدول رقم (19) حيث تم بناء هذا النموذج بإدخال التغير في النقدية (CC) وهو أحد مقاييس التدفقات النقدية البديلة كمتغير تابع، والمقاييس الأخرى للعوائد المحاسبية والتدفقات النقدية كمتغيرات مستقلة بهدف تحديد أكثر المتغيرات قدرة على التنبؤ بالتغير في النقدية، ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها في الجدول المشار إليه أعلاه يتضح الآتي:

١- أن التدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل (CFIF) - وهو من مقاييس التدفقات النقدية البديلة - أكثر المتغيرات تكراراً في معدلات الانحدار الخاصة بكل مصرف، حيث كان المتغير معنوياً إحصائياً في أربعة مصارف من أصل سبعة مصارف شملتها العينة وهذه المصارف هي (القدس للتنمية، التجاري الفلسطيني، الإسلامي العربي، العربي الفلسطيني للاستثمار).

٢- أما المتغير (CFO) التدفق النقدي من أنشطة التشغيل، وهو أيضاً من مقاييس التدفقات النقدية البديلة يأتي في المرتبة التالية للمتغير الأول (CFIF) من حيث الأهمية في التنبؤ بالمتغير في النقدية (CC) حيث كان هذا المتغير معنوياً إحصائياً وعند مستوى دلالة أقل من ٥% وقد ظهر في ثلاثة مصارف هي (القدس للتنمية، التجاري الفلسطيني، العربي الفلسطيني للاستثمار)، مما يشير إلى أهمية وقدرة التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO) في التنبؤ بالتغير في النقدية، وإن كان يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية.

٣- أن كلاً من التدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI) - وهو من مقاييس التدفقات النقدية البديلة - وصافي الدخل بعد الضريبة (NIAT) - وهو من مقاييس العوائد المحاسبية - وصافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء (NIDPR) - وهو مقياس تقليدي - فقد كانت معنوية إحصائياً لمرتبتين حيث كان (CFAI) معنوياً إحصائياً في بنك فلسطين المحدود، وبنك الاستثمار الفلسطيني، في حين كان (NIAT) معنوياً إحصائياً في بنك الاستثمار الفلسطيني، والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار، أما (NIDPR) فقد كان معنوياً إحصائياً في بنك فلسطين المحدود، والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار، وهذا يشير إلى الضعف النسبي لأهمية تلك المتغيرات في التنبؤ بالتغير في النقدية (CC).

٤- أما المتغيرات التي لم يكن لها أي تأثير في التغير في النقدية (CC) هو مجمل الربح التشغيلي (GROSS)، ورأس المال العامل من التشغيل (WCFO) حيث لم تظهر هذه

المتغيرات في أي معادلة، مما يشير إلى عدم أهمية هذين المتغيرين في التنبؤ بالتغير في النقدية (CC).

٥- كما يتضح من الجدول المشار إليه أعلاه والمتضمن البنك الإسلامي الفلسطيني عدم وجود أي تأثير معنوي إحصائياً لأي متغير من المتغيرات المستقلة على التغير في النقدية (CC).

وبمقارنة النتائج السابقة على مستوى كل مصرف مع النتائج التي سبق الإشارة إليها على مستوى مصارف العينة مجتمعة نجد أن كلاً من المتغيرات الآتية وهي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO)، التدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI)، التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF)، وجميعها من مقاييس التدفقات النقدية البديلة كانت معنوية إحصائياً، مما يشير إلى أن مقاييس التدفقات النقدية البديلة سواء على مستوى المصرف الواحد أم على مستوى المصارف مجتمعة لازالت هي الأفضل في الأهمية والقدرة على التنبؤ بالتغير في النقدية (CC).

كما ظهر متغيران هما صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء (NIDPR) وهو من مقاييس التدفقات النقدية التقليدية، حيث وجد معنوياً على مستوى المصرف الواحد وذلك في حالة التحليل الفردي لمصارف العينة، فقد تكرر ظهوره في كل من بنك فلسطين المحدود والعربي الفلسطيني للاستثمار.

أما المتغير الآخر (NIAT) صافي الدخل بعد الضريبة وهو من مقاييس العوائد المحاسبية فقد وجد معنوياً إحصائياً على مستوى المصرف الواحد وذلك في حالة التحليل الفردي لمصارف العينة حيث تكرر ظهوره في كل من بنك الاستثمار الفلسطيني والعربي الفلسطيني للاستثمار.

مما يشير إلى أهمية كل من المتغيرين عند التنبؤ بالتغير في النقدية (CC) على مستوى المصرف الواحد ولكن بدرجة أدنى أهمية من مقاييس التدفقات النقدية البديلة (CFO، CFIF، CFAI).

وعليه يمكن القول أنه لا يوجد فرق سواء على مستوى التحليل الفردي للمصارف أم على مستوى المصارف مجتمعة من حيث أهمية التدفقات النقدية البديلة وهي: (CFO، CFIF، CFAI) في التنبؤ بالتغير في النقدية.

جدول رقم (19)
نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise)
للمتغير التابع (CC) لكل مصرف على حدة

البنك العربي الفلسطيني للاستثمار				البنك الإسلامي الفلسطيني		البنك الإسلامي العربي		البنك التجاري الفلسطيني			بنك القدس			بنك الاستثمار الفلسطيني			بنك فلسطين المحدود			البنك
NIDPR	NIAT	CFIF	CFO	الحد الثابت	الحد الثابت	CFIF	الحد الثابت	CFO	CFIF	الحد الثابت	CFIF	CFO	الحد الثابت	NIAT	CFAI	الحد الثابت	NIDPR	CFAI	الحد الثابت	البيان
-0.013	.037	.978	1	.0008	-	.928	.303	1.004	.991	-0.0025	.998	1	.0009	4.648	.886	-0.025	.392	.960	-0.0043	معامل الانحدار
-3.823 (.032)	7.870 (.004)	324.99 (.000)	3799 (.000)	9.840 (.002)	-	5.576 (.001)	2.766 (.033)	385.22 (.000)	68.53 (.000)	-1.212 (.280)	161.28 (.000)	530.36 (.000)	.024 (.982)	7.517 (.001)	16.100 (.000)	1.375 (.228)	12.167 (.000)	145.67 (.000)	-7.77 (.000)	قيمة t ومعنويتها
1				-	.916		1			1			.994			1			معامل الارتباط R	
1				-	.811		1			1			.982			1			معامل التحديد المعدل R ²	
39000 (.000)				-	31.095 (.001)		77496.85 (.000)			1130459 (.000)			195.970 (.000)			17863.563 (.000)			قيمة F ومعنويتها	

الأرقام بين الأقواس تمثل المعنوية الإحصائية (sig)

رابعاً: نتائج تحليل النموذج الرابع:

ويوضحها الجدول رقم (20) حيث تم بناء هذا النموذج بإدخال التدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI) وهو أحد المقاييس البديلة للتدفقات النقدية كمتغير تابع، والمقاييس الأخرى للعوائد المحاسبية والتدفقات النقدية كمتغيرات مستقلة بهدف تحديد أكثر المتغيرات قدرة على التنبؤ بالتدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار.

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها من الجدول المشار إليه أعلاه يتضح الآتي:

- ١- أن كلاً من التغير في النقدية (CC) وكذلك التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO) - وكلاهما من مقاييس التدفقات البديلة - أكثر المتغيرات المستقلة تكراراً في معادلات الانحدار الخاصة بكل مصرف، حيث كان المتغير (CC) معنوياً إحصائياً في أربعة مصارف من أصل سبعة مصارف شملتها العينة وهي (فلسطين المحدود، الاستثمار الفلسطيني، التجاري الفلسطيني، البنك الإسلامي العربي) وهذا يشير إلى الارتباط القوي والمعنوي إحصائياً وكذلك للمقدرة التنبؤية لهذا المتغير بالتنبؤ بالتدفق النقدي من عمليات التشغيل والاستثمار (CFAI)، أما متغير التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO) وهو من مقاييس التدفقات النقدية البديلة فيأتي في المرتبة الثانية من الأهمية في التنبؤ بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI)، حيث كان هذا المتغير معنوياً إحصائياً في مصرفين من أصل سبعة مصارف شملتها العينة وعند مستوى دلالة أقل من ٥% وهما (القدس للتنمية، العربي الفلسطيني للاستثمار) مما يشير إلى أهمية هذا المقياس كمؤشر تنبؤي على مستوى المصارف التي ظهر فيها.
- ٢- أما كلٌّ من المتغيرات الآتية: صافي الربح بعد الضريبة (NIAT)، وصافي الدخل مضافاً إليه الإهلاك والإطفاء (NIDPR)، ورأس المال الناتج من عمليات التشغيل (WCFO)، والتدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل (CFIF)، فقد كانت تلك المتغيرات معنوية إحصائياً مرة واحدة، حيث كان (NIAT) معنوياً إحصائياً في بنك الاستثمار الفلسطيني، في حين كان (NIDPR) معنوياً إحصائياً في بنك فلسطين المحدود، بينما كان المتغيران (WCFO، CFIF) معنويين إحصائياً في البنك الإسلامي العربي، وهذا يشير إلى الضعف النسبي لأهمية هذه المتغيرات ولمقدرتهما في التنبؤ بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI) على مستوى كل مصرف على حدة.

٣- أما المتغيرات التي لم يكن لها أي تأثير على التدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI) فقد تمثلت في متغير واحد هو مجمل الربح التشغيلي (GROSS)، حيث لم يظهر في معادلات الانحدار، ولم يكن معنوياً إحصائياً في أي من مصارف العينة، مما يشير إلى عدم أهمية وقدرة هذا المتغير على التنبؤ بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI).

٤- كما يتضح من الجدول المشار إليه أعلاه والمتضمن البنك الإسلامي الفلسطيني عدم وجود أي تأثير معنوي إحصائياً لأي متغير من المتغيرات المستقلة على التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI).

وبمقارنة النتائج السابقة على مستوى كل مصرف مع النتائج التي سبق الإشارة إليها على مستوى مصارف العينة مجتمعة يتضح أن التغير في النقدية (CC) وهو من مقاييس التدفقات النقدية البديلة كان معنوياً إحصائياً سواء على مستوى التحليل الفردي للمصارف أم على مستوى المصارف مجتمعة، أما التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO) فقد ظهر معنوياً إحصائياً على مستوى التحليل الفردي، وكذلك التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) فقد ظهر معنوياً إحصائياً على مستوى تحليل المصارف مجتمعة، وكلاهما من مقاييس التدفقات النقدية البديلة مما يشير إلى أن مقاييس التدفقات النقدية البديلة سواء على مستوى المصرف الواحد أم على مستوى المصارف مجتمعة لازالت هي الأفضل في الأهمية والقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية بين الأنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI).

إلا أن ظهور بعض المتغيرات المعنوية إحصائياً لمرة واحدة على مستوى المصرف الواحد لا يعنى بالضرورة أهمية هذه المتغيرات على مستوى المصارف مجتمعة، بل يعكس أهميتها على مستوى المصرف الواحد.

وعليه يمكن القول أنه لا يوجد فرق سواء على مستوى التحليل الفردي للمصارف أم على مستوى المصارف مجتمعة من حيث أهمية مقياس التغير في النقدية (CC) في التنبؤ بالتدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI).

جدول رقم (20)
نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise)
للمتغير التابع (CFAI) لكل مصرف على حدة

البنك العربي الفلسطيني للاستثمار		البنك الإسلامي الفلسطيني	البنك الإسلامي العربي				البنك التجاري الفلسطيني		بنك القدس		بنك الاستثمار الفلسطيني			بنك فلسطين المحدود		البنك	
CFO	الحد الثابت	الحد الثابت	CFIF	CC	WCFO	الحد الثابت	CC	الحد الثابت	CFO	الحد الثابت	NIAT	CC	الحد الثابت	CC	NIDPR	الحد الثابت	البيان
.998	-0.003	-	-0.710	1.029	-11.430	-.139	1.010	-0.0506	.823	-0.0219	-5.097	1.107	-0.0275	1.041	-.408	.0456	معامل الانحدار
-557.355 (.000)	-1.520 (.179)	-	-4.608 (.010)	6.902 (.002)	-24.696 (.000)	-2.064 (.108)	50.025 (.000)	-3.328 (.016)	4.188 (.006)	-0.296 (.777)	-6.182 (.002)	16.100 (.000)	-1.309 (.248)	145.676 (.000)	-11.555 (.000)	7.945 (.001)	قيمة t ومعنويتها
1	-		.998				.999		.863		.991			1		معامل الارتباط R	
1	-		.991				.997		.703		.975			1		معامل التحديد المعدل R ²	
310644.4 (.000)	-		271.885 (.000)				2502.504 (.000)		17.539 (.006)		136.961 (.000)			16168.866 (.000)		قيمة F ومعنويتها	

الأرقام بين الأقواس تمثل المعنوية الإحصائية (sig)

خامساً: نتائج تحليل النموذج الخامس:

ويوضحها الجدول رقم (21) حيث تم بناء هذا النموذج بإدخال التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) وهو أحد المقاييس البديلة للتدفقات النقدية كمتغير تابع، والمقاييس الأخرى للعوائد المحاسبية والتدفقات النقدية كمتغيرات مستقلة، بهدف تحديد أكثر المتغيرات قدرة على التنبؤ بالتدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل. ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها من الجدول المشار إليه أعلاه يتضح

الآتي:

١- أن كلاً من التغير في النقدية (CC) وكذلك التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO) وكلاهما من مقاييس التدفقات البديلة أكثر المتغيرات المستقلة تكراراً في معادلات الانحدار الخاصة بكل مصرف، حيث كان المتغير (CC) معنوياً إحصائياً في مصرفين من أصل سبعة مصارف شملتها العينة وهي (القدس للتنمية والاستثمار، البنك الإسلامي العربي) وهذا يشير إلى الارتباط المعنوي إحصائياً وكذلك للمقدرة التنبؤية لهذا المتغير بالتنبؤ بالتدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل (CFIF) على مستوى المصارف التي ظهر فيها هذا المتغير، أما متغير التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO) وهو من مقاييس التدفقات النقدية البديلة فقد وجد معنوياً إحصائياً في مصرفين أيضاً وعند مستوى دلالة أقل من ٥% وهما (فلسطين المحدود، القدس للتنمية) مما يشير أيضاً إلى أهمية هذا المقياس كمؤشر تنبؤي على مستوى المصارف التي ظهر فيها، ولكن ليس بالضرورة يمكن استخدامه كمؤشر تنبؤي على مستوى إجمالي المصارف.

٢- أما متغير مجمل الربح التشغيلي (GROSS) فقد كان معنوياً إحصائياً لمرة واحدة، حيث ظهر في بنك الاستثمار الفلسطيني، وهذا يشير إلى الضعف النسبي لأهمية هذه المتغير ولمقدرته في التنبؤ بالتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF).

٣- أما باقي المتغيرات والتي لم تظهر في معادلات الانحدار، فلم تكن معنوية إحصائياً في أي من مصارف العينة، مما يشير إلى عدم أهميتها وقدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF).

٤- كما يتضح من الجدول المشار إليه والمتضمن "البنك التجاري الفلسطيني والبنك الإسلامي الفلسطيني والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار" عدم وجود أي تأثير

معنوي إحصائياً لأي متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع والمتمثل في التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF).

وبمقارنة نتائج هذا النموذج على مستوى كل مصرف مع النتائج التي سبق الإشارة إليها على مستوى مصارف العينة مجتمعة لم يتضح أي من المتغيرات المستقلة كان معنوياً إحصائياً على مستوى المصارف مجتمعة، أما على مستوى التحليل الفردي للمصارف فلم يظهر إلا المتغيرات المشار إليها في تحليل هذا النموذج، وهي من مقاييس التدفقات النقدية البديلة، مما يعزز أن مقاييس التدفقات النقدية البديلة لازالت هي الأفضل في الأهمية والقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية بين الأنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF).

جدول رقم (21)
نتائج أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise)
للمتغير التابع (CFIF) لكل مصرف على حدة

البنك البنك العربي الفالسطيني للاستثمار	البنك الإسلامي الفالسطيني	البنك الإسلامي العربي		البنك التجاري الفالسطيني	بنك القدس			بنك الاستثمار الفلسطيني		بنك فلسطين المحدود		البنك
		CC	الحد الثابت		CC	CFO	الحد الثابت	GROSS	الحد الثابت	CFO	الحد الثابت	
-	-	.903	-.268	-	1.001	-1.001	-.00002	.136	-.0168	-.390	.209	البيان معامل الانحدار
-	-	5.576 (.001)	-2.216 (.069)	-	161.283 (.000)	-126.116 (.000)	-.043 (.967)	3.762 (.009)	-3.781 (.009)	-5.304 (.002)	-2.417 (.052)	قيمة t ومعنويتها
-	-	.916		-	1			.838		.908		معامل الارتباط R
-	-	.811		-	1			.653		.795		معامل التحديد R ² المعدل
-	-	31.095 (.001)		-	63937.384 (.000)			14.150 (.009)		28.136 (.002)		قيمة F ومعنويتها

الأرقام بين الأقواس تمثل المعنوية الإحصائية (sig)

مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

١- عند إدخال رأس المال العامل من التشغيل (WCFO) وهو من مقاييس التدفقات النقدية كمتغير تابع يتضح أن مجمل الربح التشغيلي (GROSS)، والتدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) أكثر المتغيرات تكرارا في معادلات الانحدار الخاصة بكل مصرف.

مما يشير إلى أن كلا المتغيرين لهما معنوية إحصائية وقدرة على التنبؤ برأس المال العامل الناتج من عمليات التشغيل (WCFO).

٢- عند إدخال التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO) وهو من مقاييس التدفقات النقدية البديلة نجد أن التغير في النقدية (CC)، والتدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) أكثر المتغيرات تكرارا في معادلات الانحدار الخاصة بكل مصرف. مما يشير إلى القدرة التنبؤية لهذين المتغيرين على التنبؤ بالتدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO).

٣- عند إدخال التغير في النقدية (CC) وهو من المقاييس البديلة كمتغير تابع يتضح أن التدفق النقدي من عمليات الاستثمار والتمويل (CFIF) وهو أيضا من المقاييس البديلة هو أكثر المتغيرات تكرارا في معادلات الانحدار الخاصة بكل مصرف، يليه مباشرة التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO).

٤- عند إدخال التدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI) وهو من مقاييس التدفقات النقدية البديلة، يتضح أن التغير في النقدية (CC) هو أكثر المتغيرات تكرارا في معادلات الانحدار الخاصة بكل مصرف، مما يشير إلى أهمية هذا المتغير في التنبؤ بالتدفق النقدي من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI).

٥- وعند إدخال التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) وهو من مقاييس التدفقات البديلة، يتضح أن التغير في النقدية (CC)، والتدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO) أكثر المتغيرات تكرارا في معادلات الانحدار الخاصة بكل مصرف، فقد تكرر في مصرفين فقط من أصل سبعة مصارف شملتها الدراسة،

وإذا ما قورنت التكرارات الخاصة بالتنبؤ بهذا المتغير مع التكرارات الخاصة بالتنبؤ بباقي المتغيرات التابعة الأخرى يتضح أنها أقل التكرارات عددا.

وبمقارنة النتائج المستخلصة من هذه الفرضية التي قامت باختبار القدرة التنبؤية لمقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية على مستوى كل مصرف على حده، وما تم التوصل إليه في الفرضية الثالثة التي اختبرت القدرة التنبؤية لمقاييس العوائد المحاسبية والتدفقات النقدية لإجمالي المصارف عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛ يمكن القول أن القدرة التنبؤية لتلك المقاييس لا تختلف من حيث الأهمية سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المصارف مجتمعة.

وينسجم ذلك مع ما تم التوصل إليه في الدراسة التي قام بها (يوسف، ١٩٩٧) ودراسة (الشولي، ٢٠٠٢).

ويتضح من تلك النتائج أنها تدعم قبول الفرضية الرابعة التي تنص على:
"لا تختلف القدرة التنبؤية لمقاييس العوائد المحاسبية عن القدرة التنبؤية لمقاييس التدفقات النقدية سواء على مستوى المصرف الواحد أم على مستوى إجمالي المصارف".

الفصل السادس

النتائج و التوصيات

أولاً: النتائج:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل بيانات التدفقات النقدية والمحتوى المعلوماتي لها، وإلى إبراز أهمية مقاييس التدفقات النقدية (التقليدية، والبديلة) والعوائد المحاسبية، وأيهما أكثر قدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية سواء على مستوى إجمالي المصارف أم على مستوى كل مصرف على حدة، إضافة إلى تحديد أفضل هذه المقاييس في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك بالتطبيق على عينة من المصارف الوطنية الفلسطينية للفترة من عام ١٩٩٧ - ٢٠٠٤م، وباستخدام أسلوب الانحدار الخطى البسيط والمتعدد، بالإضافة إلى احتساب معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة لمعرفة نوع العلاقة وقوتها بين مقاييس التدفقات النقدية التقليدية والبديلة من جهة وبين هذه المقاييس ومقاييس العوائد المحاسبية من جهة أخرى.

كما تم استخدام اختبار (T) واختبار (F) لاختبار معنوية معادلات الانحدار ولقياس القدرة التنبؤية للمتغيرات المستقلة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

وقد قامت هذه الدراسة بتطوير وتنقيح نماذج تنبؤية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية سبق ذكرها في اختبار الفرضيات، منها نماذج تنبؤية أخذت التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI) والتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل (CFIF) كمتغيرات تابعة من أجل تحديد المتغيرات المستقلة المعنوية إحصائياً ولها القدرة على التنبؤ بهما، علماً بأن هذين المتغيرين لم يسبق دراستهما في الدراسات السابقة كمتغيرات تابعة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك بعض المتغيرات المستقلة المعنوية إحصائياً يمكن استخدامها في التنبؤ بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار، في حين لم يكن أي متغير مستقل معنوياً إحصائياً في التنبؤ بالتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل على مستوى المصارف مجتمعة، وأن هناك بعض المتغيرات المستقلة المعنوية يمكن استخدامها كمؤشر للتنبؤ بالتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل على المستوى الفردي للمصارف.

وبناء على ما تم عرضه في هذه الدراسة من إطار نظري تضمن قائمة التدفقات النقدية بالدراسة والتحليل يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ١ - أن لقائمة التدفقات النقدية مضموناً معلوماتياً بما تحويه من إفصاحات عن الأنشطة الرئيسية للمنشأة المتمثلة في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وبما تقدمه من بيانات شاملة عن وضع السيولة النقدية لدى المنشأة، وتقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها، إضافة إلى ما تقدمه من معلومات إضافية تمكن مستخدميها من صنع القرارات المالية والاستثمارية والتمويلية.

٢- إن قائمة الدخل تظهر قدرة المنشأة على تحقيق المكاسب الإيرادية (الأرباح) خلال فترة زمنية معينة مما يجعلها بمنزلة تقويم لأداء الوحدة الاقتصادية خلال تلك الفترة، غير أنها لا تظهر توقيت تدفق التدفقات النقدية ولا تظهر أثر العمليات على سيولة المنشأة، بينما قائمة التدفقات النقدية تمكن من تقييم وضع السيولة لدى المنشأة وتظهر القدرة على الوفاء بالالتزام كما تظهر توقيت تدفق التدفقات النقدية.

واستناداً إلى الاختبارات الإحصائية التي تم إجراؤها على فرضيات الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

أولاً: نتائج مصفوفات معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة:

١- أن العلاقة بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية التقليدية علاقة قوية ومعنوية إحصائياً، في حين كانت العلاقة بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية البديلة علاقة ضعيفة بشكل عام.

وتتسق هذه النتيجة مع نتائج الدراسة التي قام بها (Bown et.al.1986) والدراسة التي قام بها (Percy et.al.1992) والدراسة التي قام بها (طعيمة، ١٩٩٨) ودراسة (الشولي، ٢٠٠٢).

٢- أن العلاقة بين رأس المال العامل من التشغيل -وهو مقياس تقليدي- وبين مقاييس التدفقات النقدية البديلة هي علاقة قوية ومعنوية إحصائياً.

وتتسجم هذه النتيجة مع نتائج الدراسة التي قام بها (Percy et.al.1992)

٣- أن العلاقة بين صافي الدخل بعد إضافة الإهلاك والإطفاء -وهو مقياس تقليدي- وبين التدفقات النقدية البديلة هي علاقة ضعيفة وغير معنوية إحصائياً.

ثانياً: نتائج قياس القدرة التنبؤية لمقاييس التدفقات النقدية والعوائد المحاسبية واختبار أفضليتهما في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، والتي تمت في مرحلتين:

١- إن مقاييس العوائد المحاسبية متمثلة في مجمل الربح التشغيلي (GROSS) هي أفضل وأقوى المتغيرات وأكثرها قدرة على التنبؤ وتفسير التغيرات الحادثة في رأس المال العامل من التشغيل (WCFO).

٢- إن مقاييس التدفقات النقدية متمثلة في التغيير في النقدية (CC) هي أفضل مؤشر تنبؤي للتنبؤ بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (CFO).

- ٣- إن مقاييس التدفقات النقدية متمثلة في التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (CFO) هي أفضل وأكثر المتغيرات قدرة على التنبؤ المستقبلي بالتغير في النقدية (CC). وتتفق النتائج الثلاثة السابقة مع النتائج التي تم التوصل إليها في دراسة (Bown et.al.1986) والدراسة التي قام بها (يوسف، ١٩٩٧) ودراسة (طعيمة، ١٩٩٨) ودراسة (الشولي، ٢٠٠٢).
- ٤- إن التدفقات النقدية كتغير في النقدية (CC) هو أفضل مؤشر تنبؤي بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار (CFAI).
- ٥- إن أفضل المقاييس المعدة على أساس الاستحقاق هو رأس المال العامل من التشغيل (WCFO) يمكن استخدامه للتنبؤ المستقبلي بالتدفقات النقدية كتغير في النقدية (CC) والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (CFO).
- ٦- إن مجمل الربح التشغيلي (GROSS) أفضل من صافي الربح بعد الضريبة (NIAT) من حيث القدرة على التنبؤ برأس المال العامل من التشغيل (WCFO).
- ٨- أي أن استخدام مقاييس العوائد المحاسبية في التنبؤ بالتدفقات النقدية التقليدية أفضل من استخدامها في التنبؤ بالتدفقات النقدية البديلة.
- ٧- إن مقاييس التدفقات النقدية البديلة هي الأقوى بشكل عام والأقدر على التنبؤ بالتدفقات النقدية البديلة.
- مما يعني أن مقاييس التدفقات النقدية توفر معلومات إضافية أفضل من التي توفرها التدفقات النقدية التقليدية ومقاييس العوائد المحاسبية عن مدى قدرة المنشأة على تحقيق صافي ربح تدفقات نقدية موجبة في المستقبل، وعن مدى حاجتها إلى التمويل الخارجي، والحد من آثار عدم التأكد المرتبطة بأداء المنشأة في المستقبل.
- ٨- أن التدفقات النقدية أفضل من العوائد المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. مما يعني أن هذه الدراسة لم تكن مؤيدة لما أشارت إليه توصيات مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الصادرة عام ١٩٧٨م والقائلة أن الأرباح المحاسبية أفضل من التدفقات النقدية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسة التي قام بها (Bown et.al.1986) والدراسة التي قام بها (Percy et.al.1992) ودراسة (طعيمة، ١٩٩٨) والدراسة التي قام بها (يوسف، ١٩٩٧) ودراسة (الشولي، ٢٠٠٢).

٩- إن القدرة التنبؤية لمقاييس التدفقات النقدية أفضل من مقاييس العوائد المحاسبية من حيث الأهمية سواء على مستوى المصرف الواحد أم على مستوى المصارف مجتمعة عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. وتنسجم هذه النتيجة مع نتائج الدراسة التي قام بها (يوسف، ١٩٩٧) ودراسة (الشولي، ٢٠٠٢).

ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصى الباحث بما يلي:

- ١- وجوب إعطاء قائمة التدفقات النقدية المزيد من الاهتمام والدراسة لإبراز دورها لمتخذي القرارات وللجهات المستخدمة للقوائم المالية المنشورة؛ لما تتضمنه من معلومات تعكس قدرة الوحدة الاقتصادية على مواجهة الظروف الاقتصادية المحيطة بها، إضافة إلى أنها تعكس السيولة النقدية لدى الوحدة، ولتقديمها بيانات تمكن مستخدميها من الاستفادة منها في صنع وتقييم القرارات الاستثمارية والتمويلية الرشيدة.
- ٢- إيلاء المقاييس المعدة على الأساس النقدي أهمية حيث اتضح أن المقاييس المعدة على الأساس النقدي هي الأكثر قدرة بشكل عام على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- ٣- ضرورة اهتمام المصارف بإدارة عملياتها التشغيلية، حيث اتضح أن مقياس التدفق النقدي من عمليات التشغيل هو أفضل مؤشر تنبؤي عند التنبؤ بالتغير في النقدية التي تعبر عن صافي العمليات النقدية للأنشطة التشغيلية الاستثمارية والتمويلية.
- ٤- لفت اهتمام المستثمرين والمحليين إلى أهمية مقياس مجمل الربح التشغيلي (صافي إيرادات الفوائد والعمولات) لدى المصارف كمؤشر تنبؤي، حيث اتضح أن مجمل الربح التشغيلي أفضل من صافي الربح بعد الضريبة عند التنبؤ برأس المال من التشغيل.
- ٥- توعية المستثمرين والمحليين بأهمية قائمة التدفقات النقدية ودورها الرائد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، إضافة إلى ما تقدمه من مؤشرات تعكس سلامة الوضع المالي للمنشأة.
- ٦- ضرورة قيام الجهات الرقابية المختصة بمراقبة وتحليل البيانات المالية المنشورة للمصارف والتحقق من مطابقة البيانات للسنوات السابقة وعدم السماح بإجراء التعديلات إلا للحالات الضرورية وبشكل محدود؛ التي تنتج عن التغير في بعض السياسات المحاسبية أو نتيجة لتعديلات أو أخطاء محاسبية سابقة.
- ٧- العمل على تطوير الكادر المتخصص بإعداد قائمة التدفقات النقدية، وتقديم المهارات اللازمة له من خلال عقد الدورات التدريبية المتخصصة لهذا الغرض، إضافة إلى اطلاعهم على ضرورة ضبط إعداد تلك القائمة وفقاً للمعايير المحاسبية المتعلقة بهذا الشأن.
- ٨- ضرورة العمل على إجراء المزيد من الدراسات المشابهة على السوق المالي الفلسطيني وإجراء مقارنات بين نتائج هذه الدراسة التي تم التوصل إليها وبين نتائج دراسات

- مشابهة في أسواق مالية أخرى، بحيث تشمل تلك الدراسات القطاعات المختلفة (صناعية- تجارية...) وعلى عينة أكبر وسلسلة زمنية أطول.
- ٩- دعوة المستثمرين في القطاع المصرفي والمحليلين الماليين بضرورة الاهتمام بنتائج الدراسات الكمية المتخصصة وما تقدمه من نماذج كمية يمكن استخدامها كأداة علمية فاعلة للتنبؤ بالمستقبل بهدف تقييم استثماراتهم وأوضاعهم المالية.
- ١٠- استخدام النماذج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة كمؤشر تنبؤي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمصارف العاملة في فلسطين.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب والمنشورات:

- ١- أبو المكارم، وصفى، المحاسبة المالية المتوسطة، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠.
- ٢- أبو المكارم، وصفى، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- ٣- آل آدم، يوحنا، صالح الرزق، مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.
- ٤- بنك الاستثمار الفلسطيني، التقارير السنوية، عام ١٩٩٧-٢٠٠٤م.
- ٥- بنك الاسلامى العربي، التقارير السنوية، عام ١٩٩٧-٢٠٠٤م.
- ٦- بنك الاسلامى الفلسطيني، التقارير السنوية، عام ١٩٩٧-٢٠٠٤م.
- ٧- بنك التجاري الفلسطيني، التقارير السنوية، عام ١٩٩٧-٢٠٠٤م.
- ٨- بنك العربي الفلسطيني للاستثمار، التقارير السنوية، عام ١٩٩٧-٢٠٠٤م.
- ٩- بنك القدس للتنمية والاستثمار، التقارير السنوية، عام ١٩٩٧-٢٠٠٤م.
- ١٠- بنك فلسطين المحدود، التقارير السنوية، عام ١٩٩٧-٢٠٠٤م.
- ١١- تركي، محمود إبراهيم، تحليل التقارير المالية، الطبعة الثانية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٥.
- ١٢- حجاج، احمد، ومكرم باسيلي، المحاسبة الإدارية، الطبعة الثالثة، المؤلفان، المنصورة، ٢٠٠١.
- ١٣- حسبو، هشام، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٦.
- ١٤- الحسنوى، أموري هادى كاظم، طرق القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٢.

- ١٥- حسنين، عمر السيد، النظام المحاسبي في المنشآت المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، ١٩٧٩.
- ١٦- حسنين، عمر السيد، تطور الفكر المحاسبي، الطبعة الرابعة، دار الجامعات المصرية للنشر، الإسكندرية، ١٩٨٥.
- ١٧- حماد، طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة، مكتب الناسخ جيت للكمبيوتر، الجزء الثاني، القاهرة ٢٠٠٢.
- ١٨- حنان، رضوان حلوه، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٣.
- ١٩- حنان، رضوان حلوه، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣.
- ٢٠- الحناوى، محمد صالح، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.
- ٢١- حنفي، عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٢.
- ٢٢- الحياى، وليد ناجى، المحاسبة المتوسطة، الطبعة الأولى، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦.
- ٢٣- الدهراوي، كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- ٢٤- دهمش، نعيم، قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، ١٩٩٦م.
- ٢٥- دهمش، نعيم، قائمة التغير في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، ١٩٩٥م.
- ٢٦- رمضان، زياد، أساسيات التحليل المالي، الطبعة الثانية، الناشر المؤلف، عمان، ١٩٨٤.
- ٢٧- رونالد كسسو وجيرى ديماننت، المحاسبة المتوسطة، ترجمة احمد حجاج، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٩

- ٢٨- الزغبى، فواز، أصول محاسبة البنوك في الأردن، الطبعة الثانية، الناشر المؤلف، عمان، ١٩٨٧.
- ٢٩- سلطة النقد الفلسطينية، إحصائية عدد وفروع المصارف العاملة في فلسطين، ٢٠٠٥.
- ٣٠- سلطة النقد الفلسطينية، إدارة الأبحاث والسياسات النقدية، ٢٠٠٥. النشرة الإحصائية العدد (٩٠)، رام الله/فلسطين.
- ٣١- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي التاسع ٢٠٠٣.
- ٣٢- سويلم، محمد، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، ١٩٩٨.
- ٣٣- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٠.
- ٣٤- فضالة، أبو الفتوح على، إستراتيجية القوائم المالية، دار الكتب العلمية للنشر، القاهرة، ١٩٩٦.
- ٣٥- قرارات مجلس أنماط المحاسبة المالية، قرارات رقم (٩٥) قائمة التدفقات النقدية، ترجمة محمد السيد غباشي، ١٩٨٧.
- ٣٦- مركز القدس للإعلام والاتصال، الاتفاقية الإسرائيلية- الفلسطينية المحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن ٢٨ أيلول ١٩٩٥، سلسلة الوثائق الفلسطينية، نيسان ١٩٩٦، الطبعة الثانية، القدس.
- ٣٧- مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٣.
- ٣٨- معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي رقم (٣٠) قائمة التدفقات النقدية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ١٩٩٩.
- ٣٩- معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي رقم (٧) قائمة التدفقات النقدية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ١٩٩٩.
- ٤٠- هندي، منير إبراهيم، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الأولى، المكتب العربي الحديث، ١٩٩١م.

٤١- الوقائع الفلسطينية، قانون المصارف رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢م، العدد الحادي والأربعون، غزة، فلسطين، ٦ يونيو ٢٠٠٢م.

٤٢- ياسين، فؤاد توفيق، أحمد عبدالله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

ب - الدوريات:

١- الراشد، وائل إبراهيم، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، المجلة العربية المحاسبية، المجلد الثالث، العدد الأول، ١٩٩٩.

٢- السعيدة، منصور إبراهيم، مقدرة المعلومات المحاسبية المنشورة على تفسير القيمة السوقية لأسهم الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة المنارة، المجلد ١، العدد ٣، ١٩٩٦م.

٣- الصباح، عبد الستار، كفاءة إدارة التدفقات النقدية في البنوك التجارية، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد ٢٠، العدد ٧٩، الإمارات، ١٩٩٩.

٤- طعيمة، ثناء محمد إبراهيم، نموذج متعدد المتغيرات للتنبؤ بالتدفقات النقدية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد ١٢، العدد الأول، ١٩٩٨م.

٥- عبد الرحيم، على، يوسف العدلي، محمد العظمة، أساسيات التكاليف والمحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩٠.

٦- عثمان، الأميرة إبراهيم، تقييم المنهجية العلمية للإطار الفكري لنظرية المحاسبة الإيجابية، الإدارة العامة، المجلد ٣٩، العدد ٤، ٢٠٠٠.

٧- العراقي، عراقي عبد الصمد، المحاسبة عن التدفقات النقدية طبقاً للمعايير الأمريكية، دراسة اختبارية، الإدارة العامة، العدد ٦٥، السعودية، ١٩٩٠.

٨- العراقي، عراقي، الفحص الاختباري لدقة تنبؤات الإدارة المنشورة في التقارير الخارجية للشركة، الإدارة العامة، العدد ٦٧، السعودية، ١٩٩٥.

٩- الوابل، الوابل بن علي، المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية، الإدارة العامة، المجلد ٣٦، العدد ٢، السعودية، ١٩٩٦.

١٠- يوسف، احمد محمود، المحاكاة التاريخية والمستقبلية لقدرة التنبؤية لمفاهيم التدفق النقدي والربح المحاسبي، دراسة تطبيقية لقطاع الغزل والنسيج خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٩٣ في مصر، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد الثامن، ١٩٩٦م.

ج- الرسائل العلمية:

١- أبو عويضة، هاني سليمان، قائمة التدفقات النقدية وأهمية الإفصاح عنها في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ١٩٩٨.

٢- الشولي، أكرم، قدرة مقاييس التدفق النقدي والربح المحاسبي والربح المحاسبي على التنبؤ بالتدفقات النقدية للبنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية/ ٢٠٠٢م.

٣- عباد، منير، العلاقة بين المخاطر ودقة التنبؤ بالأرباح، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٠.

٤- عساف، جميلة شافع، أهمية مقاييس التدفق النقدي في تفسير مخاطر السوق المالي بالتطبيق على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ١٩٩٣م.

٥- فياض، محمد، العلاقة بين المؤشرات المالية المستخدمة من قائمة التدفق النقدي المعدلة ومخاطر السوق بيتا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Basel Committee on Banking supervision, "Survey of disclosures about trading and derivatives activities of banks and securities firms", joint report no. 28, November, 1996.
- 2- Bowen, R.D., Burgstahler, And L. Daley, "Evidence on Relationships between Earning and various Measures of cash flow". The Accounting Review, 1986.
- 3- FASB" ,Statement of Cash ", Statement No.95, Stamford, Conn., FASB, 1987.
- 4- FASB", Statement of cash flow", op.cit. par.5.
- 5- FASB, "An Analysis of Issues Related to reporting earnings D.M." Stamford, Conn.: FASB 1979, Para 8 .
- 6- FASB, Statement of financial Accounting concepts NO. 1: Objectives of financial Reporting by Business Enterprises, Stamford, Conn.: FASB, 1978.
- 7- FASB," Objective of financial reporting by business enterprises " OP. CIT., Para,37.
- 8- FASB", Reporting Income, cash flow and financial position of Business enterprises", exposure draft, 1981.
- 9- Finger. C. A., The Ability of Earnings to predict Future Earnings and Cash Flow, Journal of Accounting Research32, No. 2, 1994.
- 10- Fortnum, N.R. and Levern W. staton, Quantitative forecasting Methods, Boston: RWS- Kent, 1982.
- 11- Geurts, Michael D. " Four Criteria by Which to Choose the best Forecasting Techniques." Journal of Business Forecasting, Vol. 1, (Winter 1981).
- 12- Glenn A. Welsch, Charles, T. Zlatkovich, Intermediate Accounting, Eighth Edition, IRWIN, Boston, USA, 1989.
- 13- IASC, "statement of cash flow", OP. Cit.

- 14-Jack L. Smith, Robert M. Keith, William L. Stephens, Financial Accounting, McGraw-Hill, New York, USA, 1988.
- 15- Lorck K. S. T. Schaefer, and G. Willinger, " Times- Series Properties and predictive Ability of Fund Flow Variables", The Accounting Review, 1993.
- 16- Makridakis, Spyros and Winkler, R. " Averages of Forecasts: Some Empirical Results". Management science, Vol. 12, (September, 1983).
- 17- Percy, M. And Donald J. Stoks, " Further Evidence on Empirical Relationships between Earning and cash flow", The Accounting Review, 1992.
- 18- Roger H.Hermanson, James Don Edwards, R.F.Salmonson, Accounting principles, Fourth Edition, IRWIN, Boston, USA.1989.
- 19- Spyros, Makridakis, The forecasting Accuracy of Major Time series Methods, John Wiley and sons, 1984.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

- 1- www.p-s-e.com موقع سوق فلسطين للأوراق المالية
- 2- www.pma/Palestine.org موقع سلطة النقد الفلسطينية الالكتروني
- 3- www.fasb.org الموقع الالكتروني لمجلس معايير المحاسبة المالية

الملاحق

ملحق رقم (١)

رؤوس الأموال المدفوعة المصارف الوطنية الفلسطينية

المبالغ بالدولار الأمريكي

العدد	تاريخ التأسيس	اسم المصرف	رأس المال المدفوع كما في ٢٠٠٥/١٢/٣١
1	1960	فلسطين المحدود	24,693,000
2	1994	التجاري الفلسطيني	20,000,000
3	1995	الاستثمار الفلسطيني	20,000,000
4	1995	الاسلامى العربي	21,000,000
5	1995	القدس للتنمية والاستثمار	25,000,000
6	1995	الاسلامى الفلسطيني	17,335,000
7	1996	فلسطين الدولي	16,807,000
8	1996	العربي الفلسطيني للاستثمار	15,000,000
9	1997	الأقصى الاسلامى	13,102,000
10	1996	المؤسسة العربية المصرفية	21,000,000

المصدر: دائرة مراقبة المصارف، سلطة النقد الفلسطينية.

ملحق رقم (٢)

القيمة السوقية لمصارف العينة المدرجة في السوق المالي

المبالغ بالدولار الأمريكي

السنة	البيان	الاستثمار الفلسطيني	الإسلامي العربي	القدس للتنمية والاستثمار
١٩٩٦	سعر السهم	10	1	1
	عدد الأسهم	20.000.000	21.000.000	20.000.000
	القيمة السوقية	200.000.000	21.000.000	20.000.000
١٩٩٧	سعر السهم	11.9	1	1
	عدد الأسهم	20.000.000	21.000.000	20.000.000
	القيمة السوقية	238.000.000	21.000.000	20.000.000
١٩٩٨	سعر السهم	12.5	.73	.94
	عدد الأسهم	20.000.000	21.000.000	20.000.000
	القيمة السوقية	250.000.000	15.330.000	18.800.000
١٩٩٩	سعر السهم	13	.70	.87
	عدد الأسهم	20.000.000	21.000.000	20.000.000
	القيمة السوقية	260.000.000	14.700.000	17.400.000
٢٠٠٠	سعر السهم	1.18	.73	.88
	عدد الأسهم	20.000.000	21.000.000	20.000.000
	القيمة السوقية	23.600.000	15.330.000	17.600.000
٢٠٠١	سعر السهم	1.22	.72	.90
	عدد الأسهم	20.000.000	21.000.000	20.000.000
	القيمة السوقية	24.400.000	15.120.000	18.000.000
٢٠٠٢	سعر السهم	1.01	.52	.94
	عدد الأسهم	20.000.000	21.000.000	20.000.000
	القيمة السوقية	20.200.000	10.920.000	18.800.000
٢٠٠٣	سعر السهم	.71	.48	.88
	عدد الأسهم	20.000.000	21.000.000	20.000.000
	القيمة السوقية	14.200.000	10.080.000	17.600.000
٢٠٠٤	سعر السهم	.77	.77	.90
	عدد الأسهم	20.000.000	21.000.000	20.000.000
	القيمة السوقية	15.400.000	16.170.000	18.000.000

المصدر: سعر السهم تم الحصول عليه من الموقع الإلكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية

ملحق رقم (٣)

القيمة الدفترية لمصارف العينة غير المدرجة في السوق المالي

المبالغ بالدولار الأمريكي

السنة	فلسطين المحدود	التجاري الفلسطيني	الإسلامي الفلسطيني	العربي الفلسطيني للاستثمار
١٩٩٦	12.751.773	7.869.326	7.357.003	14.437.497
١٩٩٧	14.158.362	11.655.023	7.803.157	14.435.351
١٩٩٨	16.005.962	11.501.315	8.562.663	14.931.653
١٩٩٩	18.017.121	11.882.236	9.531.681	14.810.927
٢٠٠٠	20.552.138	7.221.415	10.123.809	15.000.260
٢٠٠١	23.165.513	6.809.751	9.052.537	14.497.703
٢٠٠٢	23.625.939	5.424.272	8.644.749	14.073.130
٢٠٠٣	25.216.315	4.556.425	7.900.855	13.820.364
٢٠٠٤	31.065.876	4.990.769	7.124.748	13.621.195

ملحق رقم (٤)

متغيرات الدراسة مرجحة بالقيمة السوقية أو الدفترية لمصارف العينة
بنك فلسطين المحدود

YEAR	GROSS	NIAT	NIDPR	WCFO	CFO	CFAI	CFIF	CC
1997	0.922	0.139	0.18	0.367	0.796	0.595	-0.201	0.595
1998	0.851	0.155	0.201	0.315	1.228	0.966	-0.262	0.966
1999	0.691	0.153	0.204	0.087	1.072	0.91	-0.162	0.91
2000	0.707	0.14	0.195	0.295	0.997	0.895	-0.101	0.896
2001	0.543	0.125	0.198	0.11	0.733	0.722	-0.009	0.724
2002	0.449	0.047	0.1	0.198	0.72	0.604	-0.143	0.577
2003	0.524	0.105	0.165	0.283	1.754	1.236	-0.55	1.204
2004	0.728	0.224	0.286	0.363	1.635	1.235	-0.381	1.254

تم احتساب النسب في الجدول من قبل الباحث بناء على المؤشرات المالية للمصرف في الملحق رقم (٥) والقيمة الدفترية للمصرف الموجودة في الملحق رقم (٣).

البنك التجاري الفلسطيني

YEAR	GROSS	NIAT	NIDPR	WCFO	CFO	CFAI	CFIF	CC
1997	0.567	0.074	0.146	0.239	0.425	0.348	-0.077	0.348
1998	0.404	0.006	0.062	0.08	0.44	0.385	-0.072	0.368
1999	0.356	-0.067	-0.016	0.159	0.469	0.404	0.201	0.67
2000	0.345	-0.401	-0.32	0.071	0.485	0.419	-0.315	0.171
2001	0.431	-0.057	0.023	0.057	-1.055	-1.172	-0.117	-1.172
2002	0.442	-0.203	-0.145	-0.001	-0.983	-0.991	0.008	-0.991
2003	0.538	-0.16	0.099	0.189	1.183	1.186	0.003	1.186
2004	0.701	0.095	0.147	0.076	-0.479	-0.494	-0.015	-0.494

تم احتساب النسب في الجدول من قبل الباحث بناء على المؤشرات المالية للمصرف في الملحق رقم (٥) والقيمة الدفترية للمصرف الموجودة في الملحق رقم (٣).

بنك الاستثمار الفلسطيني

YEAR	GROSS	NIAT	NIDPR	WCFO	CFO	CFAI	CFIF	CC
1997	0.011	0.001	0.003	0.004	0.068	0.057	-0.012	0.055
1998	0.012	0.003	0.005	0.006	0.095	0.82	-0.015	0.799
1999	0.014	0.003	0.005	0.007	0.036	0.021	-0.017	0.019
2000	0.015	0.004	1.449	0.008	0.012	0.003	-0.012	0
2001	0.133	0.002	0.015	0.032	0.172	0.16	-0.012	0.16
2002	0.13	-0.031	0.021	0.026	-0.353	-0.359	-0.006	-0.359
2003	0.153	-0.01	0	0.037	-0.327	-0.309	0.018	-0.309
2004	0.251	0.08	0.094	0.088	0.457	0.053	0.019	0.476

تم احتساب النسب في الجدول من قبل الباحث بناء على المؤشرات المالية للمصرف في الملحق رقم (٥) والقيمة السوقية للمصرف الموجودة في الملحق رقم (٢).

البنك الإسلامي العربي

YEAR	GROSS	NIAT	NIDPR	WCFO	CFO	CFAI	CFIF	CC
1997	0.013	0.006	0.021	0.023	0.563	0.202	-0.361	0.202
1998	0.101	0.002	0.029	-0.015	0.677	0.556	-0.116	0.561
1999	0.134	0.089	0.117	-0.008	0.684	0.684	0.006	0.69
2000	0.21	-0.005	0.025	0.065	0.088	-0.384	1.059	1.147
2001	0.152	-0.174	-0.095	-0.054	0.06	0.693	0.603	0.662
2002	0.198	-0.036	-0.012	0.015	-0.006	-0.631	-0.961	-0.966
2003	0.342	0.022	0.059	0.114	0.187	-1.462	-0.643	-0.456
2004	0.508	0.067	0.124	0.244	1.378	-2.596	0.7	0.848

تم احتساب النسب في الجدول من قبل الباحث بناء على المؤشرات المالية للمصرف في الملحق رقم (٥) والقيمة السوقية للمصرف الموجودة في الملحق رقم (٢).

بنك القدس للتنمية والاستثمار

YEAR	GROSS	NIAT	NIDPR	WCFO	CFO	CFAI	CFIF	CC
1997	0.039	0.006	0.011	0.017	0.277	0.224	-0.042	0.235
1998	0.067	0.027	0.039	0.045	0.444	0.036	0.101	0.545
1999	0.104	0.018	0.042	0.048	0.626	0.522	0.132	0.758
2000	0.235	0.049	0.083	0.122	0.601	0.621	0.159	0.76
2001	0.203	0.002	0.036	0.095	-0.154	-0.156	-0.063	-0.216
2002	0.154	-0.218	-0.189	0.095	0.241	0.241	0	0.241
2003	0.143	-0.05	0.024	0.145	-0.01	-0.019	-0.008	-0.019
2004	0.153	0.001	0.025	0.062	0.171	0.162	-0.009	0.162

تم احتساب النسب في الجدول من قبل الباحث بناء على المؤشرات المالية للمصرف في الملحق رقم (٥) والقيمة السوقية للمصرف الموجودة في الملحق رقم (٢).

البنك الإسلامي الفلسطيني

YEAR	GROSS	NIAT	NIDPR	WCFO	CFO	CFAI	CFIF	CC
1997	0.018	-0.022	0.023	-0.004	0.069	-0.875	0.138	0.208
1998	0.131	0.023	0.04	0.073	-0.028	-0.038	0.065	0.037
1999	0.19	0.049	0.09	0.113	-0.079	-0.029	0.114	0.035
2000	0.19	0.026	0.063	0.083	0.451	0.317	-0.128	0.323
2001	0.022	-0.106	-0.068	-0.027	0.457	-0.105	-0.561	-0.105
2002	0.051	-0.042	0.004	-0.026	0.348	0.28	-0.067	0.28
2003	0.072	-0.086	-0.081	-0.082	0.272	0.388	0.171	0.443
2004	0.029	-0.098	-0.093	-0.072	0.64	0.42	0.115	0.755

تم احتساب النسب في الجدول من قبل الباحث بناء على المؤشرات المالية للمصرف في الملحق رقم (٥) والقيمة الدفترية للمصرف الموجودة في الملحق رقم (٣).

العربي الفلسطيني للاستثمار

YEAR	GROSS	NIAT	NIDPR	WCFO	CFO	CFAI	CFIF	CC
1997	0.058	-0.001	0.018	0.022	-0.118	-0.132	0.025	-0.093
1998	0.069	-0.004	0.016	0.028	2.054	2.045	-0.01	2.045
1999	0.068	-0.008	0.012	0.029	-2.272	-2.271	0	-2.272
2000	0.081	0.013	0.034	0.04	-0.018	-0.021	-0.004	-0.021
2001	0.061	-0.034	-0.028	0.016	0.038	0.039	0.001	0.039
2002	0.026	-0.029	-0.024	-0.024	0.107	0.107	0	0.107
2003	0.023	-0.018	0.014	-0.012	-0.055	-0.055	0	-0.055
2004	0.016	-0.016	0.014	-0.006	-0.029	-0.028	0.001	-0.028

تم احتساب النسب في الجدول من قبل الباحث بناء على المؤشرات المالية للمصرف في الملحق رقم (٥) والقيمة الدفترية للمصرف الموجودة في الملحق رقم (٣).

ملحق رقم (٥)

قيم متغيرات الدراسة لكل مصرف على حده

بيانات بنك فلسطين المحدود

المبالغ بالدولار

السنة	صافي الدخل بعد الضريبة	صافي إيرادات الفوائد والعمولات	صافي الدخل بعد الضريبة مضافاً له الاستهلاك والإطفاء	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	صافي النقد من عمليات التشغيل	صافي النقد من عمليات التشغيل والاستثمار	صافي النقد من عمليات الاستثمار والتمويل	صافي الزيادة (النقص) في النقد
1997	1,768,589	11,752,280	2,294,524	4,685,062	10,147,129	7,589,764	-2,557,365	7,589,764
1998	2,198,100	12,048,443	2,839,176	4,464,195	17,389,586	13,670,349	-3,707,237	13,682,349
1999	2,455,222	11,064,108	3,258,328	1,395,459	17,152,674	14,562,440	-2,590,234	14,562,440
2000	2,520,017	12,744,317	3,518,955	5,307,180	17,960,884	16,131,961	-1,813,923	16,146,961
2001	2,572,332	11,161,382	4,072,601	2,255,448	15,073,268	14,843,224	-189,001	14,884,267
2002	1,095,426	10,397,741	2,314,969	4,583,950	16,668,326	13,990,569	-3,312,757	13,355,569
2003	2,476,185	12,375,361	3,891,445	6,697,910	41,435,166	29,202,044	12,995,122	28,440,044
2004	5,660,271	18,355,974	7,210,654	9,145,944	41,219,629	31,150,234	-9,597,092	31,622,537

بيانات البنك التجاري الفلسطيني

المبالغ بالدولار

السنة	صافي الدخل بعد الضريبة	صافي إيرادات الفوائد والعمولات	صافي الدخل بعد الضريبة مضافاً له الاستهلاك والإطفاء	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	صافي النقد من عمليات التشغيل	صافي النقد من عمليات التشغيل والاستثمار	صافي النقد من عمليات الاستثمار والتمويل	صافي الزيادة (النقص) في النقد
1997	581,399	4,465,727	1,148,231	1,883,044	3,341,317	2,735,227	-606,090	2,735,227
1998	71,227	4,711,404	718,019	934,121	5,131,865	4,481,517	-838,802	4,293,063
1999	-770,227	4,094,768	-185,740	1,829,693	5,392,890	4,648,061	2,309,075	7,701,965

2,026,722	- 3,739,006	4,982,464	5,765,728	841,525	- 3,797,427	4,103,848	- 4,760,407	2000
- 8,460,213	-844,465	- 8,460,213	- 7,615,748	412,841	164,318	3,114,109	-411,664	2001
- 6,748,287	-52,913	- 6,748,287	- 6,695,374	-7,613	-989,495	3,012,480	- 1,385,479	2002
6,431,869	15,201	6,431,869	6,416,668	1,025,875	-539,105	2,919,709	-867,847	2003
- 2,250,500	-68,562	- 2,250,500	- 2,181,938	348,198	670,309	3,194,976	434,344	2004

بيانات بنك الاستثمار الفلسطيني

المبالغ بالدولار

السنة	صافي الدخل بعد الضريبة	صافي إيرادات الفوائد والعمولات	صافي الدخل بعد الضريبة مضافا له الاستهلاك والإطفاء	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	صافي النقد من عمليات التشغيل	صافي النقد من عمليات التشغيل والاستثمار	صافي النقد من عمليات الاستثمار و التمويل	صافي الزيادة (النقص) في النقد
1997	237,661	2,282,272	733,221	850,507	13,628,099	11,588,931	2,539,168	11,088,931
1998	643,490	2,886,806	1,257,265	1,326,750	22,564,829	19,513,227	3,551,602	19,013,227
1999	757,497	3,404,320	1,354,652	1,861,573	8,996,942	5,232,965	4,263,977	4,732,965
2000	987,573	3,916,007	1,430,885	2,006,865	3,146,429	692,369	3,054,060	92,369
2001	49,516	3,145,046	343,689	750,875	4,061,062	3,772,795	-288,267	3,772,795
2002	-761,351	3,166,696	-518,823	641,716	-8,608,043	-8,763,075	-155,032	-8,763,075
2003	-210,307	3,098,996	8,481	752,719	-6,607,807	-6,243,762	364,045	-6,243,762
2004	1,134,275	3,563,591	1,341,141	1,253,348	6,491,191	6,756,790	265,599	6,756,790

بيانات البنك الإسلامي العربي

المبالغ بالدولار

السنة	صافي الدخل بعد الضريبة	صافي إيرادات الفوائد والعمولات	صافي الدخل بعد الضريبة مضافا له الاستهلاك والإطفاء	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	صافي النقد من عمليات التشغيل	صافي النقد من عمليات التشغيل والاستثمار	صافي النقد من عمليات الاستثمار و التمويل	صافي الزيادة (النقص) في النقد
1997	126,215	274,653	449,583	482,167	11,814,185	4,235,804	-7,578,381	4,235,804
1998	37,061	2,114,843	607,999	-307,173	14,217,979	11,679,139	-2,426,868	11,791,111
1999	1,369,969	2,056,601	1,794,711	-121,869	10,487,762	10,478,982	90,114	10,577,876
2000	-70,158	3,080,629	366,656	958,116	1,289,694	-5,649,723	15,572,988	16,865,682
2001	-	2,333,508	-	-821,490	917,625	10,623,465	9,238,196	10,155,821
2002	2,662,056	2,996,656	1,481,957	231,966	-87,660	-9,539,404	14,522,887	-
2003	240,407	3,730,312	639,031	1,239,555	2,038,917	15,965,072	-7,022,128	-4,983,211
2004	671,440	5,121,762	1,252,325	2,462,010	1,488,602	26,165,988	7,056,717	8,545,319

بيانات بنك القدس للتنمية والاستثمار

المبالغ بالدولار

السنة	صافي الدخل بعد الضريبة	صافي إيرادات الفوائد والعمولات	صافي الدخل بعد الضريبة مضافا له الاستهلاك والإطفاء	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	صافي النقد من عمليات التشغيل	صافي النقد من عمليات التشغيل والاستثمار	صافي النقد من عمليات الاستثمار و التمويل	صافي الزيادة (النقص) في النقد
1997	116,394	787,731	227,386	347,601	5,539,951	4,488,067	-848,063	4,691,888
1998	531,511	1,335,507	787,494	903,299	8,874,081	7,162,754	2,020,447	10,894,528
1999	335,062	1,950,567	795,345	904,499	11,765,076	9,810,269	2,481,913	14,246,989
2000	845,216	4,096,975	1,447,525	2,122,971	10,456,884	10,804,880	2,765,776	13,222,660
2001	30,369	3,581,158	632,800	1,675,289	-2,707,126	-2,738,841	1,102,510	-3,809,636
2002	3,921,474	2,774,236	3,394,553	1,714,419	4,342,113	4,335,223	-6,890	4,335,223
2003	-944,302	2,680,090	-449,207	2,719,480	-197,104	-354,372	-157,268	-354,372
2004	21,492	2,688,199	444,369	1,083,931	3,018,346	2,856,768	-161,578	2,856,768

بيانات بنك الإسلامي الفلسطيني

المبالغ بالدولار

السنة	صافي الدخل بعد الضريبة	صافي إيرادات الفوائد والعمولات	صافي الدخل بعد الضريبة مضافا له الإطفاء	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	صافي النقد من عمليات التشغيل	صافي النقد من عمليات التشغيل والاستثمار	صافي النقد من عمليات الاستثمار و التمويل	صافي الزيادة (النقص) في النقد
1997	-164,013	130,989	168,535	-31,534	509,952	6,438,277	1,018,941	1,528,893
1998	176,088	1,025,278	308,567	568,530	-218,119	-295,415	506,122	288,003
1999	416,960	1,630,064	767,533	966,200	-673,416	-249,740	975,734	302,318
2000	251,202	1,808,222	603,916	792,831	4,295,525	2,707,257	1,218,629	3,076,896
2001	1,071,272	227,332	-687,985	268,563	4,623,507	1,058,792	5,682,299	1,058,792
2002	-383,336	460,816	40,575	237,597	3,146,213	2,538,797	-607,416	2,538,797
2003	-743,893	623,518	-699,072	711,493	2,351,514	3,351,391	1,480,123	3,831,637
2004	-776,107	225,395	-734,950	568,826	5,057,447	3,321,490	907,779	5,965,226

بيانات العربي الفلسطيني للاستثمار

المبالغ بالدولار

السنة	صافي الدخل بعد الضريبة	صافي إيرادات الفوائد والعمولات	صافي الدخل بعد الضريبة مضافا له الاستهلاك والإطفاء	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	صافي النقد من عمليات التشغيل	صافي النقد من عمليات التشغيل والاستثمار	صافي النقد من عمليات الاستثمار و التمويل	صافي الزيادة (النقص) في النقد
1997	-11,011	842,527	261,113	323,259	-1,698,304	-1,907,427	359,250	-1,339,054
1998	-57,336	991,326	235,288	399,551	29,653,100	29,519,643	-138,284	29,514,816
1999	120,726	1,020,955	185,968	435,933	33,918,215	33,913,231	4,984	33,913,231
2000	189,333	1,193,309	502,443	597,792	-262,931	-315,905	-52,974	-315,905
2001	502,557	914,555	-420,128	234,655	565,817	582,262	16,445	582,262
2002	424,573	374,470	-354,759	355,074	1,548,078	1,547,380	-698	1,547,380
2003	252,766	338,784	-201,671	167,589	-774,446	-774,446	0	-774,446
2004	217,691	221,756	-189,463	-86,778	-399,716	-390,353	9,363	-390,353